الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم: علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
فرع: علوم التسيير
التخصص: إدارة مالية

المرجع : ...../2018

مذكرة بعنوان:

دور سياسة الإنفاق الإستثماري الحكومي في تحقيق التنمية المستدامة
دراسة حالة الجزائر (1990- 2016)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل.م.د) تخصص " إدارة مالية "

إعداد الطلبة:
فاتح غراز
يوسف كزيو

إشراف الأستاذ (ة):
وسيلة بوفنش

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
ليندا لبيض	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
نوال بيراز	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا
وسيلة بوفنش	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2017-2018

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

إنطلاقا من قوله تعالى " رَبِّ أَوزِعنِي أَن أَشكُرَ نِعمَتَكَ الَّتِي أَنعَمتَ عَلَيَّ وعَلَى وَالِدَيَّ وأَن أَعمَلَ صَالِحا تَرضَاه وأَدخِلنِي بِرَحمَتِكَ فِي عِبَادِك الصَّالِحِين ".

الشكر لله أولا على توفيقه لنا لإتمام هذا العمل ثم للأستاذة المؤطرة " بوفنش وسيلة " على قبولها الإشراف على هذه المذكرة وعلى توجيهاتها وإرشاداتها طيلة مدة إنجازها.

كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والإحترام للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع، ومن دون شك أن انتقاداتهم البناءة وملاحظاتهم القيمة ستكون لنا بمثابة دافع ومحفز للتحسين والتجديد.

وختاما شكر خاص لكل أساتذة المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف بميلة.

الإهداء

إلى من تحس بألمي قبل أن يحس به جسدي ... من تنتظر رجوعي بفارغ الصبر من سفري إلى من يشتاق لرؤية بسمتها نظري إلى زهرة المنزل الحبيبة الغالية " **أمي**" حفظها الله لي وأمدها بالصحة والعافية .

إلى من كان عرقه مدادا لقلمي الذي أكتب به الحروف والكلمات ... إلى من كان له الفضل بعد الله في تربيتي وتعليمي... إلى من كان له الفضل في كل نجاح حققته في هذه الحياة "**والدي العزيز**" رحمه الله برحمته الواسعة.

إلى صديقي في هذا العمل" **يوسف**" وكذا كل الأصدقاء والصديقات الذين عرفتهم في مشواري الدراسي.

إلى سندي في الحياة إخوتي وأخواتي الأعزاء ... إلى كل الأهل و الأقارب.

اللهم وفقنا لاغتنام الأوقات و شغلنا بالأعمال الصالحات.

اللهم جد علينا بالفضل و الاحسان و العفو و الغفران و أحسن خاتمتنا يا رب العالمين .

فاتح

الإهداء

أهدي عملي هذا إلى أعظم إمرأة بين نساء الكون التي حملتني وهنا على وهن جنينا وسقتني لبن التوحيد مع الأخلاق رضيعا وعلمتني صغيرا ورافقتني بدعائها كبيرا " **أمي**" الغالية أطال الله في عمرها.

إلى الرجل الفاضل شامخ المكارم الحريص على سندي المتين ... **أبي** الغالي أطال الله في عمره.

إلى من ترعرعت معهم ونما غُصني بينهم إخوتي وأخواتي

إلى دفئ البيت وسعادته أبناء أخواتي **إسحاق إسراء وميسم**.

إلى صديقي في هذا العمل " **فاتح**" وإلى كل من جمعني معهم مشواري الدراسي من بدايته إلى يومنا هذا أصدقائي.

اللهم وفقنا لاغتنام الأوقات و شغلنا بالأعمال الصالحات.

اللهم جد علينا بالفضل و الاحسان و العفو و الغفران و أحسن خاتمتنا يا رب العالمين .

يوسف

مقدمة

إن سعي الحكومات إلى تحقيق التنمية المستدامة والوصول إلى أرقى مستويات التحضر والرفاهية دفع بها إلى العمل على تكييف مخططاتها التنموية وإصلاحاتها الإقتصادية والإجتماعية بما يتماشى ومبادئ، متطلبات وآفاق التنمية المستدامة.

بناءا على ذلك تبلور على الصعيد العالمي مفهوم التنمية المستدامة التي أولت الإهتمام بثلاث جوانب رئيسية وهي الجانب الإقتصادي، الإجتماعي وكذا الجانب البيئي، من هذا المنطلق تعتبر التنمية المستدامة المنهج التنموي الذي يعالج القضايا البيئية وعلاقتها بالموارد الطبيعية، الإقتصادية، الإجتماعية وكذا التكنولوجية، من أجل الحفاظ عليها للأجيال الحاضرة والمستقبلية.

حيث إختلفت المدارس الإقتصادية عبر العصور في الدور الذي تلعبه الحكومة في النشاط الإقتصادي، فمنها من تمسكت بهذا الدور ومنها من نادت بالحرية الإقتصادية ومن أبرز هذه المدارس المدرسة الكنزية، كما أن التدخل الحكومي في الإقتصاد من خلال سياسة الإنفاق الحكومي على وجه التحديد لعب دورا هاما في رسم المعالم الأساسية للإقتصاد الجزائري، وبذلك أصبح الإنفاق الحكومي يحتل مكانة هامة في الإقتصاد نظرا للدور الذي يؤديه في الحياة الإقتصادية، فهو يعتبر أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق النمو والتوازن الإقتصادي، من خلال تأثيره على مختلف المتغيرات الإقتصادية وبالأخص الناتج المحلي الإجمالي.

إن سياسة الإنفاق الحكومي تعتبر من أهم السياسات المالية خاصة الإستثمارية منها والتي تهدف الدولة إلى تنمية الثروة الوطنية وتحقيق سياساتها وبرامجها التنموية، لذا فإن الدولة تستطيع أن تعتمد على سياسة الإنفاق الحكومي الإستثماري لتحقيق التنمية المستدامة.

وإنطلاقا من العرض السابق تمحورت إشكالية بحثنا الرئيسي حول التساؤل الموالي:

ماهو دور الإنفاق الحكومي الإستثماري في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

للإجابة على هذه الإشكالية ندرج التساؤلات الفرعية التالية:

1. كيف يمكن تفعيل سياسة الإنفاق الحكومي الإستثماري في ظل ضوابط التنمية المستدامة؟
2. ما مدى تأثير مختلف البرامج التنموية على التنمية المستدامة في الجزائر؟
3. ما هي الأسباب الدافعة إلى التحول إلى نموذج تنموي أكثر إستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة؟
4. ماهي توجهات السياسة الإنفاقية الحكومية الإستثمارية في الجزائر؟

فرضيات البحث

إنطلاقا من الإشكالية و التساؤلات المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية :

الفرضية الرئيسية

1. تساهم سياسة الإنفاق الحكومي الإستثماري في تفعيل البعدين الإجتماعي والإقتصادي للتنمية المستدامة ولا تساهم في تحقيق البعد البيئي.

الفرضيات الفرعية

2. يتجلى أثر كل من مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) على كل من الإستهلاك الخاص والإستثمار الخاص ومن ثم على التنمية المستدامة.

3. تسعى الجزائر إلى التحول إلى نموذج تنموي أكثر إستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة في ظل السياق الرامي إلى تثمين عوائدها النفطية والحفاظ على البيئة.

4. من أهم مجالات الإنفاق الحكومي الإستثماري في الجزائر الإنفاق على البنية التحتية ورأس المال البشري.

أهمية البحث

يكتسي الموضوع أهمية بالغة نظرا للأسباب التالية:

- يعد موضوع الإنفاق الحكومي الإستثماري ودوره في تحقيق التنمية المستدامة من أكثر المواضيع إثارة للنقاش في الجزائر في المرحلة الراهنة، كما أن فهم أبعاده يمكن من تكوين نظرة شاملة عن نموذج التنمية المستدامة الذي ينبغي تجسيده.
- إبراز مدى إنتاجية المال العام المنفق في مختلف المجالات الإستثمارية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.
- تساعد الدراسة على معرفة أهم العوامل التي تؤثر على الإنفاق الحكومي الإستثماري، والتي تؤثر بشكل غير مباشر على التوجهات الحكومية خاصة على الصعيد الإقتصادي والإجتماعي.
- المكانة التي تحظى بها السياسة الإنفاقية وبالأخص الإستثمارية، نظرا لدورها في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة.

أسباب إختيار الموضوع

تختلف أسباب إختيار الموضوع ليكون مجالا للبحث والدراسة كمايلي:

- تنمية معرفتنا العلمية في مجال التنمية المستدامة والسياسات الكفيلة بتحقيقها.
- إثراء البحث العلمي في هذا الميدان لقلّة الدراسات القياسية التي تبحث في العلاقة بين الإنفاق الحكومي الإستثماري والتنمية المستدامة في الجزائر.
- أهمية الموضوع لأنه يعالج أهم القضايا الإستراتيجية على المستوى الحكومي، إذ أن الدولة تعتمد وبشكل كبير على سياسة الإنفاق الحكومي الإستثماري في تمويل العملية التنموية.

أهداف الموضوع

نسعى من خلال هذا البحث للوصول إلى الأهداف التالية:

- تحديد كيفية الوصول إلى عوامل تفعيل سياسة الإنفاق الحكومي الإستثماري إعتمادا على البرامج التنموية.
- دراسة أثر نفقات الإستثمار في مختلف القطاعات الإقتصادية والإجتماعية على التنمية المستدامة في الجزائر، من خلال بناء نموذج قياسي.

– تبيان الدور الذي ينبغي أن يضطلع به الإنفاق الحكومي الإستثماري في حل مختلف المشاكل البيئية، الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر.

– التطرق للسياسات المتبعة من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتقييم آثارها عليها.

– التطرق لواقع التنمية المستدامة في الجزائر، من خلال الوقوف على مختلف الإنجازات المحققة وآفاقها المستقبلية.

– تحليل وتقييم دور الإنفاق الحكومي الإستثماري في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال تحديد الترابط بين أهم مؤشراتها والإنفاق الحكومي الإستثماري.

– وضع بعض المقترحات التي تُمكّن من خلالها الإنفاق الحكومي الإستثماري تحقيق التنمية المستدامة.

منهج البحث

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة وإختبار صحة الفرضيات الموضوعة إعتمدنا على المنهجين الوصفي والتحليلي بالنظر إلى طبيعة الموضوع، بالإضافة إلى إستخدام المنهج التحليلي الكمي المشتمل على أحد الأساليب القياسية لتحديد دور الإنفاق الحكومي الإستثماري في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك ببناء نماذج قياسية تتكون من متغير تابع ومتغير مستقل، وهذا بالإعتماد على برنامج **E-VIEWS**.

الدراسات السابقة

يعد بحثنا جانبا من مواضيع أشمل وهي التنمية المستدامة والإنفاق الحكومي الإستثماري، والتي تناولتها عدة دراسات إقتصادية، و فيمايلي عرض لبعضهما:

– رسالة ماجيستير نوقشت سنة 2016، بجامعة وهران 2 تحت عنوان: أثر الإنفاق العمومي على النمو الإقتصادي في الجزائر، للباحثة " عدة أسماء" التي قامت في دراستها بتحليل أثر الإنفاق العمومي على تحقيق النمو الإقتصادي في الجزائر، وتتمثل أهم النتائج التي توصلت إليها فيما يلي:

- تطور نمو النفقات العمومية بالجزائر الأمر الذي يترجمه إتجاه الجزائر إلى سياسة إنفاقية توسعية ذات طابع كنزي، من خلال تبني الجزائر لبرامج إنفاق ضخمة تهدف إلى إعادة إنعاش الاقتصاد الوطني إبتداءا من سنة 2001.
- تبعية الإقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات والذي أضحى أكثر قطاع موجه للإقتصاد بإعتبار الجباية البترولية المصدر الأول لتمويل الإنفاق العام والتي تساهم بأكثر من 60% من حجم الإنفاق العام، الأمر الذي يعكس ضعف الإقتصاد الوطني إتجاه الصدمات الخارجية.
- يبقى أثر الإنفاق العام على النمو الإقتصادي في الجزائر ضعيف مقارنة بحجم الموارد المالية الموظفة، وذلك بسبب عجز الإقتصاد الوطني في معالجة الإختلال بين العرض والطلب، ما أدى إلى إستخدام الواردات لخلق التوازن بين جانب العرض والطلب إلا أن هذا ساهم في تقليل من فعالية الإنفاق العام من خلال إنخفاض مضاعف الإنفاق العام.

– رسالة ماجيستير نوقشت سنة 2014 بجامعة سطيف تحت عنوان: سياسة الإنفاق الحكومي الإستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة: الجزائر– الإمارات العربية المتحدة، للباحثة "هاجر سلاطني" التي قامت في دراستها بتقييم الإنفاق الحكومي الإستثماري ومدى تأثيره على تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، وتتمثل أهم النتائج التي توصلت إليها فيمايلي:

- تؤدي سياسة الإنفاق الحكومي الإستثماري دورا مهما على مستوى العديد من القطاعات التي ينفر منها القطاع الخاص، وذلك لإنخفاض مردودها إقتصاديا مع ضخامة تكاليفها كما هو الحال في معظم مشاريع البنية التحتية.
- تؤثر سياسة الإنفاق الحكومي الإستثماري بشكل كبير على العديد من المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية والمؤسسية.
- تعد سياسة الإنفاق الحكومي الإستثماري سياسة مالية فعالة في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية.

– رسالة دكتوراه نوقشت سنة 2013 بجامعة تلمسان تحت عنوان: دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، للباحث " سايح بوزيد" الذي قام في دراسته بمعرفة الدور الذي يقوم به الحكم الراشد في سبيل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، وتتمثل أهم النتائج المتوصل إليها فيمايلي:

- وضع إستراتيجيات تنموية وإستثمارية تهدف إلى بلوغ أهداف التنمية المستدامة والشاملة، من خلال زيادة الإستثمارات في القطاع العام، وزيادة القدرات على المستوى الوطني والدولي.
- تقوية مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في التنمية بإشراكهم في جميع مراحل التنمية.
- تشجيع ودعم الإستثمارات المحلية والأجنبية في القطاعات غير النفطية؛ بقصد تحقيق التنويع الإقتصادي، الذي يعد مدخلا لتحقيق النمو الإقتصادي المستدام، وتأمين متطلبات التنمية المستدامة.

– رسالة ماجيستير نوقشت سنة 2010 بجامعة الجزائر تحت عنوان: أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر2001–2009، للباحث " كريم بودخدخ" الذي قام في دراسته بتقييم أثر برامج الإنفاق العام على التنمية المستدامة في الجزائر، وكانت نتائج دراسته على النحو التالي:

- أن العلاقة بين الإنفاق العام والتنمية المستدامة علاقة ثنائية تبادلية.
- أن تأثير الإنفاق العام على التنمية المستدامة بصفة موجبة يكون في شكل إستثمار عام أو استهلاك خاص.
- يعد الإنفاق العام مكملا لإنفاق القطاع الخاص الذي لم تتم إزاحته من النشاط الإقتصادي الذي يساهم فيه بنسبة ضعيفة.

– رسالة ماجيستير نوقشت سنة 2010 بجامعة أبي بكر بلقايد تلمسان تحت عنوان: ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الإنضباط بالأهداف: دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990– 2009، للباحث " بن عزة محمد" الذي قام في دراسته بتقييم الإنفاق العام من خلال إتباع منهج الإنظباط بالأهداف، وتتمثل أهم النتائج المتوصل إليها فيمايلي:

- يعتبر الإنفاق الحكومي وسيلة مهمة تستعمله الدولة للقيام بوظائفها على أحسن حال وتحقيق أهدافها، ومن خلالها يتم التأثير على متغيرات النشاط الإقتصادي.
- ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي يعتبر إحدى السمات المميزة للمالية العامة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.
- يعتبر ترشيد الإنفاق الحكومي السبيل للخروج من مشكلة النذرة لمصادر التمويل.

– مقال في مجلة دراسات إقتصادية سنة 2017 بجامعة قسنطينة 2 تحت عنوان: دور الإستثمارات العمومية في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر للفترة 2001-2014، للباحثين" بن مالك عمار ودهان محمد"، اللذان تطرقا إلى تقييم نتائج برامج الإنعاش الإقتصادي على الإقتصاد الوطني، من خلال دراسة مؤشراته الكلية، وتتمثل أهم النتائج المتوصل إليها فيمايلي:

- عدم رشادة إنفاق المال العام على مختلف الإستثمارات العمومية، وبالتالي الإخفاق في تحقيق الأهداف المعلنة، من بينها الوصول إلى التنمية المستدامة.
- تعتبر برامج الإنفاق العام المسطرة ضمن ميزانية الدولة أداة مهمة في تنفيذ الدولة للإستثمارات العمومية، مع تحقيق مقومات التنمية الإقتصادية والإجتماعية.
- التأثير الضعيف لبرامج الإنفاق العام على التنمية المستدامة في الجزائر، نظرا لكون القطاع الوحيد المساهم يبقى قطاع المحروقات، الذي يعتبر بمثابة العصب المحرك للتمويل الإستثماري، والذي تأثر بعوامل خارجية، مما يؤدي إلى رهن مصير تلك المشاريع.

خطة البحث

إن سعي الحكومات إلى تحقيق التنمية المستدامة والوصول إلى أرقى مستويات التحضر والرفاهية دفع بها إلى العمل على تكييف مخططاتها التنموية واصلاحاتها الإقتصادية والإجتماعية بما يتماشى ومبادئ، متطلبات وآفاق التنمية المستدامة، بناءا على ذلك تبلور على الصعيد العالمي مفهوم التنمية المستدامة التي أولت الإهتمام بثلاث جوانب رئيسية وهي الجانب الإقتصادي، الإجتماعي وكذا الجانب البيئي.

كما أن التدخل الحكومي في الإقتصاد من خلال سياسة الإنفاق الحكومي لعب دورا هاما في رسم المعالم الأساسية للإقتصاد الجزائري، خاصة الإنفاق الإستثماري منه والتي تهدف الدولة إلى تنمية الثروة الوطنية وتحقيق سياساتها التنموية، لذا فإن الدولة تستطيع أن تعتمد على سياسة الإنفاق الحكومي الإستثماري لتحقيق التنمية المستدامة.

وإنطلاقا من العرض السابق تمحورت إشكالية بحثنا الرئيسي حول التساؤل الموالي:

ماهو دور الإنفاق الحكومي الإستثماري في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

من أجل الإلمام بالموضوع تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول: نخصص هذا الفصل لدراسة الإطار النظري للإنفاق الحكومي الإستثماري، من خلال توضيح ماهيته، مجالاته وآثاره.

الفصل الثاني: يتضمن هذا الفصل الإطار النظري للتنمية المستدامة من خلال توضيح ماهيتها، مبادئها، أهدافها، أبعادها ومؤشراتها.

الفصل الثالث: يتم في هذا الفصل بناء نموذج قياسي كأداة نعتمد عليها في القسم التطبيقي لتحديد وقياس دور الإنفاق الحكومي الإستثماري في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

في الأخير نقوم بوضع خاتمة عامة لهذا البحث تتضمن ملخصا عاما للفصول النظرية والتطبيقية والنتائج التي أمكن إستخراجها من حيثيات الدراسة، والتي إعتمدنا عليها في وضع بعض التوصيات.

مجال الدراسة وحدودها

- **المجال المكاني**

بعد الإنتهاء من الجانب النظري والذي خصصناه لدراسة دور الإنفاق الحكومي الإستثماري في تحقيق التنمية المستدامة، يتم الإنتقال إلى دراسة حالة الجزائر، من خلال التطرق لواقع الإنفاق الحكومي الإستثماري والتنمية المستدامة فيها، وكذا أثر دور الإنفاق الحكومي الإستثماري في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة.

- **المجال الميداني**

حدد مجال الدراسة من سنة 1990 إلى سنة 2016.

مصادر البحث

يعتمد هذا البحث على مصادر متنوعة وبِلُغات مختلفة، تم الحصول عليها عن طريق البحث المكتبي والميداني وهي تختص بمعالجة جوانب الموضوع في شكل مباشر وغير مباشر، تشمل الكتب، المجلات والأنترنت.

صعوبات البحث

خلال إنجازنا لهذا البحث واجهتنا مجموعة من الصعوبات تتمثل فيمايلي:

- صعوبة الحصول على البيانات الضرورية لإتمام البحث.
- صعوبة ترجمة بعض المصطلحات.
- قلة المراجع المتعلقة بموضوع الإنفاق الحكومي الإستثماري.

الفصل الأول:

الإطار النظري للإنفاق الحكومي الإستثماري.

المبحث الأول: ماهية الإنفاق الحكومي.

المبحث الثاني: ماهية الإنفاق الحكومي الإستثماري.

تمهيد:

يعد الإنفاق الحكومي أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تعتمد عليها الدول لتحقيق أهدافها الإقتصادية والإجتماعية وتوجيه الإقتصاد بشكل عام، فهو يعكس فعالية الحكومة ومدى تأثيرها ومساهمتها في النشاط الإقتصادي، نظرا للدور الذي يؤديه في هذا الأخير، من خلال تأثيره المتواصل وفق مجموعة من الآليات والضوابط التي يعتمد عليها في تحقيق الأهداف المرجوة، وإحداث الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على كافة متغيرات النشاط الإقتصادي.

هذا، وقد أدى تطور دور الدولة ومهامها إلى تنوع الإنفاق الحكومي، ويعد في هذا الإطار الإنفاق الحكومي الإستثماري أحد أهم أقسامه، بالنظر إلى أهميته في تنمية الثروة الوطنية، وإرتباطه بالبعد الزمني وجانب الكفاءة الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، ليصبح العمل على ضبط هذا النوع من الإنفاق وإيجاد التشكيلة المثلى له أحد أهم أهداف كل دولة.

لذلك سنقوم في هذا الفصل بدراسة الإطار النظري للإنفاق الحكومي من خلال التطرق إلى تعريفه، تقسيماته، أهدافه، بالإضافة إلى دراسة الإنفاق الحكومي الإستثماري من خلال توضيح مفهومه، تقسيماته، أشكاله، أهدافه وكذا آثاره.

المبحث الأول: ماهية الإنفاق الحكومي

مع إتساع دور الدولة زاد الإهتمام بالإنفاق الحكومي، حيث إحتلت مكانا بارزا في الدراسات المالية وذلك بتحديد مفهومه وتحليل مكوناته، أنواعه، آثاره الإقتصادية والإجتماعية في الإقتصاد الوطني، كونه يمثل أداة هامة لتوجيه السياسة المالية لتحقيق الأهداف المسطرة.

المطلب الأول: تطور مفهوم الإنفاق الحكومي في الفكر الإقتصادي وتعريفه

لقد مر الإنفاق الحكومي عبر تاريخ الفكر الإقتصادي بعدة مراحل، وتعدد فيها مفهومه وحجمه حسب دور الدولة والوظائف المنوطة بها، وكان هذا التطور واضح بين المذاهب الإقتصادية المتعددة كالفكر الإقتصادي الكلاسيكي في ظل النظام الإقتصادي الحر والدولة الحارسة وكذلك الفكر الكينزي في ظل الدولة المتدخلة بالإضافة إلى الفكر النقدي والفكر الإشتراكي، والتي نوجزها فيمايلي:

الفرع الأول: تطور مفهوم الإنفاق الحكومي في الفكر الإقتصادي

يمكن فهم تطور الإنفاق الحكومي من خلال إستعراض تطور دور الدولة في النشاط الإقتصادي في مجال الإنفاق الحكومي، والذي نوضحه فيمايلي:

1. الإنفاق الحكومي في الفكر الكلاسيكي (الدولة الحارسة)

تميز الفكر الكلاسيكي بإعطاء دور ضيق للدولة، حيث تم حصره في أقل الحدود، والمتمثلة في المهام التقليدية لها التي تشمل حماية المجتمع، حماية كل عضو في المجتمع من ظلم الأخرين، دعم المؤسسات والأشغال العمومية، وذلك دون محاولة التأثير على حرية النشاط الإقتصادي الذي إعتمد على الحوافز الفردية وفقا لقواعد المنافسة الحرة وقانون السوق، كما لم يعط الكلاسيك أية أهمية تذكر لدراسة طبيعة وتوزيع ومحددات الإنفاق الحكومي بين مختلف القطاعات الإقتصادية، ويمكن تلخيص مفهوم الإنفاق الحكومي عند الكلاسيك في النقاط التالية:[1]

- **تقييد حجم الإنفاق الحكومي:** أي أن يكون في أضيق نطاقه، ومقتصرا على الوظائف الأساسية للدولة بما يتماشى مع مفهوم الدولة الحارسة.
- **حياد الإنفاق الحكومي:** بمعنى عدم وجود أي تأثير له على المجال الإقتصادي والإجتماعي، نظرا لإعتقاد المفكرين الإقتصاديين الكلاسيك بأن تدخل الدولة سوف يؤدي إلى إختلال في التوازن العام.
- **أولوية النفقات في التقدير:** ينفي التقليديون أي دور للإيرادات العامة في التأثير على الإقتصاد القومي وأن دورها الوحيد يتمثل في تغطية النفقات المحددة مسبقا.
- **الإهتمام بالتوازن المحاسبي للميزانية العامة:** أي تساوي جانب الإيرادات العامة مع النفقات العامة.

2. الإنفاق الحكومي في الفكر الكينزي (الدولة المتدخلة)

على إثر الفشل الكبير الذي واجهه نظام السوق الحر، وما ترتب عليه من كساد كبير خلال الفترة

[1] بن عزة محمد، 2009- 2010، **ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف: دراسة تقييمية لسياسة الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2009**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص ص3-4.

(1929-1933)، ظهرت أفكار الإقتصادي كينز التي إنتقدت النظرية الكلاسيكية، وتطلب الأمر حينئذ تدخل الدولة وإتساع دورها في الحياة الإقتصادية، وبالتالي تغيرت النظرة إلى الإنفاق الحكومي تغيرا جذريا فقد تم تزايد الإهتمام به ليس فقط من حيث الحجم وإنما أيضا من حيث مكوناته وأهدافه ومعايير تحديده ونوعيته بما يؤدي إلى تحسين مستوى الرفاهية في المجتمع.[1]

ويمكن تلخيص أهم أفكار كينز المتعلقة بالإنفاق الحكومي في النقاط التالية:[2]

- سياسة الإنفاق الحكومي تعتبر وسيلة تمكن الدولة لتحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية معينة.
- رفع الإنفاق الحكومي يزيد من الدخل القومي من خلال الأثر المضاعف.
- عدم الإهتمام بمصادر تمويل الإنفاق الحكومي.
- إمكانية تمويل الإنفاق الإنتاجي من الأموال المكتنزة لدى الخواص بدلا من تركها عاطلة: أي تحويل الموارد المالية (عن طريق الضرائب) من القطاع الخاص إلى الدولة، ومن ثم إستعمالها في تمويل الإنتاج.

3. الإنفاق الحكومي في الفكر النقدي

لقد تعرض النظام الرأسمالي لظاهرة إقتصادية لم يعرفها من قبل تمثلت في تعايش التضخم والركود جنبا إلى جنب، وتحول التضخم إلى أزمة حقيقية مستعصية الحل، فعجز الفكر بأدواته التحليلية عن مواجهتها وحلها، وبذلك نشأت المدرسة النقدية على نقد الفكر الكينزي بقيادة (Milton freidman)، ومن أهم أفكار المدرسة النقدية التي قامت عليها مايلي:[3]

- الحرية الإقتصادية المطلقة، وأنها لا تعارض بين المصلحة الذاتية ومصلحة المجتمع.
- الدولة يجب أن تبتعد عن النشاط الإقتصادي، وتعود إلى القيام بوظائفها التقليدية وليس كدولة الرعاية كما كانت في الحقبة الكينزية.
- ركزت المدرسة النقدية على كمية النقود والسياسة النقدية وليس السياسة المالية.
- الإهتمام بالعرض لإعتباره المحرك الأساسي للإقتصاد، لأن العرض يعني زيادة معدلات الإستثمار وبالتالي زيادة فرص العمل.

4. الإنفاق الحكومي في ظل الدولة الإشتراكية (الدولة المنتجة)

أدى قيام النظام الإشتراكي بصفة أساسية على الملكية العامة الواسعة لوسائل الإنتاج، وقيام الدولة بالإنتاج والتوزيع وفقا لخطة قومية إلى بروز ما يسمى بالدولة المنتجة، كما ترتب عن التطور كبير في النظام المالي للدولة إعتبار الإنفاق الحكومي الوسيلة المهمة لتحقيق الأهداف الإستثمارية وغير الإستثمارية الواردة في الخطة.

---

[1] بن عزة محمد، 2009-2010، ص4.

[2] زكاري محمد، 2013-2014، **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1971-2012**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، ص16.

[3] بن عزة محمد، 2009-2010، ص ص 7-8.

ويمكن تلخيص أهم الأفكار المتعلقة بالإنفاق الحكومي في الفكر الإشتراكي في النقاط التالية:

– تتولى الدولة مسؤولية الإنفاق على توفير مختلف السلع والخدمات العامة.

– يهدف الإنفاق العام في الفكر الإشتراكي إلى تحقيق الأهداف الإقتصادية، بالإضافة إلى الأهداف الإجتماعية من تخصيص و توزيع الموارد بهدف تحقيق المصلحة العامة.

– كبر حجم النفقات الإستثمارية وضخامتها وتوظيفها في شكل مخططات تنموية شاملة لكل نواحي الحياة الإقتصادية والإجتماعية.[1]

الفرع الثاني: تعريف الإنفاق الحكومي

للإنفاق الحكومي عدة تعاريف نذكر منها مايلي:

– الإنفاق الحكومي هو: مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة.[2]

– الإنفاق الحكومي هو: مبلغ نقدي يدفع بواسطة خزانة عامة لإشباع حاجة عامة.[3]

– الإنفاق الحكومي هو: الشكل المعبر عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية سواء من قبل الحكومة المركزية أو الحكومات المحلية، وأوجه السياسة الإقتصادية المعتمدة من قبل الدولة.[4]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الإنفاق الحكومي هو مبلغ نقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام بهدف إشباع حاجة عامة.

كما يتضح أن للإنفاق الحكومي ثلاثة عناصر أساسية، وهي:

– **الشكل النقدي**

يتخذ الإنفاق الحكومي شكلا نقديا، فالدولة لابد وأن تستخدم النقود للحصول على ما تحتاجه لتسيير مرافقها وتوفير السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطها.[5]

– **الإنفاق الحكومي تقوم به الدولة أو أحد هيئاتها**

ومعنى ذلك وجوب خروج المبلغ النقدي الذي يتم إنفاقه من الذمة المالية للدولة ممثلة بشخص أو هيئة عامة، أما الإنفاق الذي يصدر عن أشخاص طبيعيين فلا يعد إنفاق حكومي ولو كان الهدف منه مصلحة عامة، وهو يعد إنفاقا خاصا، ولقد إعتمد في التفريق بين النفقة العامة والخاصة على معيارين هما:

- **المعيار القانوني:** يستند إلى الطبيعة القانونية لمن يقوم بالنفقة.
- **المعيار الوظيفي:** يستند إلى طبيعة الوظيفة التي يصدر عنها الإنفاق على الطبيعة القانونية لمن يقوم بها.[6]

---

[1] بن عزة محمد، 2009–2010، ص9.

[2] محرزي محمد عباس، 2012، **إقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الخامسة، ص55.

[3] أحمد عبد السميع علام، 2012، **المالية العامة: المفاهيم والتحليل الإقتصادي والتطبيق**، الناشر مكتبة الوفاء القانونية، مصر، ص41.

[4] محمد حسين الوادي وزكريا أحمد عزام، 2007، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ص117.

[5] العلي عادل فليح، 2007، **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ص50.

[6] محمد طاقة وهدى العزاوي، 2007، **إقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ص33.

- **الإنفاق الحكومي يهدف إلى تحقيق منفعة عامة**

لا يكفي تحقيق الشرطين السابقين (نقدية الإنفاق الحكومي وصفة القائم بإنفاقه)، بل من الضروري جدا أن يكون الهدف من الإنفاق هو تلبية وإشباع الحاجات العامة.[1]

المطلب الثاني: أهداف وأنواع الإنفاق الحكومي

يمكن توضيح أهم أهداف وأنواع الإنفاق الحكومي كما يلي:

الفرع الأول: أهداف الإنفاق الحكومي

للإنفاق الحكومي عدة أهداف نوجزها فيمايلي:

- تقديم خدمة معينة لأفراد المجتمع.
- تنمية قطاع معين من القطاعات الإقتصادية.
- مكافحة البطالة.
- محاربة الفقر ورفع مستوى المعيشة.
- تحسين وضعية ميزان المدفوعات.[2]

الفرع الثاني: أهمية تحديد تقسيمات الإنفاق الحكومي

تتجلى أهمية تقسيمات الإنفاق الحكومي في كونه يخدم أغراض متعددة من أبرزها:

1. تسهيل صياغة وإعداد البرامج

يمثل الإنفاق الحكومي جزء من ميزانية الدولة بحيث يدخل ضمن حساباتها، وهو يرتبط ببرامج محددة تقودها الأجهزة والوحدات العامة، بحيث يسهل ترتيب تلك الحسابات من خلال تقسيم الإنفاق الحكومي عملية صياغة وإعداد وتنفيذ هذه البرامج.

2. تحقيق الكفاءة والفعالية في تنفيذ الميزانية

تحتاج الدولة في سبيل تنفيذ الخطة المالية إلى تقسيم الإنفاق الحكومي ضمن الميزانية حتى يتسنى للجهات المسؤولة تقييم وقياس كفاءة تنفيذ هذه البرامج، ولخدمة أغراض المحاسبة والمراجعة والمراقبة والإعتماد يجب الأخذ بعين الإعتبار:

- تسهيل دراسة الأثار المختلفة للأنشطة العامة المختلفة ومعرفة تطورها، حيث أن تقسيم الإنفاق الحكومي يسهل التعرف على تكلفة كل نشاط وتطورات تلك التكلفة وأهميتها النسبية مقارنة بالأنشطة الأخرى.
- تمكين الرأي العام من إجراء رقابة فعالة على الجانب المالي لنشاط الدولة، بتقييد الحكومة بإنفاق المبالغ التي إعتمدها البرلمان في ذات الأوجه التي قررت لها وليس في أوجه أخرى.[3]

---

[1] حجازي المرسي السيد، 2002، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، لبنان، ص65.

[2] مروان شموط وكنجو عبود كنجو،2008، **أسس الإستثمار**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد، مصر، ص12.

[3] سوزي عدلي ناشد، 2009، **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ص33.

الفرع الثالث: أنواع الإنفاق الحكومي

يصنف الإنفاق الحكومي إستنادا إلى المعايير التالية:

1. المعيار الإقتصادي

إعتمد في هذا التصنيف على معيار تأثير الإنفاق الحكومي في الثروة العامة، وكذا على مدى قيام الدولة فعلا بصرف الأموال العامة، حيث أن الإنفاق الحكومي يعني إستخدام الدولة لجزء من القوة الشرائية للحصول على سلع وخدمات مختلفة.[1]

وينقسم الإنفاق الحكومي وفقا لهذا المعيار إلى نوعيين أساسيين هما:

أ. الإنفاق الحقيقي

تعد المشتريات الحكومية من سلع وخدمات إنتاجية (الأرض، العمل، رأس المال)، ضرورية لقيام الحكومة بوظائفها التقليدية من أمن، عدالة، مرافق عامة، بالإضافة للقيام بالدور الحديث للدولة في النشاط الإقتصادي[2]،أي أنها إستخدام الدولة لجزء من القدرة الشرائية بهدف إشباع حاجات عامة، وهذا النوع من الإنفاق يؤدي إلى زيادة مباشرة في الناتج الوطني كصرف الأموال العامة على الأجور والرواتب للعاملين، كذلك شراء السلع والخدمات اللازمة لسير عمل الإدارات وأجهزة الدولة[3]، ويكمن أثرها على الدخل القومي في كون أن هذا الإنفاق يخلق زيادة في الطلب الفعّال من جانب الدولة تؤثر على حجم الناتج كما ونوعا.[4]

فهذا الإنفاق وصف بالحقيقي لكونه يؤدي بالفعل إلى زيادة الدخل القومي، فالدولة تحصل من خلال هذا الإنفاق على السلع أو الخدمات أو رؤوس الأموال اللازمة لسير المرافق العامة أو تحقيق وإشباع حاجات عامة.

ب. الإنفاق التحويلي

الإنفاق التحويلي أو كما يسمى أيضا "الإنفاق الناقل" يمثل تحويل جزء من الدخل القومي عن طريق الدولة من بعض الفئات الإجتماعية الكبيرة الدخل إلى بعض الفئات الأخرى المحدودة الدخل كالإعلانات والمساعدات الإجتماعية المختلفة، بالإضافة إلى بعض الإعانات التي تقدمها الدولة لبعض المشروعات الخاصة قصد دفعها إلى تخفيض أسعار منتجاتها، لذلك فهذا الإنفاق لا يؤدي إلى زيادة في الدخل القومي بشكل مباشر، فهي بمثابة عملية لتحويل الدخول من فئات معينة إلى فئات آخرى.

2. معيار من حيث الجهة الموجه لها الإنفاق

هذا التصنيف يرتكز على طبيعة الإنفاق وبصفة أدق على الجهة الموجه لها الإنفاق، ويعتمد على

---

[1] وليد عبد الحميد العايب، 2010، **الآثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، مكتبة الحسن العصرية، لبنان، ص108.

[2] سعيد عبد العزيز عثمان، 2008، **المالية العامة مدخل تحليلي معاصر**، الدار الجامعية، مصر، ص ص470-471.

[3] دراوسي مسعود،2005-2006، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي: دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، ص164.

[4] بودخدخ كريم، 2009- 2010، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي: دراسة حالة الجزائر2001-2009** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص ص14-15.

هذا النوع من التصنيف بصفة كبيرة في ميزانية الدولة السنوية، نظرا للخصائص الذي ينفرد بها كل من الإنفاق الجاري والإنفاق الإستثماري:

أ. الإنفاق الجاري

ويسمى أيضا "الإنفاق التسييري" إذ يُعنى بتسيير شؤون الدولة وإشباع الحاجات العامة بصورة منتظمة[1]، ويشمل الإنفاق الجاري كل الإنفاق الحكومي الذي لا يترتب على إنفاقه زيادة في رأس المال الإجتماعي، أو زيادة في رأس المال الإنتاجي بالمؤسسات أو الهيئات الحكومية أو العادية[2]، وتهدف الدولة من خلال الإنفاق الجاري إلى ضمان السير الحسن للمرافق العامة، وتشمل على نفقات السلع والخدمات ومرتبات الموظفين، بالإضافة إلى سداد فوائد الديون العامة على إختلاف أنواعها، وسواء كانت تهدف إلى تقديم دعم مباشر أو غير مباشر للأفراد أو لسلع وخدمات معينة.

ب. الإنفاق الإستثماري

ويسمى أيضا "نفقات التجهيز" وكذلك " الإنفاق الرأسمالي" ويعنى بهذا النوع من الإنفاق تكوين وتحصيل رأس المال الثابت من مخزون، أراضي وكذا أصول غير مادية[3]، فهو بذلك يشمل الإنفاق على البنية التحتية والمشروعات العامة، وكذا كل ما تدفعه الحكومة في شكل إعانات للإستثمار الخاص، ولقد كان الفكر الإقتصادي التقليدي ينظر إلى الإنفاق الإستثماري على أنه إنفاق يرتبط بفترة زمنية معينة ومحددة، وهي فترة تشييد المرافق العامة ومن ثم يمكن تمويلها من خلال مصادر تمويلية غير عادية كالقروض، الإصدار النقدي واللجوء إلى هذه المصادر في التمويل يمكن أن يكون في حالات إستثنائية وفقا لوجهة نظر الكلاسيك، ولكن مع تطور مفهوم الدولة في النشاط الإقتصادي ومن ثم تطور مفهوم الإنفاق الحكومي، وكذا مدى الإعتماد عليها كأحد الأدوات الهامة التي يمكن أن تحقق أهداف المجتمع (نمو إقتصادي، إستقرار، عدالة إجتماعية...الخ)، وفي ظل هذه التطورات فإن النظر إلى الإنفاق الحكومي على أنه إنفاق غير منتج لم يعد مقبولا وغير مبرر، ذلك كونه أصبح منتج وقد يكون أكثر إنتاجية من الإنفاق الخاص في العديد من الحالات والمجالات، ولذلك إتسع نطاق الإنفاق الحكومي ذات الطابع الرأسمالي، ولم يعد يقتصر فقط على مشروعات البنية التحتية بل إمتد ليشمل إنشاء المشروعات العامة، وبصفة عامة فإن الإنفاق الحكومي علاوة على بنية الهيكلة، فهي تشمل أيضا الإستثمار في إنشاء المشروعات العامة، الإنفاق على الصيانة، الإعانات الإقتصادية للقطاع الخاص بهدف زيادة طاقتها الإنتاجية ومن ثم زيادة الإنتاج وكذا الإنفاق الحكومي على عمليات الإحلال والتجديد وغيرها.[4]

3. المعيار الوظيفي

يعتمد هذا المعيار على فكرة تجميع الخدمات ذات الطبيعة المتجانسة من حيث الوظائف الأساسية

[1] بودخدخ كريم،2009– 2010، ص39.

[2] سعيد عبد العزيز عثمان، 2008، ص474.

[3] بودخدخ كريم، 2009– 2010، ص40.

[4] سعيد عبد العزيز عثمان، 2008، ص475.

التي تؤديها الدولة، ويمكن التمييز على أساس هذا المعيار بين أنواع مختلفة من الإنفاق كالتالي:[1]

أ. الوظيفة الإقتصادية للدولة

ويقصد بها عملية تنفيذ خدمات عامة لتحقيق هدف إقتصادي منها: القيام بالإستثمارات وتقديم الإعانات المشروعة وتقديم الكهرباء والنقل لتعزيز الإقتصاد القومي.

ب. الوظيفة الإجتماعية

وتهدف أساسا إلى النهوض بعبئ الخدمات الإجتماعية بالمعنى الضيق، كالمنح والإعانات الإجتماعية المختلفة لذوي الدخل المحدود.

ج. الوظيفة الإدارية

وتتعلق بتسيير المرافق العامة بما فيها الأمن الداخلي وإستمرار العلاقات مع الخارج وتنميتها والوظيفة الثقافية المرتبطة بتطوير التعليم والثقافة العامة والبحث العلمي، بمعنى أن يعاد توزيع الإنفاق على أساس الوظيفة الرئيسية للدولة وهو تقسيم يستخدم عادة لأغراض دفاع الحكومات عن سياستها الإقتصادية إزاء البرلمان أو مجالس الشعب ولا يعتمد لأغراض تنفيذ الإنفاق الحكومي.

4. معيار التكرار والدوري

يقسم الإنفاق الحكومي وفق هذا المعيار إلى نوعين نوجزهما فيمايلي:[2]

أ. الإنفاق الحكومي العادي

هو كافة الإنفاق الذي يظهر بشكل متكرر سنويا في الموازنة العامة للدولة، والتكرار هنا لا يعني ثبات القيمة المالية في الموازنات المتعاقبة ومنها على سبيل المثال لا الحصر الرواتب والأجور أو نفقات الصيانة أو العدالة.

ب. الإنفاق الحكومي غير العادي

يمكن وصف هذا الإنفاق بالإستثنائي الذي لم يظهر بشكل دوري في الموازنة العامة للدولة، وإنما يظهر كلما إقتضت الحاجة إليه كنفقات الحروب أو نفقات التعمير أو مواجهة الكوارث الطبيعية.

5. معيار سريان الإنفاق الحكومي

وفقا لهذا المعيار يقسم الإنفاق الحكومي بدوره إلى:[3]

أ. الإنفاق الوطني

يمثل كذلك الإنفاق المركزي، وهو ذلك الإنفاق الذي يرد في ميزانية الدولة وتتولى الحكومة المركزية

---

[1] ليلية غضابنة، 2014-2015، **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الإقتصادي: دراسة حالة الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2010**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر، ص7.

[2] محمود حسين الوادي وزكريا أحمد عزام،2007، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة، الأردن، ص134.

[3] ناويس أسماء، 2013-2014، **أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1990-2011**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص21.

القيام به، والتي تكون موجهة لصالح مجتمع الدولة كالنفقات على الدفاع والأمن والبحوث والتمثيل الدبلوماسي.

ب. الإنفاق المحلي

أو الإنفاق الإقليمي، فهو ذلك الإنفاق الذي تقوم به الولايات أو مجالس الحكم المحلي والتي تكون موجهة لصالح سكان إقليم معين أو منطقة معينة داخل الدولة، فهي محلية كنفقات إيصال الطاقة الكهربائية وخطوط الهاتف.

6. تقسيمها حسب معيار آثارها الإقتصادية

ينقسم الإنفاق الحكومي من حيث آثاره الإقتصادية إلى عدة أنواع نذكر منها مايلي:[1]

أ. الإنفاق الحكومي القابل للإستهلاك الذاتي

وهو ذلك الإنفاق الذي يستهلك ذاتيا من المصاريف المباشرة التي يتحملها المستفيدون منها كوحدات الإسكان وخدمات الكهرباء والماء.

ب. الإنفاق الحكومي المولد

وهو الإنفاق الذي يترتب عنه آثار إقتصادية وإجتماعية للمجتمع، فيزداد بها الدخل الوطني كنفقات الصحة العامة والتعليم العام.

ج. الإنفاق الحكومي المنتج

وهو الإنفاق الذي يساهم في زيادة الدخل الوطني، والذي عادة ما يتعلق بالخدمات الطويلة الأجل والذي لا تقتصر منفعته على الوقت الحالي بل يمتد لفترات مقبلة، وهو ما يسمى بالخدمات المعمرة كالمباني الحكومية، الحدائق والمنتزهات العامة.

د. الإنفاق الحكومي العام

وهو الإنفاق الذي من شأنه أن يوفر إنفاق حكومي أكبر منه في المستقبل، كأن تزيد من القدرة الإقتصادية المستقبلية.

هـ. الإنفاق الحكومي الإستثماري

وهو الإنفاق الحكومي الذي من شأنه إنشاء ثروة جديدة، ويشمل هذا الإنفاق زيادة حجم الآلات والمعدات المهيأة للعملية الإنتاجية.

المطلب الثالث: قواعد ومحددات الإنفاق الحكومي

يخضع تحديد الإنفاق الحكومي للدولة لمجموعة من الأسس والضوابط التي يجب مراعاتها وعدم تجاوزها في سبيل تحقيق الهدف المرجو منها وهو إشباع الحاجة العامة، بالإضافة إلى عوامل تساهم

[1] مقراني حميد، 2014-2015، **أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر 1988-2012**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر، ص13.

في تحديد حجم الإنفاق المراد صرفه في الفترة المقبلة، ومن هذا المنطلق سوف نتطرق إلى أهم قواعد الإنفاق الحكومي في الفرع الأول وأهم محدداته في الفرع الثاني.

الفرع الأول: قواعد الإنفاق الحكومي

إن قيام الدولة ومختلف هيئاتها بصرف الإنفاق الحكومي يستدعي منها إحترام والتزام بعض الضوابط حتى يكون هذا الإنفاق محققا لآثاره المرجوة من إشباع الحاجات العامة، وهذه القواعد يمكن إجمالها في ضرورة أن يستهدف هذا الإنفاق الحكومي تحقيق أكبر قدر من المنفعة للمجتمع، بتوخي الإقتصاد في هذا الإنفاق، مع إحكام الرقابة أثناء الإنفاق، وتتمثل أهم قواعد الإنفاق الحكومي فيمايلي:

1. قاعدة المنفعة

يقصد بقاعدة المنفعة أن يكون الغرض من الإنفاق الحكومي تحقيق أكبر منفعة ممكنة، إذ لا يمكن تبرير الإنفاق الحكومي إلا بمقدار المنافع التي تترتب عليه.[1]

2. قاعدة الإقتصاد في الإنفاق الحكومي

تعد قاعدة الإقتصاد في الإنفاق الحكومي شرطا ضروريا لابد منه، ويقصد به إلتزام القائمين على عملية الإنفاق (الدولة ومختلف هيئاتها)، بتجنب التبذير والإسراف حفاظا على عدم ضياع المال العام، غير أن الإقتصاد في الإنفاق الحكومي لا يعني الحد أو التقليل منها، ولكن يقصد به حسن التدبير وعدم الإسراف والتبذير، والسعي إلى تحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة ممكنة.[2]

3. ضمانات التحقق من إستمرار المنفعة والإقتصاد في الإنفاق الحكومي

حتى يمكن التحقق من حصول ضابطي المنفعة والإقتصاد في الإنفاق الحكومي يتوجب وضوح الجانب القانوني لإجراء الإنفاق الحكومي في كامل مراحله، وتحديد صلاحيات كل سلطة في هذا المجال، كما يجب أن يكون الإنفاق الحكومي مستوفي لإجراءات تحقيقه وصياغته وتنفيذه على النحو المبين في القوانين واللوائح والقرارات المالية الأخرى، من جهة أما من جهة أخرى، يجب إحكام الرقابة على تنفيذ هذا الإنفاق الحكومي، الذي وعادة ما يأخذ ثلاثة أشكال، وهي:[3]

- **الرقابة الإدارية**

تتم هذه الرقابة من طرف الرؤساء على مرؤوسيهم، وكذلك من طرف وزارة المالية أو إحدى تنظيماتها، من خلال إجراء عمليات رقابية لكل الجهات التي تستعمل المال العام وتكون هذه الرقابة سابقة لتنفيذ النفقات.

- **الرقابة التشريعية (البرلمانية)**

والتي يتولاها البرلمان من خلال متابعة تنفيذ الإعتمادات المقررة في الميزانية العامة.

---

[1] بن عزة محمد، 2009-2010، ص20.

[2] بن عزة محمد، 2009-2010، ص21.

[3] حشيش عادل أحمد،1992، **أساسيات المالية العامة: مدخل لدراسة أصول الفن المالي للإقتصاد العام**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، ص85.

- **الرقابة المحاسبية (المستقلة)**

تتولى هذه الرقابة جهات مستقلة غير خاضعة لأي جهة ومتخصصة وذات صلاحيات واسعة في التدقيق والرقابة على تنفيذ الإنفاق الحكومي وفق ماتنص عليه القوانين المعتمدة للعملية المالية في الدولة والتأكيد على ضرورة إحترام قواعد التنفيذ، ويعتبر هذا النوع من الرقابة اللاحقة أكثر فعالية بحيث تقدم تقرير سنوي حول الوضعية، ويوجه للجهات المختصة لتطبيق القوانين على الجهات المخالفة.

4. قاعدة العدالة في توزيع الإنفاق

وتقتضي تحقيق المنفعة العامة من خلال مراعاة العدالة في توزيعها وعدم إقتصارها على طبقة أو فئة معينة ذات نفوذ بالدولة، ويقوم مبدأ توزيع المنافع على فكرتين أساسيتين هما:[1]

– أجهزة الدولة وجدت لمصلحة المجتمع وليس لمصلحة الفرد.

– أن الإنفاق الحكومي يتحمله كافة الأفراد القادرين منهم تطبيقا لقاعدة التضامن الإجتماعي.

5. قاعدة الإنتاجية

يقصد بها مساهمة الإنفاق الحكومي في تطوير النشاطات الإقتصادية وخاصة الإنتاجية منها.

6. قاعدة المرونة

ويقصد بها مرونة الموارد المالية وقدرتها على الإنتقال من قطاع لآخر للإستجابة لمختلف التغيرات، كالأزمات بمختلف أشكالها سواء الإقتصادية أو الإجتماعية أو حتى السياسية.

<u>الفرع الثاني: محددات (العوامل المؤثرة) الإنفاق الحكومي</u>

تعود أهمية الإنفاق الحكومي بإعتباره الوسيلة الأساسية ضمن السياسة المالية التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في الميادين المختلفة، أي أن الإنفاق الحكومي يرسم حدود نشاط الدولة الإقتصادي والإجتماعي، وهناك إعتقاد يقول أنه لا يجب أن تخرج نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الخام عن المجال [5–25]، إلا أن مثل هذا الرأي لا يمكن إثباته بالقواعد التحليلية ولا بالإختبارات الميدانية.[2]

وتتمثل أهم العوامل المؤثرة على الإنفاق الحكومي فيمايلي:

1. الفلسفة السياسية للنظام الإقتصادي

إن الفلسفة السياسية للمجتمع والدولة هي التي تحدد النظام الإقتصادي، وعلى الرغم من أن هناك عدة أنماط لإدارة الإقتصاد الوطني إلا أن جميع هذه الأنماط تندرج ضمن الأشكال الرئيسية للدولة (الدولة الحارسة، الدولة المتدخلة والدولة المنتجة)، ففي ظل الدولة الحارسة تتبنى أسلوب المالية المحايدة والتي تحصر الوظائف الأساسية للدولة (الأمن، الدفاع والعدالة)، فإن حدود الإنفاق الحكومي سوف يقتصر على تلك الوظائف، أما فيما يتعلق بالدولة المتدخلة التي تؤمن بضرورة إستخدام السياسات الملائمة للوصول

[1] العلي عادل، 2001، **المالية العامة والقانون الضريبي**، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، ص46.

[2] قدي عبد المجيد،2005، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية وتقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، ص183.

إلى التشغيل الكامل والإستقرار والتوازن الإقتصادي، وبالتالي يزداد التخصيص المالي للإنفاق الحكومي، في حين أنه في حالة الدولة المنتجة التي ترتكز على مفهوم الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج فإن حصة الإنفاق الحكومي تتسع حتى تستوعب النشاط المتصاعد للدولة المنتجة.[1]

2. تقلبات مستوى النشاط الإقتصادي وحركة الدورة الإقتصادية

يتعرض الإقتصاد الوطني إلى تقلبات مستمرة ومتواصلة، وذلك ما يسمى بالدورة الإقتصادية، وهذه الأخيرة تخضع لنوبات متعاقبة من مستوى النشاط الإقتصادي يختلف الإقتصاديون في تحديد مدتها الزمنية وأسباب حدوثها، وحركة الدورة الإقتصادية وتباين مستوى النشاط الإقتصادي بين فترات الرواج والكساد وكذلك بين الركود والإنتعاش له تأثير في رسم حدود الإنفاق الحكومي، وهو ما يعكسه الإنفاق الحكومي من درجة إستجابة لتقلبات مستوى النشاط الإقتصادي والذي يوصف بـ " حساسية الإنفاق الحكومي ".

3. العوامل المالية (حدود الإنفاق الحكومي من ناحية الطاقة المالية للدخل الوطني)

يتحدد حجم الإنفاق الحكومي في الدولة بناءا على مدى قدرتها المالية في الحصول على الإيرادات التي تكفل تغطية هذا الإنفاق، حيث توجد حدود تحد من مقدرة الدولة من ناحية الطاقة المالية الوطنية، هذه الحدود تكمن فيما يُعرف بالمقدرة المالية للدخل الوطني، والتي تتمثل في مقدرته على تحمل العبئ المالي الذي يستلزمه نشاط الدولة، وتقاس هذه المقدرة بمدى تحمل الدخل الوطني بأن يستقطع منه جزء كإيرادات عامة.

ولما كانت الإيرادات العامة تستمد في جانب كبير منها في الظروف العادية من الضرائب والقروض العامة، فإن المقدرة المالية للدخل الوطني تتحد في النهاية إلى ضرورة البحث هنا في مقدرتين أساسيتين أو عاملين أساسين هما:[2]

أ. المقدرة التكليفية

وهي المقدرة التحملية للدخل على تمويل الضرائب، إذ تبرز مدى قدرة الدخل على تحمل الضرائب المفروضة وواجبة الدفع، وكلما إزدادت المقدرة التكليفية للدخل إزدادت الحصيلة الضريبية ومن ثم المقدرة أو الطاقة المالية للدولة، إلا أن الضرائب لا يمكن التوسع في فرضها بشكل كبير ومستمر، لأن هناك حدود وجب التقيد بها.

ب. المقدرة الإقراضية

تعني مقدرة الدخل الوطني على إشباع حاجات الإقراض العام، أي قدرته على الإستجابة لمتطلبات الدولة الإئتمانية، وهذه المقدرة تتوقف بصفة عامة على حجم الإدخار الفردي ومدى قدرة القطاع العام على منافسة القطاع الخاص في جلب المدخرات.[3]

---

[1] بن عزة محمد، 2009-2010، ص23.

[2] ناويس أسماء، 2013-2014، ص ص 45-46.

[3] بودخدخ كريم، 2009- 2010، ص53.

المطلب الرابع: آثار الإنفاق الحكومي على متغيرات النشاط الإقتصادي

لقد أدى التطور الإقتصادي والإجتماعي للدول إلى التوسع في الإنفاق الحكومي بصفة مستمرة وإلى تنوعه، تغير هيكله وإستخداماته بغرض التأثير على الجوانب الإقتصادية أو المالية.

الفرع الأول: الآثار الإقتصادية المباشرة للإنفاق الحكومي

وتشمل آثار الإنفاق الحكومي على النشاط الإقتصادي، فهي تنتج عن إستخدام الدولة لبعض الموارد الإقتصادية في المجتمع مؤثرة بذلك على المتغيرات الإقتصادية الكلية مثل الإستهلاك الوطني، الإستثمار، المستوى العام للأسعار وغيرها بهدف تحقيق التوازن الإقتصادي.

1. آثار الإنفاق الحكومي على الناتج الوطني

يؤثر الإنفاق الحكومي على الناتج الوطني من النواحي التالية:[1]

- زيادة القدرة الإنتاجية في شكل إنفاق إستثماري تترتب عنه الزيادة في الناتج والإنتاج الوطني.
- إن الإنفاق الجاري يمكن أن يكون سببا في زيادة إنتاج عناصر الإنتاج من خلال التعليم، الصحة، الثقافة والتدريب، مما يزيد من الناتج الوطني.
- يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال.

2. أثر الإنفاق الحكومي على الإستهلاك

يؤثر الإنفاق الحكومي على الإستهلاك بصورة مباشرة فيما يتعلق بإنفاق الإستهلاك العمومي أو العام، أو من خلال ما توزعه الدولة على الأفراد من دخول في صورة مرتبات أو أجور تخصص نسبة كبيرة منها لإشباع الحاجات الإستهلاكية للأفراد، وتتمثل أنواعه فيمايلي:[2]

أ. إنفاق الإستهلاك العمومي أو العام

يقصد بإنفاق الإستهلاك العمومي ما تقوم به الدولة من شراء للسلع، أو قيامها ببعض المهام الضرورية (صيانة المباني، الخدمات الصحية، خدمات الأمن والدفاع، شراء الأجهزة وغيرها).

ب. الإنفاق الخاص بدخول الأفراد

من بين الإنفاق العام المداخيل (مرتبات، أجور ومعاشات)، التي تدفعها الدولة لموظفيها، حيث أن الجزء الأكبر من هذه المداخيل ينفق لإشباع الحاجات الإستهلاكية (سلع وخدمات)، ويعتبر هذا الإنفاق من بين الإنفاق المنتج لأنه يعتبر مقابل لما يؤديه هؤلاء الأفراد، فهو يؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج الكلي.

3. أثر الإنفاق الحكومي على مستوى الأسعار

يؤثر الإنفاق الحكومي على مستوى الأسعار على النحو التالي:[3]

---

[1] بهاء الدين طويل، 2015-2016، **دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الإقتصادي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ص53.

[2] سوزي عدلي ناشد، 2009، **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، الأردن، ص76.

[3] Mukesh .K, Vinod.S, 2015, public expenditure, economic growther and inflation, allied publisher p v, Ltd, india, p6.

– التأثير على قوى العرض والطلب للسلع والخدمات التي يتم تبادلها في الأسواق المحلية.
– إتخاذ الإجراءات التنظيمية من قبل الدولة.

فإذا كان أثر الإنفاق على زيادة عرض السلع والخدمات أكبر من الأثر على زيادة الطلب الكلي فإن ذلك يؤدي إلى إنخفاض في مستوى الأسعار، ويرجع ذلك إلى أن العرض أكبر من الطلب، أما إذا زاد الطلب الكلي بمقدار أكبر من العرض فإن مستوى الأسعار سوف يتغير ويرتفع.

4. أثر الإنفاق الحكومي على الطلب الفعال ومستوى التشغيل

يؤثر الإنفاق الحكومي على الطلب الفعال ومستوى التشغيل كما يلي:[1]

أ. أثر الإنفاق الحكومي على الطلب الفعال

يعتمد هذا الأثر على نوع الإنفاق حقيقي كان أو تحويلي، فالإنفاق الحقيقي يشكل طلبا إضافيا على السلع والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال، أما الإنفاق التحويلي فإن أثره يتوقف على كيفية تصرف المستفيدين منها ومدى قيمة ما تسرب منها من دورة الدخل.

ب. أثر الطلب الفعال على حجم الإنتاج والتشغيل

يؤثر الإنفاق الحكومي على الطلب الفعال الذي يؤثر بدوره على حجم الإنتاج والتشغيل المرتبط بمرونة الجهاز الإنتاجي أو مرونة مستوى التشغيل، حيث يزداد هذا الأثر في الإنتاج ويقل في الأسعار مع إرتفاع درجة المرونة، والعكس صحيح إذا لم يصل الإقتصاد القومي بعد إلى مستوى التشغيل الكامل، أما في حالة إرتفاع مستوى التشغيل ووصوله إلى مراحله العليا فإن أثر الزيادة في الطلب الفعال الناجمة عن زيادة الإنفاق الحكومي سوف يؤدي إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار ولن يؤدي إلى زيادة الإنتاج.

5. أثر الإنفاق الحكومي على الإدخار الوطني

عند ثبات الدخل وزيادة الإستهلاك فإن ذلك يؤدي إلى إنخفاض الإدخار القومي ويؤثر على الإستثمار بالسالب، ومن ثم يؤثر على الإنتاج بالسالب، وتظهر نفس النتائج عندما يزيد الإستهلاك بمعدل يفوق زيادة الدخل القومي، هذا بالإضافة إلى أنه إذا كان الإنفاق يزيد بمعدل أكبر من الإيرادات، فإن الأثر سيكون سالبا على الإدخار القومي والعكس صحيح.

6. أثر الإنفاق الحكومي على توزيع الدخل

ويؤثر الإنفاق الحكومي على توزيع الدخل من خلال:

– التدخل في توزيع الدخل الأولي بين الذين شاركوا في إنتاج هذا الدخل، عن طريق الإنفاق الحقيقي وتحديد مكافآت عوامل الإنتاج.
– إجراء تعديلات إقتصادية أو إجتماعية على التوزيع الأولي فيما يسمى بإعادة توزيع الدخل الوطني، أي بين الأفراد بصفتهم مستهلكين، وتتم هذه التعديلات من خلال الإنفاق التحويلي بين عوامل الإنتاج أو فروع النشاط أو الأقاليم الجغرافية.

[1] أحمد زهير شامية وخالد شحادة الخطيب، 2007، ص102.

7. أثر الإنفاق الحكومي على معدل النمو الإقتصادي

يمكن أن يزيد معدل النمو الإقتصادي كلما زاد الإنفاق الإستثماري؛ نتيجة الزيادة في التراكم الرأسمالي ومن ثم الإستثمار، والعكس صحيح.[1]

الفرع الثاني: الآثار الإقتصادية غير المباشرة للإنفاق الحكومي

تنشأ الآثار الإقتصادية غير المباشرة عن ما يعرف بدورة الدخل، حيث تحدث آثار غير مباشرة في الإستهلاك القومي من خلال الإستهلاك المولد الذي يعرف بالأثر المضاعف، أو من خلال الإستثمار المولد الذي يعرف بالأثر المعجل.

1. الأثر المضاعف

يقصد به المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل القومي المترتبة عن الزيادة في الإنفاق[2]، فعندما يرتفع الإنفاق الحكومي فإن جزءا منه يوزع في شكل أجور ومرتبات وفوائد لصالح الأفراد الذين يخصصون جزءا منها لإنفاقه على المواد الإستهلاكية المختلفة وإدخار الباقي وفقا للميل الحدي للإستهلاك والإدخار، حيث تؤدي الدخول التي تنفق على الإستهلاك إلى إنشاء دخول جديدة لفئات أخرى تقسم ما بين الإستهلاك والإدخار، أما الدخل الذي يوجه إلى الإدخار فينفق جزء منه على الإستثمار.[3]

2. أثر المعجل

يقصد به في التحليل الإقتصادي أثر الزيادة في الإنفاق الحكومي على حجم الإستثمار، فالزيادات المتتالية على السلع يترتب عنها رفع حجم الإستثمار، وهو ما يعرف بالأثر المعجل[4]، الذي يتحدد بعدد كمخزون السلع الإستهلاكية، ما يتوفر من طاقات إنتاجية عاطلة، فوجود مثل هذا المخزون وهذه الطاقات المعطلة يحد من أثر المعجل.[5]

3. الأثر غير المباشر للإنفاق الحكومي على الإنتاج والإستهلاك القومي

يتولد الأثر غير المباشر للإنفاق الحكومي على كل من الإنتاج والإستهلاك القومي، من خلال ما يعرف بأثر مضاعف الإستهلاك، والذي يعني أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادات متتالية في الإستهلاك خلال دورة الدخل، وأيضا هناك الأثر غير المباشر المتولد من خلال ما يُعرف بأثر المعجل للإستثمار، والذي يعني أن الزيادة الأولية في الإنفاق تودي إلى زيادات متتالية في الإستثمار، وبالتالي زيادات غير مباشرة في الإنتاج خلال دورة الدخل.[6]

---

[1] بهاء الدين طويل، 2015-2016، ص54.

[2] سوزي عدلي ناشد، 2009، ص102.

[3] محرزي محمد عباس، 2008، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، ص108.

[4] ضيف أحمد، 2014-2015، **أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر3،الجزائر، ص105.

[5] Arndt.H.W,2014, economic lessons of the 1930s, Taylor and Francis group, Great Britain, p155.

[6] بهاء الدين طويل، 2015-2016، ص53.

المطلب الخامس: ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي

تعتبر ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي ظاهرة إقتصادية لفتت إنتباه العديد من الإقتصاديين الماليين، ويمكن التمييز بين نوعين من الزيادة في الإنفاق الحكومي، وهما:[1]

الفرع الأول: الزيادة الظاهرية في الإنفاق الحكومي

إن الزيادة الظاهرية في الإنفاق الحكومي الذي لا يترتب عليه زيادة المنفعة الحقيقية، لا تقابلها زيادة في نصيب الفرد من الخدمات التي تقدمها الدولة، وتتمثل الأسباب التي تؤدي إلى هذه الزيادة فيمايلي:

1. إنخفاض قيمة النقود

ويقصد بها إنخفاض القدرة الشرائية لوحدة النقد من السلع والخدمات، والمترتب عن إرتفاع المستوى العام للأسعار، حيث يدفع الإرتفاع في المستوى العام للأسعار الدولة إلى زيادة إنفاقها الحكومي للمحافظة على مستوى خدماتها لإشباع الحاجات العامة، وبذلك لا تمثل الزيادة النقدية للإنفاق الحكومي زيادة حقيقية لها المتمثلة بإشباع نشاط الدولة، ولذلك يتعين مراعاة التغيير في المستوى العام للأسعار عند القيام بدراسة تطور الإنفاق الحكومي خلال فترات زمنية متفاوتة.

2. زيادة عدد السكان

يتزايد عدد السكان في أي دولة من سنة إلى آخرى، ولكي تستطيع الحكومة تقديم نفس الكمية والنوعية من السلع والخدمات العامة لأفراد المجتمع يتوجب عليها زيادة الإنفاق الحكومي خلال تلك السنة مقارنة بالسنة الماضية بنفس الزيادة السنوية في عدد السكان، لذا وفي هذه الحالة لاتعتبر هذه الزيادة في الإنفاق الحكومي حقيقية، كذلك الحال عند توسع الرقعة الجغرافية (مساحة الدولة)، كإضافة إقليم جديد إليها دون زيادة في عبئ الإنفاق الحكومي.

3. زيادة الوعي السياسي والإجتماعي

يترتب على زيادة الوعي الإجتماعي والسياسي لأفراد المجتمع زيادة الواجبات والمهام الملقاة على عاتق الحكومة والنشاط العام، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي، بالإضافة إلى إنتشار المبادئ والنظم الديمقراطية وما يترتب عن ذلك من زيادة الإنفاق الحكومي نتيجة تقديم خدمات إضافية لأفراد المجتمع، كما أدى توسع الدولة في علاقاتها الخارجية، التمثيل الدبلوماسي وظهور المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة إلى زيادة الإنفاق الحكومي لتغطية هذه المجالات.

4. إرتفاع الإنفاق العسكري والحربي

أدى إستقلال العديد من الدول بعد الحرب العالمية الثانية إلى محاولة كل دولة منها تكوين جيش لحماية سيادتها الإقليمية، ويحتل هذا الإنفاق أهمية خاصة في الوقت الحاضر، نظرا لزيادة التوتر الدولي وتكرار الحروب وفشل المحاولات المستمرة لحل الخلافات الدولية بالطرق السلمية، مما أدى إلى زيادة

[1] محمد طاقة وهدى العزاوي، 2007، ص ص43-44.

الإنفاق الحكومي بصورة كبيرة في معظم الدول، إذ غالبا ما يمثل الإنفاق الحربي أكثر من نصف الموازنة العامة.

5. الأسباب المالية

أدى تطور الفكر المالي الحديث في نظرته لمفهوم القرض العام عن مفهومه السابق بإعتباره مصدرا غير مرغوب فيه ومن المصادر الإستثنائية لإيرادات الدولة إلى لجوء غالبية الدول إلى الإقتراض وزيادة الدين العام وأعبائه، مما أدى إلى زيادة الإنفاق الحكومي.

الفرع الثاني: الزيادة الحقيقية في الإنفاق الحكومي

ويقصد بها الزيادة في المنفعة الحقيقية من هذا الإنفاق وزيادة الأعباء العامة أيضا بنسبة معينة، والناتجة عن تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية والإجتماعية، من خلال زيادة متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة، ويمكن إرجاع أسباب الزيادة الحقيقية في الإنفاق الحكومي إلى:[1]

1. التطور والنمو الإقتصادي

يعتبر من أهم أسباب الزيادة في الإنفاق الحكومي والناتج عن:

أ. زيادة الدخل القومي

في الظروف الإعتيادية يميل الدخل القومي في معظم الدول إلى الزيادة سنة بعد أخرى، ولحجم الدخل القومي وتطوره تأثيرا ملحوظا على حجم الإنفاق الحكومي، من خلال ما تقتطعه الدولة من هذا الدخل على شكل ضرائب، وحتى لو إفترضنا عدم حدوث تغير في نسبة الضرائب المفروضة وعدم فرض ضرائب جديدة فإن زيادة الدخل القومي تعني زيادة حجم الأوعية الضريبية، وبالتالي زيادة الإيرادات العامة التي تعد إحدى العوامل الرئيسية في تمكين الدولة من زيادة نفقاتها مستهدفة تقديم كمية أكبر أو نوعية أفضل من السلع والخدمات بقصد إشباع الحاجات العامة من جهة، كما أن زيادة الدخل القومي يؤدي إلى زيادة في معدل الدخل الفردي، مما يؤدي بدوره إلى تغير في هيكل الطلب على السلع والخدمات وبالنتيجة تحصل زيادة أخرى في الدخل بفعل مضاعفة الإنفاق، ونقل الطلب في مجالات أخرى والتوسع في طلب خدمات مثل الصحة والتعليم...الخ، من جهة آخرى.

ب. تطور دور الدولة في الإقتصاد

أدى تعدد الأزمات الإقتصادية التي واجهتها الأنظمة الرأسمالية إلى تخلي الدولة عن حيادها التقليدي ولجأت إلى إتباع سياسة قائمة على التدخل في الحياة الإقتصادية، بهدف تحقيق التوازن الإقتصادي الذي عجز قانون السوق عن تحقيقه تلقائيا، كما أن إنتشار المبادئ الإشتراكية جعل دور الدولة لا يقتصر على تحقيق التوازن الإقتصادي فحسب، بل تعدّت إلى القيام بعملية الإنتاج التي تعتمد على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، وتوجيهها إلى إشباع حاجات المجتمع، كما أن ظهور الدول النامية في نهاية الستينات

[1] محمد طاقة وهدى العزاوي، 2007، ص45.

وتحملها مسؤولية التنمية الإقتصادية أدى إلى زيادة وإتساع نشاط الدولة، وبالتالي زيادة حجم الإنفاق الحكومي.

ج. التطور الفني والتكنولوجي

يؤدي التطور الفني والتكنولوجي إلى نشوء حاجات جديدة لم تكن موجودة من قبل، كما أن ظهور التقنيات الحديثة وما تتطلبه من إنفاق واسع وأموال طائلة يعجز الأفراد عن تلبيتها ويلزم الحكومة بإشباعها، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي.

المبحث الثاني: ماهية الإنفاق الحكومي الإستثماري

يعتبر الإنفاق الحكومي الإستثماري أحد أهم أقسام الإنفاق الحكومي، والذي يرتكز بشكل أساسي على البنى التحتية والمشاريع الإنتاجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بدور كبير في الإقتصاد لما لها من أثار كبيرة على القيمة المضافة والناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الأول: تعريف الإنفاق الحكومي الإستثماري وخصائصه

يتم التطرق في هذا المطلب لتعريف الإنفاق الحكومي الإستثماري وأهم الخصائص التي يمتاز بها.

الفرع الأول: تعريف الإنفاق الحكومي الإستثماري

– الإنفاق الحكومي الإستثماري: هو أحد أقسام الإنفاق الحكومي حسب التقسيم الإقتصادي بإتخاذ الجهة الموجه إليها الإنفاق الحكومي كمعيار للتصنيف، وهذا الإنفاق يخصص لتكوين رأس المال وتبرز أهميته في كونه يهدف أساسا إلى تنمية الثروة القومية، وبشكل عام يشتمل على إجمالي تكوين رأس المال الثابت والتحولات الرأسمالية إلى الداخل.[1]

– الإنفاق الحكومي الإستثماري: هو الإنفاق الذي يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للإقتصاد الوطني، كونه يؤدي إلى إضافات جديدة من شركات، مصانع، مباني...الخ.

– الإنفاق الحكومي الإستثماري: هو الإنفاق الذي من شأنه أن يؤدي إلى إنشاء ثروة جديدة، ومن ثم حدوث إنتعاش في النشاط الإقتصادي، ويتمثل هذا الإنفاق في زيادة حجم الآلات، المعدات، المباني...الخ.[2]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الإنفاق الحكومي الإستثماري هو الإنفاق الذي يتولد عنه إرتفاع الناتج الوطني الإجمالي، وبالتالي زيادة ثروة البلاد.

الفرع الثاني: خصائص الإنفاق الحكومي الإستثماري

يتميز الإنفاق الحكومي الإستثماري بمجموعة من الخصائص يمكن إيضاحها فيمايلي: [3]

– الإنفاق الحكومي الإستثماري هو إنفاق غير متكرر.

– يترتب عن الإنفاق الحكومي الإستثماري زيادة في رأس المال الإجتماعي أو رأس المال الإنتاجي.

---

[1] وليد عبد الحميد العايب، 2010، ص ص 107–108.

[2] ناويس أسماء، 2013–2014، ص22.

[3] الخصاونة محمد، 2014، **المالية العامة: النظرية والتطبيق**، دار المنهل للنشر والتوزيع، الأردن، ص74.

– يتم الإنفاق الحكومي الإستثماري في أكثر من سنة مالية.
– ضخامة مبلغ الإنفاق الحكومي الإستثماري على تمويل مشروع واحد.
– يتم تمويل الإنفاق الحكومي الإستثماري من خلال فائض الموازنة في حالة وجوده، ومن خلال القروض بشقيه الداخلي والخارجي أو من خلال الإصدار النقدي.
– يساهم الإنفاق الحكومي الإستثماري بشكل كبير في تحريك عجلة التنمية الإقتصادية، من خلال توظيف الموارد البشرية وزيادة الطلب على السلع الإنشائية كالإسمنت والحديد وغيرها.
– المرونة الكافية، حيث تستطيع الدولة زيادة أو خفض الإنفاق الرأسمالي تبعا لمستوى النشاط الإقتصادي.

المطلب الثاني: مجالات الإنفاق الحكومي الإستثماري

للإنفاق الحكومي الإستثماري عدة مجالات نوجزها فيمايلي:

1. الإنفاق على المشاريع الإنتاجية

يشمل الإنفاق الإنتاجي تكوين رأس المال الثابت المحلي والتغير في المخزون السلعي للقطاع الخاص والحكومي[1]، فالإنفاق الإنتاجي هو الإنفاق الذي يتم لشراء السلع والخدمات الإنتاجية كالمكائن والآلات ووسائط النقل والأبنية عدا الإنشاءات المستخدمة للأغراض العسكرية...الخ، ويشمل الإنفاق الإنتاجي تراكم رأس المال الثابت والتغير في المخزون السلعي، وتكوين رأس المال يكون إجماليا ويطرح الإندثار منه لنحصل على الصافي، ويتم تكوين رأس المال ممايلي:[2]

– الموجودات التي لا تأخذ شكلا ماديا كحقوق الإمتياز والشهرة التجارية وبراءة الإختراع.
– الإنفاق على الخدمات والأبحاث الصحية والثقافية.
– الإنفاق على الرسوم الفنية والموجودات الأثرية.
– الإنفاق على إستخراج الثروات الموجودة في باطن الأرض كالمعادن والبترول.
– الإنفاق على الإنشاءات العسكرية والمعدات الحربية.
– الإنفاق على الأدوات الإحتياطية للمكائن والآلات والمعدات الإنتاجية.
– الإنفاق على الترميمات والإدامة.

2. الإنفاق على البنية التحتية

إختلفت التعاريف والتوجهات حول مشاريع البنية التحتية وتحديد إطارها ومفهومها، وذلك لإختلاف التركيز على طبيعتها (إقتصادية أو إجتماعية أو الإثنين معا)، أو الغرض منها والهدف الذي تساهم في تحقيقه، وتعرف البنية التحتية على أنها: مجموع الخدمات التي تتولى الدولة تقديمها، والمنشآت التي تتولى تشييدها وتشغيلها، إضافة إلى الخدمات التي تعتمد على العمالة الكثيفة، كجمع النفايات وتقديم خدمات النقل العامة، وتتشكل البنية التحتية من الطرق، المطارات، الموانئ، السكك الحديدية، محطات مياه

[1] عبد الحسين زيني، 2012، **الحسابات القومية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ص215.
[2] عبد الحسين زيني، 2012، ص ص 215–216.

الشرب وشبكاتها، محطات توليد الكهرباء وشبكاتها، شبكات الغاز الطبيعي والصرف الصحي والإتصالات ومرافقها بالإضافة إلى الخدمات الصحية والإسكان والتعليم.

هذا، وقد إرتبط مفهوم البنية التحتية في بادئ الأمر بالثورة الصناعية، أين عرفت على أنها: مجموعة الخدمات المساعدة المطلوبة للصناعة أو ما يسمى بالبنية الصناعية أو البنية الهيكلية اللازمة للصناعة، وبتوسع المفهوم من خلال إدراج أنشطة رأس المال الإجتماعي، رأى كونتر(conter)، أن البنية التحتية تتميز بما يلي:[1]

- أنها تتضمن صناعات ذو خدمات ضرورية وتعتبر شرطا مسبقا لتحفيز النمو الصناعي.
- أن الخدمات المنتجة بطيئة التحرك والإنتقال لذلك فإن الطاقات التي تنتج من هذه الخدمات يجب أن تنتج داخل الدولة ذاتها.
- أن الطاقات المنتجة لهذه الخدمات تتميز ببعض الخصائص، كونها متعددة النطاق وإستغراقها فترات طويلة في التجهيز، وأنها معمرة بصورة غير عادية.
- يتطلب الإستثمار في البنى التحتية في غالب الأمر مبالغ ضخمة وميزانيات كبيرة، فضلا عن كون طبيعة مخرجاته ترجع بالقيمة المضافة للدولة بشكل أساسي، لذلك ففي الغالب تقوم الدولة بتسطير هذه البرامج وتتكفل بالإنفاق والتسيير والصيانة دون القطاع الخاص؛ أي أن هذا الأخير لا يستطيع الإستثمار في مثل هذه المشاريع إما لإرتفاع التكاليف أو لإنخفاض العائد في بعضها.

3. الإستثمار في العنصر البشري

وهو كل إنفاق إستثماري على المجالات المختلفة (الخدمات الصحية، التدريب المهني، التعليم النظامي وغيرها)، وهو يتميز بأربعة خصائص رئيسية، وهي:[2]

- الإنفاق الحكومي الإستثماري المخصص لتنمية القدرات والمهارات الإنتاجية للأفراد والذي يتحدد وفقا لهدف زيادة الدخل الحقيقي للمجتمع حاليا ومستقبليا، أو يهدف إلى تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية معا.
- الإنفاق الحكومي الإستثماري الذي يُنفّذ في العنصر البشري يخصص لتنمية القدرات والمهارات الإنتاجية للأفراد، أو إقتصاديا يؤدي هذا الإنفاق إلى تراكم رأس المال البشري.
- يتحقق هدف الإستثمار في العنصر البشري، من خلال الإنفاق على المجالات الإستثمارية المتعددة (التعليم، الصحة،...الخ).
- يترتب على الإنفاق الحكومي الإستثماري على العنصر البشري عدة آثار بعضها إقتصادي وبعضها غير إقتصادي.

---

[1] سلاطني هاجر، 2013-2014، **سياسة الإنفاق الحكومي الإستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة: دراسة مقارنة الجزائر- الإمارات العربية المتحدة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص ص 37-38.

[2] محمد موساوي وسمية زيرار، **أثر الإستثمار في رأس المال البشري على النمو الإقتصادي: دراسة حالة الجزائر**، مجلة الإبتكار والتسويق، العدد2، ص ص 43-44.

وتهدف الحكومات من خلال هذا النوع من الإستثمار إلى:[1]

- **زيادة الإنتاج**

تعد زيادة الإنتاج أحد الأهداف المباشرة للإستثمار في العنصر البشري، ويربط الإقتصاديون بين التعليم وزيادة الإنتاج، حيث يؤدي التعليم إلى زيادة إنتاجية الأفراد، وذلك من خلال خلق طبقة من الفنيين في المجالات العلمية الفنية التكنولوجية التي تزيد من الإنتاج وتعمل على تطويره ليتلائم وظروف التقدم.

- **تحقيق العدالة في توزيع الدخل**

ويعتبر هذا الهدف من أهم أهداف الإستثمار في العنصر البشري، إذ أنه يقارب بين الطبقات الغنية والطبقات الفقيرة، ويعد التعليم والرعاية الصحية من الأدوات الهامة التي تساعد في التخفيف من حدة الفروق بين دخول الأفراد، والأدوات الأخرى مثل الإعانات التي تمنح للفقراء وغيرها من النفقات التي لها دور كبير في إعادة توزيع الدخل بين الأفراد.

- **إيجاد فرص عمل مناسبة للأفراد**

يُعد هذا الهدف من الأهداف التي توليها الدول أهمية وتُدرجها ضمن سياساتها الإقتصادية والإجتماعية، إضافة إلى سياساتها المالية والنقدية، وتسعى إلى تحقيقه من خلال الملائمة بين رغبات أصحاب العمل وما يحتاجونه من مهارات وكفاءات، سواء عن طريق التعليم أو التدريب أو غيره، وبالتالي تكون العمالة المطلوبة في السوق على قدر كبير من المهارة فتزداد الإنتاجية.

- **تحقيق المساواة الإجتماعية**

يساعد الإستثمار في العنصر البشري في تحقيق المساواة الإجتماعية، من خلال مساعدة الطبقات الفقيرة والمحرومة، ونشر مبادئ التعاون بين الأفراد.

- **بناء الدوافع الإقتصادية للأفراد**

إن السلوك الإقتصادي للإنسان يتأثر بدوافعه الإقتصادية، ويهدف الإستثمار في العنصر البشري إلى خلق الصفات الإقتصادية البناءة التي تقتضيها طبيعة العمل، فالرغبة في إتقان العمل، الإستقرار في العمل، إحترام المواعيد وغير ذلك من الدوافع التي لها دور كبير في زيادة الإنتاجية وتحقيق التنمية الإقتصادية.

- **إحداث التغيير الإجتماعي اللازم لعملية التنمية**

يعتبر هذا الهدف من الأهداف غير المباشرة اللازمة لتحقيق عملية التنمية، ذلك أن نجاح عملية التغيير لا تتوقف على الأنظمة والقوانين المعمول بها، فللعنصر البشري أهمية كبيرة كونه يعمل على إزالة المعوقات الثقافية وخلق إتجاهات عملية تساعد على الإنتقال بالمجتمعات التقليدية إلى مستوى العصر.

[1] محمد موساوي، 2014-2015، **الإستثمار في رأس المال البشري وأثره على النمو الإقتصادي: حالة الجزائر (1970-2011)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الإقتصاد، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص ص 60-62.

- **توفير مناخ البحث العلمي في المجتمع**

يعد هذا الهدف من أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الإستثمارات البشرية، إذ أن المجتمع الذي يريد أن ينمو ويتقدم هو في حاجة إلى مزيد من أدوات البحث العلمي من الباحثين المتخصصين في فروع العلوم المختلفة.

المطلب الثالث: الآثار الإقتصادية والإجتماعية والبيئية للإنفاق الحكومي الإستثماري

للإنفاق الحكومي الإستثماري مجموعة من الآثار الإقتصادية والإجتماعية والبيئية نوجزها فيمايلي:

الفرع الأول: الآثار الإقتصادية للإنفاق الحكومي الإستثماري

إن للإنفاق الحكومي الإستثماري دورا إقتصاديا كبيرا، ويعود ذلك إلى قدرته على التأثير بطرق مباشرة وغير مباشرة على النمو الإقتصادي، مجملات الطلب الكلي (إستثمار كلي وإستهلاك كلي)، التضخم وكذا الإستقرار الخارجي، لذلك تعتمد الحكومة على هذه الأداة في توجيه وتحقيق أهداف السياسة التنموية الإقتصادية وغير الإقتصادية بصفة عامة وأهداف السياسة المالية بصفة خاصة.

سنحاول هنا التطرق إلى أهم العناصر الممثلة للدور الإقتصادي للإنفاق الإقتصادي مع تبيان بعض آليات تأثيره على الجانب الإقتصادي للتنمية المستدامة، مع الإشارة إلى أن هذه الآثار هي غير منفصلة بل متداخلة ومترابطة فيما بينها، وتتمثل هذه الآثار فيمايلي:

1. أثر الإنفاق الحكومي الإستثماري على الناتج الوطني والنمو الإقتصادي

يرتبط مستوى الناتج المحلي الإجمالي بحجم الإنفاق الكلي بصفة عامة، إذ من الطبيعي أن يتأثر مستوى الناتج المحلي الإجمالي بالتغيرات التي تطرأ على حجم الإنفاق الحكومي كون هذا الأخير يمثل إحدى مكونات الإنفاق الكلي.

وتظهر أهمية سياسة الإنفاق الحكومي الإستثماري بالنسبة للإنتاج القومي من خلال دورها في زيادة حجم الموارد الإقتصادية التي تحدد الطاقة الإنتاجية لأي مجتمع، فالإنفاق الإستثماري يساهم في تكوين رأس المال من خلال المشاريع التي تنفذها الدولة مما ينعكس مباشرة على نمو الناتج المحلي[1]، وتتوقف درجة تأثير الإنفاق الحكومي الإستثماري على مدى كفاءة إستخدامه، وبمعنى آخر حسب إنتاجية هذا الإنفاق، وذلك من خلال إنعكاس الإنفاق الإستثماري على االناتج الوطني بالإيجاب خاصة بزيادة القدرة الإنتاجية أو الطاقات الإنتاجية، والتي تحدث من خلال زيادة الطلب الفعال، فزيادة الطلب الفعال من خلال الإنفاق الحكومي الإستثماري تؤدي إلى زيادة طلب الدولة على سلع الإستثمار، مما يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج، فزيادة الإنفاق الحكومي الإستثماري ومن ثم زيادة التراكم الرأسمالي ومنه زيادة الإستثمار، يمكن أن يزيد من معدل النمو الإقتصادي الكلي، والعكس صحيح.[2]

[1] وليد عبد الحميد العايب، 2010، ص129.

[2] دراوسي مسعود، 2005-2006، ص ص 173-174.

من جهة أخرى، يحفز الإنفاق على البنى التحتية النمو، إذ أن هذا الإنفاق يؤدي إلى رفع عائدات الإستثمار في قطاعات الإنتاج المباشر، وبالطريقة نفسها يتم تحفيز وجود إستثمارات كبيرة الحجم في أنشطة الإنتاج المباشرة، كما تؤدي تجهيزات البنى التحتية إلى إحداث آثار إيجابية في مدخلات المشاريع الصناعية.

وتجدر الإشارة إلى أن النمو الإقتصادي بدوره له آثار قوية في البنى التحتية والتي تتمثل حسب " قانون فاغنر" للنمو الإقتصادي في أنه بإفتراض أن الجهاز الإنتاجي يتمتع بمرونة كافية، فإن العرض الكلي سيستجيب لتلبية هذا الطلب وهو ما يحفز النمو على الزيادة، وهذا النمو المتزايد يستدعي بالضرورة زيادة الطلب على البنى التحتية، وهذه الآثار المتبادلة تتجسد في أن الإنفاق على البنى التحتية يحفز الطلب الكلي على السلع والخدمات هذه العلاقة التبادلية حسب التوجه الكينزي توضح أن زيادة الإنفاق الحكومي الإستثماري تؤدي إلى إرتفاع معدل النمو الإقتصادي والعكس صحيح، حيث يؤدي النمو الإقتصادي إلى زيادة الطلب الكلي، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الحاجة إلى الإنفاق الحكومي الإستثماري، وإلى زيادة الموارد المتاحة للقطاع الحكومي لتمويل هذه الزيادة في الإنفاق عن طريق الموارد الإضافية الناتجة عن النمو الإقتصادي، وهو ما يقتضيه " قانون فاغنر".[1]

2. أثر الإنفاق الحكومي الإستثماري على الإستثمار الكلي

يمكن لسياسة الإنفاق الحكومي الإستثماري أن تؤثر على الإستثمار الكلي خاصة إذا كان من قبيل إنفاق منتج الذي يزيد من حجم الأصول في حوزة المجتمع ولآثاره الإيجابية على الإستثمار الكلي، حيث يمكن أن يكون حلا فعّالا لمعالجة الكساد ونقص حجم الإستثمار الخاص، كما أن سياسة الإنفاق الإستثماري كفيلة بزيادة مرونة الجهاز الإنتاجي، فضلا عن إستخدامها كأداة لزيادة متوسط الدخول الفردية الذي يسمح بزيادة المقدرة الإدخارية لدى الأفراد.

وتجدر الإشارة إلى أن الإنفاق الحكومي الإستثماري يستند أساسا إلى نظرية " المشروعات العامة "، والتي ترتكز فكرتها على أن الكساد هو إنحراف أو عدم توازن مؤقت، وأن الإستثمار العام يجب أن يتكيف تبعا لحجم الإستثمار الخاص في أوجه الدورة التجارية المختلفة، ويرى الدعاة لهذه الفكرة ضرورة إعداد دراسات عن مختلف المشروعات في فترات التوظف الكامل كي يمكن تنفيذها في فترات الكساد والبطالة، ويفترض أيضا أن المشروعات العامة يمكن تأجيلها وأنه يسهل توقيت الإنفاق الحكومي الإستثماري.

3. أثر الإنفاق الحكومي الإستثماري على مستوى التضخم

إن أثر سياسة الإنفاق الحكومي الإستثماري التوسعية على الدخل يُثبط جراء إعتماد تمويل الإنفاق الحكومي الإستثماري عن طريق الإقتراض، كون هذا التمويل يؤدي إلى رفع أسعار الفائدة ومزاحمة إستثمار القطاع الخاص، ولمنع ذلك يلجأ صانعوا السياسة الإقتصادية إلى التنسيق بين السياسة النقدية وسياسة الإنفاق الحكومي، وذلك عن طريق إبقاء سعر الفائدة عند مستواه الأولي من خلال زيادة الكتلة النقدية، ولإعتماد هذه الطريقة في تمويل الإنفاق الحكومي الإستثماري آثار جانبية سلبية، فتطور الإصدار النقدي

[1] سلاطني هاجر، 2013-2014، ص47.

المستعمل في التمويل ينطوي على مخاطر تغذية التضخم، والذي يصطلح عليه بالتمويل التضخمي، حيث تكون الإدخارات ناتجة عن الزيادة في كمية النقود الناتج وعن التوسع النقدي أو الإئتماني[1]، ويعتبر التمويل التضخمي من بين أحد الوسائل الأساسية التي تلجأ إليها مختلف الحكومات لتحويل الموارد من إستخداماتها الحالية إلى الإستثمارات التي تفضلها، بمعنى نقل الموارد من الإستهلاك إلى الإستثمار وبالتالي زيادته.[2]

من جهة أخرى، الإستقرار الإقتصادي يرتبط بشكل أساسي بتشغيل الموارد الإقتصادية وكذا إستقرار المستوى العام للأسعار، ويرى كينز أن التمويل التضخمي يؤدي إلى تشغيل الموارد الإقتصادية عن طريق زيادة الطلب الفعلي، في حين يرى بعض الإقتصاديون أن كفاءة هذه السياسة تتوقف على مدى تمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة الكافية، وتتمثل آلية تأثير الإنفاق الحكومي الإستثماري على المستوى العام للأسعار، في كون توسع العرض النقدي يؤدي إلى إنخفاض سعر الفائدة مع جذب وخلق إستثمارات إضافية والتي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي حتى بلوغ مستوى التشغيل الكامل، وأي زيادة بعد هذا المستوى الأخير تؤدي إلى حدوث التضخم؛ ومن هنا يظهر أن التأثير الأساسي لتمويل الإنفاق الحكومي الإستثماري عن طريق الإصدار النقدي حسب وجهة النظر الكينزية يكون من خلال تأثيره على الطلب الكلي.[3]

وفي إطار نموذج العرض الكلي- الطلب الكلي فإن سياسة الإنفاق الحكومي الإستثماري تعتبر من بين السياسات الفعالة في التحكم في مستوى التضخم، غير أن هذه الفعالية مشروطة بقوة أثر المزاحمة وقوة الكبح النقدي المرتبط بدرجة مرونة الأسعار.

ومن خلال ما سبق يتضح أنه بإمكان متخذي السياسات الحكومية الإعتماد على سياسة الإنفاق الحكومي للتحكم في مستوى التضخم خاصة على المدى القصير، وفي حال إمتياز هذه السياسة بالمرونة والفعالية، مع ذلك يجب الأخذ بعين الإعتبار عدم المبالغة في إستخدام سياسة الإنفاق الحكومي للتحكم في مستوى التضخم، خاصة على المدى الطويل، نظرا للعلاقة العكسية بين التضخم والبطالة، إلى جانب مدى مرونة سياسة الإنفاق الحكومي الإستثماري.

4. أثر الإنفاق الحكومي الإستثماري على ميزان المدفوعات والإستقرار الخارجي

لتحديد أثر سياسة الإنفاق الحكومي الإستثماري على ميزان المدفوعات نتطرق إلى مدى فعالية هذه السياسة في ظل كل من نظام الصرف الثابت ونظام الصرف المرن:[4]

أ. فعالية سياسة الإنفاق الحكومي الإستثماري في ظل نظام الصرف الثابت

تقوم الدولة بإتباع نظام الصرف الثابت لمنع إنخفاض قيمة العملة مما يقلص من الكتلة النقدية

---

[1] محمد كمال حسين رجب، 2011، **أثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في الإقتصاد، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، ص42.

[2] عمار زيتوني،2007، **المصادر الداخلية لتمويل التنمية: دراسة حالة الجزائر 1970-2004**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ص53.

[3] وليد عبد الحميد عايب، 2010، ص180.

[4] سلاطني هاجر، 2013-2014، ص ص 57-59.

الداخلية، الأمر الذي ينجر عنه أيضا إنخفاض في الدخل وكبح للواردات ورفع لسعر الفائدة، إضافة إلى تحفيز دخول رؤوس الأموال وتحسين وضعية ميزان المدفوعات، ففي حالة تطبيق الحكومة لسياسة إنفاق حكومي إستثماري توسعية فإن هذا سيؤدي إلى زيادة الناتج وكذا معدلات الفائدة على المستوى الداخلي، فضلا عن إنخفاض رصيد حساب المعاملات الجارية نتيجة زيادة الناتج وزيادة رصيد حساب رأس المال كنتيجة لإرتفاع سعر الفائدة، لترتبط بذلك فعالية سياسة الإنفاق الحكومي الإستثماري بمدى حساسية حساب رأس المال لسعر الفائدة.

ب. فعالية سياسة الإنفاق الحكومي الإستثماري في ظل نظام الصرف المرن

في ظل نظام الصرف المرن يمكن التمييز بين حالتين:

- **الحالة الأولى:** وتتميز بحركة ضعيفة نسبيا لرؤوس الأموال الدولية، والتي يؤدي تطبيق سياسة الإنفاق الإستثماري التوسعية فيها إلى إنخفاض قيمة العملة، مما يشجع الصادرات ويكبح الواردات، ذلك أن العجز في ميزان المدفوعات يؤدي إلى إنخفاض العملة الوطنية، مما يمنح ميزة تنافسية للسلع الوطنية، مما يسمح بزيادة الصادرات التي يمكن أن تحدث زيادة كبيرة في الدخل مع إنخفاض في أثر المزاحمة.
- **الحالة الثانية:** وتتميز بحركة كبيرة لرؤوس الأموال الدولية وفي هذه الحالة تؤدي سياسة الإنفاق الحكومي الإستثماري التوسعية إلى تشكيل فائض خارجي والذي يؤدي بدوره إلى زيادة قيمة العملة الوطنية، الأمر الذي يؤدي إلى تشجيع الإستيراد وإرتفاع الدخل كمرحلة أولى ثم إنخفاضه مجددا، وعليه يمكن القول أن هذه السياسة تكون غير فعالة في ظل نظام الصرف المرن وفي ظل حركة كبيرة لرؤوس الأموال.

الفرع الثاني: الآثار الإجتماعية للإنفاق الحكومي الإستثماري

يمكن إيجاز الآثار الإجتماعية للإنفاق الحكومي الإستثماري فيمايلي:

1. أثر الإنفاق الحكومي الإستثماري على التشغيل

للسياسة الإنفاقية الإستثمارية أثر كبير على سوق العمل ومستوى التشغيل، ذلك أن إتباع سياسة إنفاقية إستثمارية توسعية، من خلال زيادة الإستثمار الحكومي يؤدي إلى تنمية الدخل والمحافظة على إستقراره وزيادة الطلب الكلي، ويؤثر الإنفاق الحكومي الإستثماري على العمالة من خلال التأثير على:[1]

أ. رغبة الأفراد في العمل والإدخار: فتوقعات المنتجين بتوسع الدولة في الإنفاق الإستثماري يحفزهم على زيادة إستثماراتهم ورفع قدراتهم.

ب. تحقيق مستويات عالية من التوظيف: وذلك راجع إلى العلاقة الطردية بين الإنفاق الحكومي الإستثماري وحجم التوظيف، فزيادة الإنفاق الإستثماري يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال مما يزيد من حجم التوظيف.

[1] سلاطني هاجر، 2013-2014، ص ص 61-62.

ج. موارد الإنتاج وتنقلها بين فروعه المختلفة: وذلك من خلال توجيه الحكومة لسياستها الإنفاقية الإستثمارية بما يتوافق وأهدافها التنموية.

2. أثر الإنفاق الحكومي الإستثماري على التعليم

ينقسم الإستثمار في الميدان التربوي إلى قسمين هما:

– **الإنفاق على الإستثمار الإجتماعي:** وهو مجموع النفقات التي تنفق على التربية والتعليم والبحث العلمي.

– **الإنفاق على الإستثمار الفردي:** ويشمل هذا النوع من الإنفاق نفقات الدولة على الباحثين من منح دراسية وأبحاث وغيرها.

وتظهر أهمية الإستثمار في هذا الجانب في زيادة القدرة الإنتاجية للفرد، كون العائد الإجتماعي المنتظر من هذا الإستثمار كبير جدا، ومرتبط بالتنمية إرتباطا مباشرا وغير مباشر، لذلك فإن حسن تسيير وتوجيه سياسة الإنفاق الحكومي في التعليم ينعكس بشكل إيجابي على المستوى الكمي والنوعي للتعليم، الذي يعد من أهم العوامل تأثيرا على المجالات الإقتصادية وغير الإقتصادية.

3. أثر الإنفاق الحكومي الإستثماري على الصحة

يعتبر مجال الصحة من مكونات البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة إلى جانب كونه أحد مكونات الإنفاق الحكومي الإستثماري على رأس المال البشري، يختلف تحليل الإنفاق الحكومي الإستثماري على الصحة عن تحليل أثر الإنفاق على التعليم، ذلك كون الصحة تعتبر من الخدمات التي تتحمل الدولة تكاليفها في الغالب علاوة على إشتمالها على الدوافع التضخمية من إرتفاع نسبة المسنّين، زيادة إستخدام التكنولوجيا المكلفة، تكاليف الأدوية والمستلزمات الأخرى.

4. أثر الإنفاق الحكومي الإستثماري على الإسكان

أما بالنسبة للسكن فيعتبر المتغير الذي زادت أهميته بعد الأزمة الإقتصادية العالمية (2008–2009)، المترتبة عن أزمة الرهون العقارية في الأساس، ومن هنا برز دور الدولة في تمويل البرامج السكنية، نظرا لتزايد حدة المشاكل المتعلقة بالسكن وبالإسكان خاصة بالنسبة للبلدان التي لم تضع سياسات إسكان عامة، حيث أكدت العديد من الدراسات أن الإعتماد المتزايد على قوى السوق لم يكن كافيا للتعويض عن تراجع دور الدولة في مجال الإسكان، لذلك تسعى الدول إلى إيجاد سبل تسمح بحل مشاكل الإسكان التي تُعانيها، وبما أن طبيعة تمويل إستثمارات المدن السكنية محفوفة بالمخاطر وتحتاج إلى إنفاق إستثماري ضخم، فإنه يتوجب على الدول القيام بتقدير جيد لهكذا مشاريع كتقدير إحتياجات التمويل قبل البدء في تنفيذ المشروع، وإحتياجات تمويل كل من الدراسات واالبحوث التخطيطية للمشروع، البنية الأساسية، أنشطة القاعدة الإقتصادية الأساسية والخادمة التابعة للمشروع وإحتياجات تمويل الإسكان.[1]

[1] سلاطني هاجر، 2013–2014، ص70.

من خلال ما سبق التطرّق إليه يتضح أن للإنفاق الحكومي الإستثماري الأثر الكبير على التنمية الإجتماعية ورفع رصيد الدولة من رأس المال الإجتماعي ورصيد الإستفادة منها، وهو ما يتطلب وضع سياسة إنفاقية إستثمارية فعالة، وكذا التحكم في ترشيد الإنفاق وتفعيل الرقابة عليه لضمان نتائج أفضل.

5. أثر الإنفاق الحكومي الإستثماري على الأمن

يشكل الإنفاق العسكري جزءا كبيرا من إجمالي الإنفاق الحكومي، ونظرا للآثار الإيجابية التي يمكن أن تترتب عنها على الناتج القومي للأسباب الآتية: [1]

- رفع مستوى التشغيل في القطاعات الإقتصادية، حيث يؤدي الطلب على منتجات بعض القطاعات لتلبية إحتياجات القوات المسلحة إلى رفع القدرة الإنتاجية لهذه القطاعات والأنشطة وبالتالي زيادة الدخل الوطني.
- يساهم الإنفاق العسكري في التطوير التقني للأنشطة المحلية، فكثير من التكنولوجيا الحديثة المستخدمة في الإنتاج المدني أُستعملت أولا في مجال البحوث العسكرية ثم إنتقلت بعد ذلك لتطوير الإنتاج في الصناعات المدنية.

الفرع الثالث: الآثار البيئية للإنفاق الحكومي الإستثماري

من خلال هذا الفرع سنحاول التطرق إلى أهم آثار الإنفاق الحكومي الإستثماري على البعد البيئي، والتي نوضحها من خلال مايلي:

1. أثر الإنفاق الحكومي الإستثماري على الموارد الطبيعية

بإدماج البعد البيئي في التخطيط التنموي تخصص الدولة مبالغ خاصة بالإستثمارات البيئية التي من شأنها العمل على الإستخدام الأمثل للموارد والحد من الجهد البيئي؛ أي حل مشكلتي الآثار البيئية الخارجية والإدارة السليمة للموارد الطبيعية، فالإستثمارات البيئية تتوزع على عدة مجالات يمكن تصنيفها إلى مايلي:[2]

- إستثمارات غايتها تحقيق معايير حماية البيئة وفقا للمتطلبات المحلية والعالمية .
- إستثمارات تنفذ بقصد حماية البيئة بشكل كلي وجزئي .
- إستثمارات تنفذ بهدف تحقيق تأثير في البيئة الطبيعية .
- إستثمارات ذات بُعد إقتصادي بيئي .

وتتميز الإستثمارات البيئية بارتفاع تكاليفها خاصة في بداية المشروع، ففي حالة الحاجة المرتفعة للدولة إلى هذه الإستثمارات في بداية إعتمادها على تنمية مستدامة، فمن المرجح أن يزداد حجم إجمالي الإستثمارات البيئية، وعليه تخصيص حجم كبير من الإنفاق الإستثماري لهكذا إستثمارات في بداية الفترة

[1] فياض عبد المنعم، 2007، **إقتصاديات المالية العامة**، كلية التجارة، جامعة الأزهر، ص193.

[2] رسلان خضور، 2008، **الإستثمارات البيئية وأبعادها الإقتصادية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد05، سوريا، ص5.

الإستثمارية، ذلك أن معدل نمو هذه الإستثمارات يمكن أن يتراجع في حال الإعتماد على تكنولوجيا صديقة للبيئة من البداية، وكذا في حال الأخذ بالتعليمات والمعايير البيئية إلى جانب تفعيل الدور الرقابي، وتقييم الآثار البيئية للمشاريع مع تنفيذ إجراءات بيئية كاملة في إطار سياسة بيئية واضحة المعالم.[1]

2. أثر الإنفاق الحكومي الإستثماري على الموارد الطاقوية

تمثل الموارد الطاقوية أهم مكونات رأس المال الطبيعي الضرورية لتحقيق كل من الأمن المائي، الأمن الغذائي والأمن الطاقوي، ونظرا لخاصية "القابلية للنضوب"، فإن الدولة في حاجة إلى الإستعداد إلى مواجهة نضوب الموارد الطاقوية التقليدية، من خلال ترقية الكفاءة الإستخدامية وإتباع إستراتيجيات الإستغلال الأمثل للموارد الطاقوية التقليدية، عن طريق ترقية الكفاءة الإستخدامية، وإتباع إستراتيجيات الإستغلال الأمثل للموارد الناضبة إلى جانب توفير ما يسمى بـ "الطاقات المتجددة"، ولتحقيق هذه الأهداف تستطيع الدولة بالإعتماد على سياسة الإنفاق الحكومي الإستثماري بالتوجه إلى تطوير الطاقات المتجددة بالموازاة مع ترشيد إستهلاك الموارد الناضبة، حيث تعتمد الدول على سياسة الإنفاق الحكومي الإستثماري من أجل الوصول إلى إستغلال عقلاني وأمثل للموارد الناضبة من خلال:[2]

أ. الإستثمار في التكنولوجيا كونها من أهم عوامل تأجيل نُدرة حقيقية في الموارد غير المتجددة كونها تسمح بـ:

- رفع إنتاجية الإحتياطات المؤكدة عن طريق إستخدام وسائل جديدة في التعدين والإستخراج.
- زيادة حجم الإحتياطات المؤكدة بإبتكار وسائل وأجهزة حديثة للبحث عن مصادر جديدة للموارد.
- إكتشاف بدائل صناعية للعديد من الموارد الطبيعية كالمطاط الصناعي و البلاستيك كذلك ظهور الطاقات البديلة.
- الإستفادة من إقتصاديات الحجم الكبير في بعض الصناعات التي تعتمد على مواد أولية غير متجددة.

ب. الإنفاق الإستثماري على الآلات التي تعد عبئا بيئيا

ويقصد هنا بشكل أساسي النفايات، إذ تُعد من أهم مجالات الإستثمار البيئي، ولا يجب النظر إلى هذه النفايات والمواد المستهلكة على أنها عبئ بيئي على الدولة تحمله بل على الدولة الإنفاق للإستثمار فيها لتصبح موردا إقتصاديا يمكن الإستفادة منه.

ج. سياسة الإنفاق الحكومي الإستثماري وبدائل الموارد الطبيعية الناضبة (الموارد المتجددة)

هناك العديد من العوامل التي تدفع بالدولة للإستثمار في مجال الطاقات المتجددة ومن بين أهم تلك العوامل المخاوف المتعلقة بالأمن الطاقوي إلى جانب إرتفاع أسعار النفط، والمخاوف الناجمة عن التغيرات المناخية، ويعد الإستثمار في هذه الطاقات المتجددة من أهم المجالات الواعدة في مجال الإستثمارات البيئية.

[1] رسلان خضور،2008، ص6.

[2] سلاطني هاجر، 2013-2014، ص ص 81-84.

من خلال ما سبق عرضه نستنتج أن لسياسة الإنفاق الحكومي الإستثماري تأثير كبير على المتغيرات البيئية التنموية، من خلال تأثيرها على تمويل الأهداف البيئية والتكنولوجية بشكل أساسي، وكذلك القيام بإستثمارات تحافظ على الموارد الطبيعية من جهة، وتعمل على إعادة التدوير من جهة أخرى، إلى جانب دور السياسة الإنفاقية الإستثمارية الكبير في خلق موارد طاقوية متجددة، مما يسمح فيما بعد بالإنتقال إلى إقتصاد أخضر لا يستنزف الموارد الطاقوية الناضبة.

خلاصة

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل يتضح أن الإنفاق الحكومي الإستثماري يعد أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تمكن الدولة من القيام بمختلف البرامج والخطط التنموية، وتحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية.

في هذا الإطار، تركز الدولة بشكل كبير على أحد أهم أقسام الإنفاق الحكومي وهو الإنفاق الحكومي الإستثماري، الذي يؤثر وبشكل كبير ومباشر على المتغيرات الإقتصادية الكلية المتمثلة في الناتج الوطني والنمو الإقتصادي، الإستثمار الكلي، المستوى العام للأسعار وميزان المدفوعات، كما يؤثر في المتغيرات الإجتماعية كالتشغيل، المستوى التعليمي، السكن، الصحة والأمن، بالإضافة إلى التأثير على النظام البيئي الذي يعد الحفاظ عليه أحد أهم التحديات التي تواجهها الدول، وذلك من خلال الإنفاق على العديد من المجالات الحيوية كالبنية التحتية، المشاريع الإنتاجية ورأس المال البشري، بهدف تحقيق التنمية المستدامة الشاملة.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للتنمية المستدامة.

المبحث الأول: تطور مفهوم التنمية المستدامة ونظرياتها.

المبحث الثاني: خصائص، مبادئ وأهداف التنمية المستدامة.

المبحث الثالث: أبعاد، مؤشرات ومعوقات التنمية المستدامة.

تمهيد:

أدرك العالم خلال العقود الماضية أن نموذج التنمية الحالي لم يعد مستداما، بعد أن إرتبط النمط الإستهلاكي المنبثق عنه بأزمات بيئية خطيرة، نتيجة الإستغلال العشوائي للموارد والثروات الطبيعية وإستنزافها، مما دفع بعدد من منتقدي هذا النموذج التنموي إلى الدعوة إلى نموذج تنموي بديل مستدام يعمل على تحقيق الإنسجام بين تحقيق الأهداف التنموية من جهة، وحماية البيئة وإستدامتها من جهة أخرى.

في هذا السياق، ظهر مفهوم جديد للتنمية تماشيا مع التطورات الحاصلة على المستوى العالمي، وبروز الإهتمامات البيئية كأولوية عالمية وعلى كافة المستويات عرف بالتنمية المستدامة، والتي أصبحت تحظى بإهتمام كبير على المستوى الدولي، بإعتبارها مطلبا أساسيا وهدفا إستراتيجيا متكاملا تعمل مختلف الدول على بلوغه، فهي نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشادة، ويسعى عبر آلياته ومحتواه إلى تحقيق التوازن بين كل من التنمية الإقتصادية والإجتماعية وضمان إستمرار توازن النظام البيئي.

سوف نقوم في هذا الفصل بدراسة الإطار النظري لموضوع التنمية المستدامة، من خلال التطرق إلى التطور التاريخي لمفهومها، تعريفها، نظرياتها، خصائصها، مبادئها، أهدافها، أبعادها، مؤشرات قياسها وأخيرا العراقيل والمعوقات التي تعترضها.

المبحث الأول: تطور مفهوم التنمية المستدامة ونظرياتها

حظي موضوع التنمية المستدامة بإهتمام كبير ومتزايد خلال العقود الأخيرة، بعدها أدركت الدول أن النموذج التنموي لم يعد مستداما، نتيجة المشاكل والآثار البيئية المترتبة عنه، لتصبح بذلك الإستدامة التنموية مدرسة فكرية تسعى مختلف الدول النامية والمتقدمة إلى تطبيق مبادئها.

المطلب الأول: المراحل التاريخية لتطور مفهوم التنمية المستدامة

يعد " نادي روما " الذي تم إنشائه سنة 1968 نقطة البداية في التفكير بالتنمية المستدامة بعد نشره سنة 1972 لتقرير بعنوان " حدود النمو" الذي إعتبره المختصون نقطة الإنطلاق في التفكير في المسائل البيئية، وفي نفس الفترة شرع خبراء إقتصاديون من العالم بأسره في البحث في الترابط الموجود بين البيئة والنمو الإقتصادي، وتوصلوا إلى أنه بالإمكان صياغة وتطبيق إستراتيجيات تنموية تربط بين البعدين الإقتصادي والإجتماعي وتحقق في آن واحد المساواة في توزيع الثروات وأكثر إحتراما وحماية للبيئة، أما مصطلح التنمية المستدامة فظهر لأول مرة عام 1987 في تقرير "بورتلاند" الذي نشرته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، وبعدها قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1989 التحضير لمؤتمر "ريو دي جانيرو" الذي كان الهدف الأساسي منه تحديد إستراتيجيات وتدابير للحد من آثار تدهور البيئة والقضاء عليها ودعم التنمية المستدامة والسليمة بيئيا.[1]

وتتمثل المراحل التاريخية لتطور مفهوم التنمية المستدامة فيمايلي:

- **المرحلة الأولى**

تعرض الفكر الإقتصادي منذ عقود لمسألة التنمية المستدامة بطريقة غير مباشرة، من خلال دراسة التناقض المتولد عن تراكم الثروات، وكذلك ضرورة إدخال التكلفة الإجتماعية لنشاط المشروع في حساباته الإقتصادية، بالإضافة إلى مسؤولية البشر عن المخاطر العظمى عقب إختراع القنبلة الذرية.

- **المرحلة الثانية**

ركز فيها الفكر الإقتصادي منذ بداية السبعينات على واحد من أهم التناقضات العظمى لهذه الآلية التراكمية، بالبحث عن ما يترتب عن هذا التراكم من إفساد بيئي وتبديد للموارد الطبيعية، مما يتطلب تحديد معنى ومحتوى النمو الإقتصادي.

ففي سنة 1972 نشر نادي روما تقريرا مفصلا حول تطور المجتمع البشري وعلاقة ذلك بإستغلال الموارد الإقتصادية وتوقعات ذلك حتى سنة 2010، ومن أهم نتائجه حدوث إختلال بيئي خلال القرن الواحد والعشرين بسبب التلوث وإستنزاف الموارد الطبيعية وتعرية التربة وغيرها من العوامل، كما نشر جاي فورستر دراسة بعنوان "حدود النمو"، والتي تضمنت نموذجا رياضيا لدراسة خمسة متغيرات أساسية بارزة

[1] الأمم المتحدة: اللجنة الإقتصادية لإفريقيا– المركز الإنمائي دون الإقليمي لشمال افريقيا، **وضع واستخدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة**، 13–16 مارس، 2001، ص 1.

وهي إستنزاف الموارد الطبيعية، النمو السكاني، التصنيع، سوء التغذية، تدهور البيئة، حيث أبرزت هذه الدراسة إتجاهات هذه المتغيرات الخمسة وأثرها على الكوكب الأرضي لمدة ثلاثين سنة، وفي شهر جويلية من سنة 1972 إنعقدت قمة الأمم المتحدة حول البيئة في ستوكهولم، والتي تم خلالها عرض مجموعة من القرارات الخاصة بالتنمية الإقتصادية وضرورة الترابط بين البيئة والمشكلات الإقتصادية، وطالبت الدول النامية فيها بضرورة تضييق الفجوة ما بين الدول الغنية والفقيرة.

– المرحلة الثالثة

تميزت هذه المرحلة بالإهتمام المؤسسي الدولي من قبل المنظمات الدولية في الثمانينات من القرن الماضي، ففي سنة 1982 أكد برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرا عن حالة البيئة العالمية مبنيا على وثائق علمية وبيانات إحصائية أكدت الخطر المحيط بالعالم، وقد أشار هذا التقرير إلى أن أكثر من 25 ألف نوع من الخلايا النباتية والحيوانية في طريقها إلى الإنقراض، وأن أُلوفا غير معروفة يمكن أن تكون قد إختفت نهائيا، كما أفاد التقرير أنّ الأنشطة البشرية أطلقت عام 1981 في الهواء 990 مليون طن من أكسيد الكبريت و68 مليون طن من أكسيد النتروجين و57 مليون طن من المواد الدقيقة العالقة، و177 مليون طن من أول أكسيد الكربون من مصادر ثابتة ومتنقلة، وفي أكتوبر 1982 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الميثاق العالمي للطبيعة، الذي يهدف إلى توجيه وتقويم أي نشاط بشري من شأنه التأثير على الطبيعة، والتأكيد على ضرورة الأخذ بعين الإعتبار النظام الطبيعي عند وضع الخطط التنموية، ليتم في أفريل من سنة 1987 إصدار تقرير بعنوان " مستقبلنا المشترك " ويعرف كذلك بتقرير "بورتلاند" من طرف اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة، حيث أظهر التقرير فصلا كاملا عن التنمية المستدامة، وتضمن تعريفا دقيقا لها، كما أكد التقرير على أنه لا يمكن الإستمرار في التنمية بهذا الشكل ما لم تكن التنمية قابلة للإستمرار ومن دون ضرر بيئي، كما إنعقدت في هذه المرحلة قمة الأرض في ريو دي جانيرو بالبرازيل والتي عرفت بمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة سنة 1992، حيث خصص المؤتمر إستراتيجيات وتدابير تحد من التآكل البيئي في إطار تنمية قابلة للإستمرار، فلقد إنعقد هذا المؤتمر بعدما تعالت الأصوات وعقدت الندوات الفكرية والمؤتمرات المحلية والعالمية حول وضعية كوكب الأرض الذي أصبح في خطر، مما إستوجب إعادة النظر في إتجاهات التنمية الحالية لما يشهده العالم من تدمير ذاتي لأسس بقائه وإستمراره، وخلال هذه القمة كانت التنمية المستدامة هي المفهوم الرئيسي للمؤتمر الذي صدرت عنه وثيقة الأجندة 21، والتي تحددت المعايير الإقتصادية والإجتماعية والبيئية لكيفية تحقيق التنمية المستدامة كبديل تنموي للبشرية لمواجهة إحتياجات وتحديات القرن الحادي والعشرين، وقد خرج المؤتمر بست نتائج، وهي:

– وضع معاهدة بشأن مسائل ذات أهمية كونية كمعاهدة لتغير المناخ وأخرى للتنوع البيولوجي.

– إعلان ميثاق للأرض يتضمن ويحدد مبادئ تلتزم الشعوب بها في العلاقات فيما بينها ومع البيئة، وتؤكد على إستراتيجيات قابلة للإستمرار.

– جدول أعمال أجندة القرن 21 لتطبيق ميثاق الأرض.

– وضع آلية لتمويل الأنشطة التنفيدية للمبادئ المعلنة خصوصا في الدول النامية التي تفتقر إلى موارد مالية إضافية لدمج البعد البيئي في سياساتها الإنمائية.
– إقرار إتاحة التقنية البيئية لكافة الدول مع إحترام حقوق الملكية الفكرية.
– بحث مسألة المؤسسات التي ستشرف على عملية التنفيذ.

وخلال سنة 1997 أقر بروتوكول " كيوتو" الذي يهدف إلى الحد من إنبعاث الغازات الدفيئة، والتحكم في كفاءة إستخدام الطاقة في القطاعات الإقتصادية المختلفة، وزيادة إستخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة، إضافة إلى زيادة المصبات المتاحة لإمتصاص الغازات الدفيئة.

– **المرحلة الرابعة**

تميزت هذه المرحلة بحدوث التقارب بين إشكاليتي النمو والبيئة الذي تم التوصل إليه في القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ سنة 2004، فخلال هذه القمة أخذ الجدل الإقتصادي حول "إشكاليات النمو" منحا جديدا، فقد إتضح أن بعض النماذج التنموية تنطوي على إفساد للبيئة وبالعكس، فإن البيئة الفاسدة تشكل عقبة لإمكانيات التنمية، مما يستوجب البحث عن طريقة لتحقيق الإنسجام بين الإشكاليتين، وهو ما أدى إلى ظهور فكرة التنمية المستدامة كحل لهذه الأزمة.

كما تم التأكيد على الإلتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال:[1]

– تقييم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن 21، والصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة عام 1992.
– إستعراض التحديات والفرص التي يمكن أن تؤثر في إمكانات تحقيق التنمية المستدامة.
– إقتراح الإجراءات المطلوب إتخاذها والترتيبات المؤسسية والمالية اللازمة لتنفيذها.
– تحديد سبل دعم البناء المؤسسي اللازم على المستويات الوطنية، الإقليمية والدولية.

كما إنعقدت في شهر ديسمبر من سنة 2009 قمة " كوبنهاغن"، والتي هدفت إلى حشد الدعم السياسي للتوصل إلى إتفاق دولي حول التصدي لظاهرة التغير المناخي بضرورة خفض الغازات الدافئة المسببة لظاهرة الإحتباس الحراري إلى جانب قضايا فرعية أخرى على صلة بمسألة التغير المناخي في العالم، ومعالجة أسبابها بطريقة تتسم بالتوازن والنزاهة والفعالية، حيث يكون الإتفاق الجديد بديلا أقوى من بروتوكول " كيوتو" الذي إنتهت مرحلته الأولى في عام 2012، وتعلق بوضع الغازات المسببة للإحتباس الحراري الذي تمت مناقشته عام 1997 ودخل حيز التنفيذ في شهر فيفري2005، إلا أن النتائج المحققة بعد هذه القمة كانت مخيبة للآمال، وأثارت إنتقادات الرأي العام العالمي والمنظمات العالمية المدافعة عن البيئة، ذلك أنه لم يتوصل زعماء العالم المجتمعين خلال هذه القمة إلى قرارات حول النقاط التي شملها جدول الأعمال،أهمها:

[1] Julien haumont ; ber nard marois, 2010, **les meilleures pratique de l'entereprise et de la Finance durables,** Editions Eyrolles, Paris, France, p19.

– عدم وجود مقترحات جادة من طرف كل من الولايات المتحدة وكندا وأستراليا والصين بخفض إنبعاثات الغازات لديها.

– عدم تقديم تعهد رسمي من طرف الدول المذكورة سابقا بنسب محددة حول نسبة خاصة بخفض إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.

– عدم التوصل إلى نسبة خاصة بخفض إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بحلول عام 2020، حيث كان من المتضح أن تصل النسبة إلى نحو عشرين في المائة (20%).

– عدم التوصل إلى تحديد مبلغ المساهمات المالية التي تمنح للدول النامية خاصة الفقيرة منها من أجل مساعدتها في التحكم في إنبعاثاتها من غاز ثاني أكسيد الكربون.

والشكل التالي يوضح أهم المراحل التي مر بها تطور مفهوم التنمية المستدامة:

الشكل رقم (01): المراحل الأساسية لتطور مفهوم التنمية المستدامة.

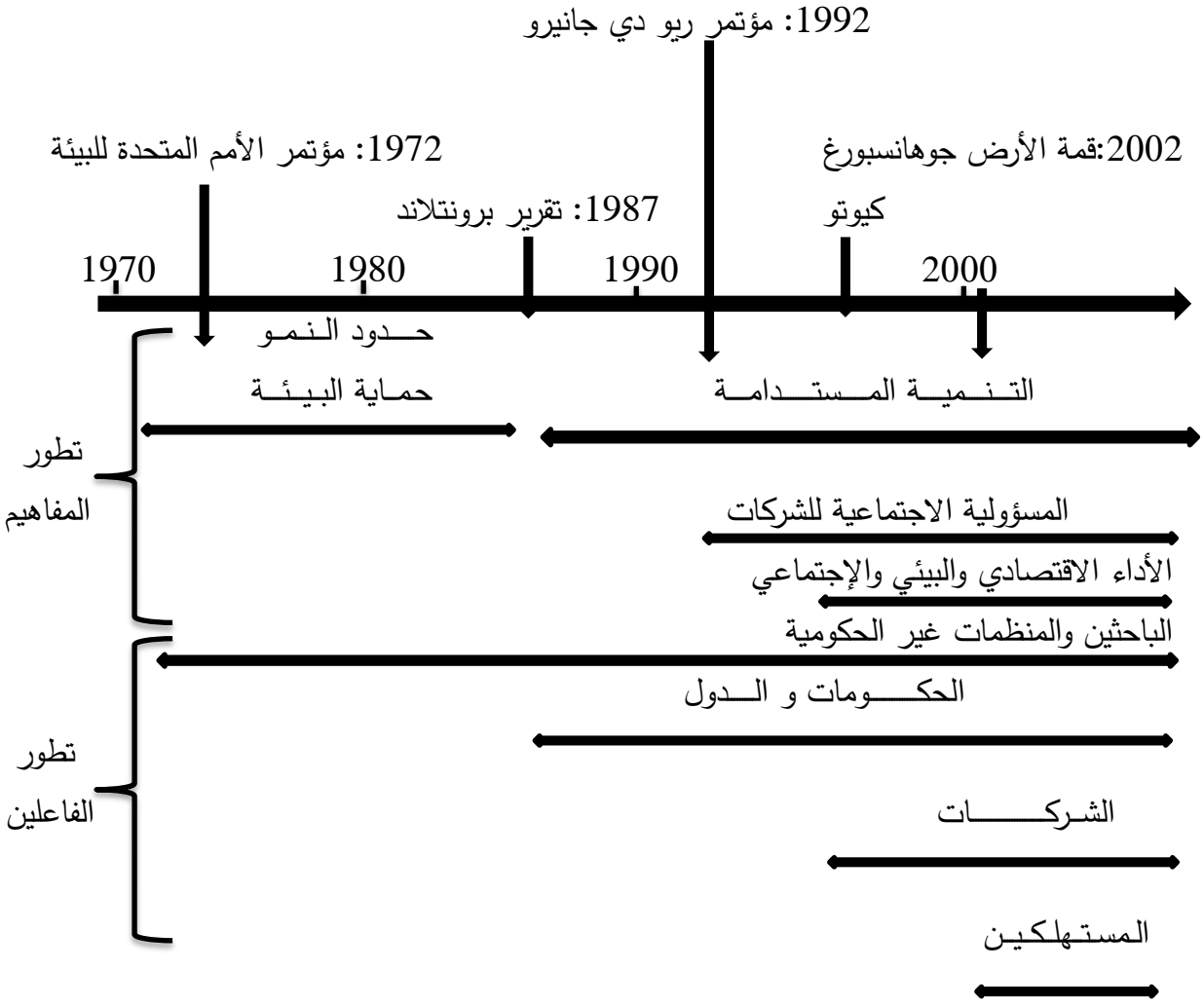

Source: karen delchet,2003**, qu'est ce que le développement durable**, édition AFNOR, paris, France ,p60.

المطلب الثاني: نظريات التنمية المستدامة

تتمثل أهم النظريات المفسرة للتنمية المستدامة فيما يلي:

الفرع الأول: النظريات الداعية إلى الأولوية الإقتصادية

من بين النظريات التي أعطت أولوية للجانب الإقتصادي في التنمية المستدامة نذكر:

1. نظرية الموارد النابضة

قام الإقتصادي "هارولد هوتلينغ" ببناء نموذج نظري حول كيفية الإستخدام الكفئ للموارد الطبيعية النابضة، لتعظيم الإستفادة منها على المدى الطويل ومراعاة حقوق الأجيال القادمة، وهو الأساس النظري الذي إنطلق منه فيما بعد مفهوم التنمية المستدامة الذي تبنته الأمم المتحدة في العقد الأخير من القرن العشرين.[1]

2. نظرية الإقتصاد الإيكولوجي

تقوم هذه النظرية على أساس ترابط الأنظمة الإقتصادية والإجتماعية والإيكولوجية، فلا يمكن حسبها إعتبار النمو والإقتصاد أحاديا الجانب بل يخضعان لعوائق هي:[2]

- إن حدود إستيعاب الطبيعة محدودة وعلى النظام الإقتصادي أن يأخذها بعين الإعتبار.
- التنبؤ بإمكانيات التعويض بين المواد القابلة للتجدد.
- ظروف إعادة تجديد المواد الطبيعية المتجددة.

3. نظرية النمو الداخلي

ركّزت هذه النظرية على أهمية التطور التكنولوجي في النمو الإقتصادي بصفة عامة، وإعتمدت في ذلك على دور الحكومات في الإستثمار في مجال البحث والتطوير والتعليم، وإتجاه المؤسسات الإقتصادية لدعم الإبداعات والإختراعات التي تؤدي بدورها إلى رفع معدلات التطور التكنولوجي، مع إفتراض أن متوسط إستهلاك الفرد في الأجل الطويل ينمو بدون قيود.[3]

الفرع الثاني: النظريات الداعية للعدالة في توزيع الثروة والتنمية

من أهم النظريات التي تناولت عدم العدالة في توزيع الموارد:

1. نظرية التنمية المتراكمة

وضع هذه النظرية الإقتصادي السويدي" جونر ميردال"، والتي تقوم فكرتها على أن التنمية المتراكمة

---

[1] Lahsen abdelmalki, patrick Mundler, 2010**, économie de l'environnement et du développement durable**, group de boeck, Belgique, p17.

[2] سعيدي يحي وشنبي صورية، 2011، **نظريات التنمية المستدامة**، مداخلة في الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 15- 16 نوفمبر، جامعة المسيلة، الجزائر، ص10.

[3] أحمد حسن فاطمة، 2006، **الاتفاقية الدولية لحماية البيئة وأثرها على صادرات أوبيك**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة القاهرة، مصر، ص ص 20-21.

في دولة ما ترتبط بالظروف والخصائص الطبيعية والتاريخية لهذه الدولة ولأقاليمها، حيث تؤدي العديد من العوامل الإقتصادية والإجتماعية إلى زيادة الفوارق الإقليمية بأنواعها المختلفة بين المركز الذي تمثله عادة المناطق الحضرية أو المدن والهامش الذي تمثله الأرياف، خاصة إذا ما عجز التدخل الحكومي من خلال التخطيط في الحد من الآثار الخلفية السالبة وتسريع عملية الآثار الإنتشارية الموجبة من المركز إلى الهوامش.[1]

2. نظرية مراكز النمو أو نظرية الإستقطاب

تشبه هذه النظرية التي وضعها هيرشمان في تفاصيلها نظرية التنمية المتراكمة بإستثناء الفارقين التاليين: [2]

– أطلق "هيرشمان" مفهوم الإستقطاب على هجرة الأيدي العاملة ورأس المال والبضائع من الهوامش (الأرياف)، إلى المركز (المدينة)، عوضا عن مفهوم الآثار الخلفية السالبة عند "ميردال"، كما إستبدل مفهوم الآثار الإنتشارية الموجبة الذي إستخدمه "ميردال" بمفهوم التساقط المندفع للتعبير عن إنتشار الآثار الإقتصادية والتقنية الموجبة من المركز إلى الهامش.

– إن إنتقال التأثيرات من المركز إلى الهوامش حسب "هيرشمان" يعمل على تطوير مراكز نمو جديدة في المنطقة الواقعة بينهما.

3. نظرية الإستقطاب العكسي

إعتقد صاحب هذه النظرية "ريكاردسون" أن الآثار الإنتشارية تحصل من المراكز بإتجاه الهوامش بشكل آلي أو أوتوماتيكي ودون الحاجة لتدخل الحكومة كما يرى ميردال وهيرشمان، وتقوم هذه النظرية على فرضية أساسية مضمونها أن عملية التنمية الإقليمية في الدول النامية تمر بمرحلتين: الأولى إستقطابية تستمر حتى تصل التنمية إلى نقطة معينة أُطلق عليها إسم نقطة التحول والإنقلاب الإستقطابي، والتي تبدأ بعدها مباشرة المرحلة الثانية والمتمثلة في حصول اللامركزية بين الأقاليم وداخل كل إقليم.[3]

4. نظرية القطب والأطراف

وضع هذه النظرية "فريدمان" الذي يرى أن النظام الجغرافي في الدول النامية يتكون من نظامين فرعيين هما:

– القطب: وهو المنطقة الحضرية الرئيسة أو مركز النمو.

– الأطراف: وهي المناطق الهامشية.

---

[1] عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، 2007، **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وادوات قياسها**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ص ص 61-65.

[2] مدحت القرشي، 2007، **التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ص 100.

[3] عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، 2007، ص68.

والعلاقة بين هذين النظامين الفرعيين هي علاقة تبعية بين الهوامش والمراكز، وقد حاول فريدمان من خلال نظريته هذه أن يفسر عملية التنظيم المكاني من خلال دراسة وتحليل العلاقة بين التركيب المكاني من جهة، والتنمية الإقتصادية من جهة آخرى، وتوصل أن علاقة القطب مع الأطراف أو الهوامش بما في ذلك المراكز الفرعية لا تعكس بالضرورة عملية النمو الإقتصادي، ولكنها تظهر على أنها الوسيلة التي يتم من خلالها النمو.[1]

5. نظرية التحيز الحضري

وضعها "ميخائيل لبتون" الذي حاول من خلالها تفسير سبب بقاء وإستمرار وتزايد ظاهرة الفقر في الريف من خلال عدد من العوامل الإجتماعية والسياسية بشكل رئيسي مع عدم إهمال الجوانب الإقتصادية، وركّز في دراسته على فرضية أساسية تمثلت في أن الموازنات الحكومية وعوائد التنمية يتم توزيعها بين الأرياف والمدن دون إنصاف وحتى في القطاعات التي تستهدف الفقراء أنفسهم مثل قطاعات الصحة والتعليم، لتحول بذلك السياسات التنموية الحكومية دون تدفق الآثار الإنتشارية التي تحدث عنها ميردال وهيرشمان.[2]

6. نظرية النظام العالمي

ثمنت هذه النظرية أفكار" كارل ماركس" الذي إدّعى بأن تكدّس الثروة في أحد القطبين بسبب الشقاء، الرق والجهل في القطب الآخر، فالإزدهار النسبي الذي تتسم به القلة حسب أصحاب هذه النظرية يقوم على بؤس الأغلبية، وهو ماتقتضيه بنية النظام العالمي المتناسبة مع منطق الرأسمالية العالمية.[3]

7. نظرية النمو الإقتصادي الأمثل

وضع هذه النظرية "فرانك رمزي"، والتي تتضمن تصورا للمنهج النفعي وطورها آخرون من بعده، وقد عرفت هذه النظرية منفعة المجتمعات على أنها دالة في منفعة الأفراد (تحركات الأفراد عبر الزمن)، وذلك مع إمكانية أن الخسارة في منفعة أحد الأطراف أو أحد الأجيال يمكن أن تكون متوازنة مع الزيادة في منفعة فرد أو جيل آخر، كما عرفت الرفاهية الإجتماعية على أنها مجموع منافع مختلف الأفراد والأجيال.[4]

<u>الفرع الثالث: النظريات الداعية للأولوية البيئية</u>

من بين النظريات التي ركزت على أهمية الحفاظ على البيئة نذكر:

---

[1] عثمان محمد غنيم وماجدة أبوزنط، 2007، ص69.

[2] عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط،2007، ص ص70-74.

[3] جون بليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، مركز الخليج للأبحاث، السعودية، ص ص266-267.

[4] أحمد حسن فاطمة، 2006، ص ص22-23.

1. النظرية المتشائمة

أكد واضع هذه النظرية " توماس مالتس" أن الجنس البشري إذا إستمر في التكاثر ستواجهه مشاكل حدود الموارد الطبيعية الناضبة، والتي تؤدي إلى ثبات معدلات الأجور وبؤس ومجاعات، فالتنمية الطويلة الأجل حسبه يمكن أن تحدث حينما يزداد الجنس البشري بمعدلات معقولة خلال فترات الإستقلال الإقتصادي، وذلك راجع إلى أن نموذجه لم يكن نموذجا كميا للتنبؤ، كما كانت إفتراضاته غير واضحة واشتملت على الحكم المسبق على معدلات الوفيات والمواليد وعلاقتهما بباقي متغيرات النموذج، بالإضافة إلى أنه كان بعيدا عن توضيح أثر المجاعات والفقر والتوترات السياسية والكوارث الطبيعية على النمو السكاني.[1]

2. النظرية المتفائلة

نشر "جون ستوارت ميل" صاحب هذه النظرية أفكاره لأول مرة عام 1798 بعدما إرتفعت معدلات الوفيات بسبب الحروب والأمراض والمجاعات، وقد إستند في مبادئه على أن إرتفاع مستوى المعيشة يقوم بدور كبير في إستمرار النمو الإقتصادي، ورأى أنه وإن شكلت الموارد الطبيعية المحدودة أو الناضبة قيدا على زيادة الإنتاج في المستقبل فإن تلك الحدود لم يتوصل إليها بعد.[2]

3. الحركة الأمريكية المحافظة (1890-1920)

مثلت الحركة المحافظة التي قادها الأمريكي "تيودور روزفلت" نجاحا للفكر السياسي الإيديولوجي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1890-1920 وركزت أفكارها على عدم وجود إمكانية لتجنب القيود الطبيعية حتى مع التقدم التكنولوجي في ظل تزايد التنافس الإقتصادي، وأن الإسراع الكبير في إستخدام الموارد الطبيعية والناضبة يعتبر تهديدا كبيرا لحقوق الأجيال القادمة.[3]

4. دراسة برانت و مورس (1963)

والتي تم خلالها تجميع سلاسل زمنية حول أسعار وتكاليف بعض الموارد الطبيعية بهدف إختبار فرضية زيادة نُذرة الموارد الطبيعية، وتم التوصل من خلالها إلى أن التقدم التكنولوجي سيرفع من كفاءة إستغلال الموارد الطبيعية، ويؤدي إلى إنخفاض في تكاليفها وزيادة حجم الإحتياطات الاقتصادية، وهو ما يدل على أن برانت ومورس قدما شكوكا حول نتائج الحركة الأمريكية المحافظة ورؤية مالتس التشاؤمية.[4]

5. نظرية حدود النمو لنادي روما

في عام 1972 أصدر نادي روما تقريرا تضمن نظرية جديدة عرفت باسم" نظرية حدود النمو"

---

[1] أحمد حسن فاطمة، 2006، ص ص22-23.

[2] دويدار محمد حامد وآخرون، 1988، **أصول علم الاقتصاد السياسي**، الدار الجامعية، لبنان، ص ص57-58.

[3] أحمد حسن فاطمة، 2006، ص ص7-8.

[4] أحمد حسن فاطمة، 2006، ص14.

التي قدمت نموذجا جديدا بغرض التنبؤ بمستقبل التنمية بإستخدام خمس متغيرات عالمية هي: السكان، الغداء: التصنيع، المواد النابضة و التلوث، وتمثل مضمون هذه النظرية في إذا ما إستمرت إتجاهات النمو الحالية في المتغيرات السابقة الذكر فسوف يتم الوصول إلى أقصى حدود للنمو خلال مائة عام على الأكثر، ويمكن تفادي هذه النتيجة الخطيرة وإيجاد حالة من التوازن البيئي والإستقرار الإقتصادي إذا ما تم البدء على الفور في التخطيط لحالة توازن في إستخدام الموارد الطبيعية وخاصة النابضة منها ووضع حدود للنمو، وقد أثبت الواقع العملي فشل تلك التنبؤات كونها لم توضع على أساس بيانات إحصائية محددة ، حيث إعتمد واضعوا النظرية على حدسهم الشخصي حول توقعاتهم بالنسبة للنمو السكاني الذي من الممكن أن تؤثر فيه عوامل أخرى، كما تجاهلوا نظم الأسعار وتحركات إقتصاد السوق، وهوما يمكن إعتباره إمتدادا لأفكار مالتس.[1]

المطلب الثالث: تعريف التنمية المستدامة

هناك العديد من التعاريف للتنمية المستدامة كونها شاملة لجميع المجالات، حيث إختلف تعريفها بإختلاف الزاوية المنظور منها، وهو ما نوضحه فيمايلي:

- **التعريف الإجتماعي:** التنمية المستدامة هي السعي إلى تحقيق العدالة في التوزيع وإيصال الخدمات الإجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجيها وتحقيق المساواة في النوع الإجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية لكافة المجتمع في عملية صنع القرار.[2]
- **التعريف الإقتصادي:** التنمية المستدامة هي الإدارة المثلى للموارد الطبيعية، من خلال التركيز على الحصول على الحد الاقصى من المنافع بشرط المحافظة على الموارد الطبيعية ونوعيتها.[3]
- **التعريف المؤسسي:** التنمية المستدامة هي إحداث تغيرات جوهرية في الأنظمة الإقتصادية والإجتماعية، من خلال إقامة مؤسسات قادرة على تنفيذ الخطط التنموية الموضوعة في إطار عملية تشاورية بين كافة الأطراف الفاعلة في المجتمع.[4]
- **التعريف البيئي:** التنمية المستدامة هي المحافظة على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية وإجتناب الإستنزاف الزائد للموارد المتجددة وإستنزاف الموارد غير المتجددة إلا بالقدر الذي يرصد أن الإستثمار في البدائل يكون ملائما، ويشمل ذلك التنوع البيولوجي وإنتاجية الأرض والإتزان في الغلاف الجوي.[5]

---

[1] سعدي يحي وشنبي صورية، 2011، ص7.

[2] عدنان داود محمد العذاري،2016، **الإستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، ص34.

[3] عبد االناصر بوثلجة وميلود بورحلة، 2012، **دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الاقتصاد الاسلامي (التجربة المغربية)**، مداخلة في الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في ظل الاقتصاد الاسلامي، يومي 3-4 ديسمبر، جامعة قالمة، الجزائر، ص293.

[4] Pert P. Rogers, and all, 2012, **An Introduction To sustainable developpement**, Earthcan, united kingdom, great Britain, p9.

[5] عدنان داود محمد العذاري، 2016، ص35.

- **التعريف التقني (الإداري):** التنمية المستدامة هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد، وتنتج الحد الأدنى من الغازات والملوثات التي تؤدي إلى رفع درجة حرارة سطح الأرض والضارة بطبقة الأوزون.[1]

وهناك تعاريف أخرى للتنمية المستدامة نذكر منها مايلي:

- **تعريف اللجنة العالمية:** التنمية المستدامة تنمية تعمل على تلبية إحتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية إحتياجاتها الخاصة.[2]
- **تعريف هيئة الأمم المتحدة:** التنمية المستدامة هي القيام بعملية التنمية بحيث يكون هناك نمو متساوي للحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل، وأشار المبدأ الرابع الذي أقره مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية إلى أنه كي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تكون الحماية البيئية جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها.[3]
- **تعريف لجنة برونتلاند:** التنمية المستدامة هي التنمية التي تأخذ بعين الإعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء بإحتياجاتهم.[4]
- **تعريف البنك الدولي:** التنمية المستدامة هي تلك العملية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن، حيث أن رأس المال الشامل يتضمن: رأس المال الصناعي، رأس المال البشري، رأس المال الإجتماعي ورأس المال البيئي.[5]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التنمية المستدامة هي نموذج تنموي شامل يقوم على إدارة الموارد الطبيعية بشكل يضمن تحقيق الإحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمستقبلية.

المبحث الثاني: خصائص، مبادئ وأهداف التنمية المستدامة

سنتناول في هذا المبحث أهم خصائص التي تمتاز بها التنمية المستدامة، نظرا لإهتمام العديد من الباحثين والمفكرين بقضية التنمية على أنها جزء لا يتجزأ في تقدم الشعوب وتخلفها، بالإضافة إلى عرض المبادئ التي تقوم عليها التنمية والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

---

[1] ريمة خلوطة وسلمى قطاف، 2008، **مساهمة التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة**، مداخلة المؤتمر الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، يومي 7-8 أفريل، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص381.

[2] حرفوش سهام وآخرون، 2008، **الإطار النظري للتنمية المستدامة ومؤشرات قياسها**، مداخلة المؤتمر الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة يومي 7- 8 أفريل، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص101.

[3] دوجلاس موسشيت، 2000، **مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، ص17.

[4] العايب عبد الرحمان، 2011، **وظيفة التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مجلة دولية محكمة متخصصة في الدراسات والابحاث الاقتصادية، العدد 11، جامعة سطيف1، الجزائر، ص169.

[5] زينب صالح الأشوح، 2004، **التنمية المطردة والحفاظ على البيئة من المنظور العالمي والمصري**، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد 12، العدد2، القاهرة، ص97.

المطلب الأول: خصائص التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة عدة خصائص نذكر منها ما يلي:[1]

- التنمية المستدامة هي مدخل عالمي يهتم بتجاوز الفرق بين الشمال والجنوب، ويبحث في كيفية خلق التوازن بين النمو الديمغرافي العالمي والتنمية الإقتصادية، عن طريق إحداث التغير الهيكلي للإنتاج والإستهلاك وفق منظور إقتصادي.
- عملية تسيير بيئي للمحافظة على رأس المال الطبيعي والأنظمة البيئية والإنتفاع بها حاليا ومستقبلا.
- تنمية طويلة المدى إذ تتخذ البُعد الزمني أساسا لها، فهي تنمية تهتم بمصير ومستقبل الأجيال القادمة.
- مراعاة المساواة وحقوق الأجيال اللاحقة وتحقيق التوازن بين النظام البيئي والإقتصادي والإجتماعي.
- عملية متعددة ومترابطة الأبعاد تقوم على أساس التخطيط والتنسيق بين خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية من جهة والتنمية البيئية من جهة آخرى.
- إستمرارية توليد دخل مرتفع يمكن إعادة إستثماره وبالتالي إجراء الإحلال والتجديد والصيانة للموارد.
- التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية إحتياجات أكثر الطبقات فقرا؛ أي أن التنمية تسعى للحد من الفقر العالمي.
- التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع.
- عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصلها لشدة تداخل أبعادها.

المطلب الثاني: مبادئ التنمية المستدامة

تم تحديد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة عن طريق النمو الإقتصادي المحقق بالكمية والكيفية المطلوبتين وإستمراره الذي يرتبط إرتباطا وثيقا بالحفاظ على الموارد وإستغلالها بشكل عقلاني، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي :[2]

- مبدأ الإحتياط

عرف القانون الدولي للبيئة منذ السبعينات تطورا ملحوظا لمسايرة الأخطار الجديدة، فبعدما كان مجرد قانون يطبق عادة في حالات الإستعجال لمواجهة الكوارث أصبح قانونا موجها نحو المستقبل في إطار التنمية المستدامة.

- مبدأ المشاركة الشعبية

التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في إتخاذ القرارات الجماعية، من خلال الحوار خاصة في مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسات وتنفيذها،

---

[1] بوحرود فتيحة وبن سديرة عمر، 2008، **التنمية البشرية المستدامة كآلية لتفعيل الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، يومي 7-8 أفريل2008، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص ص644-645.

[2] عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، 2007، ص ص 30-33.

فالتنمية المستدامة تبدأ من المستوى المحلي فالإقليمي فالوطني؛ أي إعتماد أسلوب التنمية من أسفل إلى أعلى، والذي يتطلب تحقيقه بشكل فاعل توفر شكل مناسب من أشكال اللامركزية، والتي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية وغيرها من المساهمة والمشاركة في إعداد، تنفيد ومتابعة الخطط المسطرة.

– مبدأ إستخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة

تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق توازن النظم الفرعية (الإقتصادي والإجتماعي والبيئي)، لذلك يعتمد في إعداد الخطط وتنفيذها في إطارها على أسلوب متكامل متمثل في أسلوب النظم، وذلك من منطلق أن البيئة الإنسانية لأي مجتمع بشقيها الطبيعي والبشري ماهي إلا نظام فرعي من نظام كلي يتأثر بأي تغيير يطرأ على أحد أنظمته الفرعية مهما كان حجمها.

– مبدأ توظيف الشراكة

يجب على الحكومات الإعتماد على الإرتباطات الثلاثية التي تشمل الحكومة، القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في التصدي لبعض القضايا البيئية.[1]

– مبدأ التضامن

ويكون بين الجهات الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة محليا، وطنيا، دوليا ومؤسساتيا وبين الأجيال الحالية والمستقبلية، ويعد هذا المبدأ أساسيا لتحقيق العدالة الإجتماعية في توزيع الثروات الطبيعية.[2]

– مبدأ العمل مع القطاع الخاص

يجب على الدولة التعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص بإعتباره عنصرا أساسيا في العملية الإستثمارية.[3]

– مبدأ الملوث الدافع

يعد مبدأ الملوث الدافع من بين أهم المبادئ التي تحقق التنمية المستدامة بشكل كبير وفعال، كونه مرتبط بالجانب الإقتصادي للنشاطات الملوثة، ويهدف إلى تحميل التكاليف الإجتماعية للتلوث الذي تحدثه كحافز يدفع المؤسسات المتسببة في التلوث للتصرف بطريقة تنسجم فيها آثار نشاطها مع التنمية التي تعتبر النموذج الوحيد المقبول من غالبية الدول إن لم تكن كلها.[4]

---

[1] خبابة عبد الله، 2008، **التنمية الشاملة المستدامة: المبادئ والتنفيذ**، من مؤتمر ريو دي جانيرو1992 إلى مؤتمر بالي2007، الملتقى العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، يومي7-8أفريل2008، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص72.

[2] Vedura, **principes du developpement durable**, publié dans encyclopédie developpement durable, portail du développement durable :http://www.Vedura.fr/ encyclopodie (consulté le 30/01/2018).

[3] خبابة عبد الله، 2008، ص72.

[4] عنصل كمال، 2007، **مبدأ الحيطة في إنجاز الإستثمار وموقف المشرع الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، جامعة جيجل، الجزائر، ص153.

– مبدأ الإقتصاد في إستخدام القدرات الإدارية والتنظيمية

ويتضمن ضرورة العمل على تنفيذ السياسات الأكثر تنظيما وفعالية.[1]

– مبدأ الإدماج

ويتضمن أخد الإعتبارات البيئية كجزء من المعطيات التي يتم بناءا عليها تصميم الخطط الإقتصادية الإنمائية، من خلال تقييم الآثار البيئية للمشروع قبل البدأ في تنفيذه، الأمر الذي يعطي أبعادا جديدة لقيمة الموارد وإستخدامها على أساس تحليل التكلفة والفائدة، ويجعل من البيئة عنصرا فعالا ضمن السياسات الإقتصادية، المالية، الإجتماعية، التجارية والبيئية.[2]

من خلال ما سبق يتبيّن أن التنمية المستدامة عبارة عن نمط تنموي يقوم على التفكير بطريقة شمولية، تكاملية وتشاركية، من خلال إستخدام أسلوب النظم الكلية والفرعية وما يربطها من علاقات وتفاعلات، وما يترتب عليها من نتائج وعمليات تغذية عكسية في التعامل مع القضايا البيئية، والتي تسمح بتفادي الأخطار الجديدة كنتيجة لإدماج الإعتبارات البيئية ضمن معطيات تصميم الخطط الإقتصادية.

المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة عدة أهداف نوجزها فيمايلي:[3]

– إبراز أهمية الموارد البشرية، والبحث في القضايا الهامة المرتبطة أساسا بالقوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة.

– السعي للحد من ظاهرة الفقر من خلال تلبية إحتياجات أكثر الطبقات فقرا.

– البحث في المستجدات الإقتصادية بالتركيز على تأثيرات العولمة وطرق الإستفادة من إيجابياتها، وخاصة في تعزيز دور القطاع الخاص وزيادة قدراته التنافسية، وتحقيق الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية.

– عرض الإتجاهات والقضايا المتعلقة بدور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة، وأثره على تطوير آليات الحكم وطرق تطبيقها في الدول النامية.

– تهدف التنمية المستدامة إلى القضاء على الفقر وتحقيق نوعية حياة أفضل للسكان إقتصاديا وإجتماعيا، من خلال التشجيع على إتباع أنماط إنتاج وإستهلاك متوازنة دون الإفراط في الإعتماد على الموارد الطبيعية.

---

[1] خبابة عبد الله، 2008، ص72.

[2] محمد غنايم، **دمج البعد البيئي في التخطيط الانمائي، دراسة على الأنترنت:**
www.ao.academy.org (consulté le 30/01/2018, à 12:35 h).

[3] محمد صالح الشيخ، 2002، **الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها**، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، ص94.

– تهدف الإستدامة الإقتصادية إلى ضمان إمداد كاف من المياه وحماية كافة المسطّحات المائية، كما تهدف لتوفير الغذاء وضمان الإستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.

– ضمان إستمرارية البيئة.

– إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

المبحث الثالث: أبعاد، مؤشرات ومعوقات التنمية المستدامة

يمكن توضيح أبعاد التنمية المستدامة، مؤشرات قياسها، والمعوقات التي يمكن أن تحول دون تحقيقها فيمايلي:

المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة

يمكن توضيح أبعاد التنمية المستدامة من خلال ما يلي:

الفرع الأول: الأبعاد الإقتصادية

تتمثل الأبعاد الإقتصادية للتنمية المستدامة فيمايلي:[1]

– **حصة الإستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية**

حيث يكون مستوى الإستهلاك للموارد الطبيعية في البلدان الصناعية أكبر منه في البلدان النامية.

– **إيقاف تبديد الموارد**

التنمية المستدامة في البلدان الغنية تتخلص في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الإستهلاك المبدد للطاقة والموارد الطبيعية عن طريق تحسين مستوى كفاءة إستخدام الطاقة، مما يمكن البيئة من إستيعاب مخلفات إستخدامها مع إمكانية تجديد الأنظمة البيئية بإحداث تغيرات جدرية في أسلوب الحياة.

– **مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث والمعالجة**

تقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، حيث أن إستهلاكها المتراكم للموارد الطبيعية وإمتلاكها للموارد المالية، التقنية والبشرية يُمكّنها من إستغلال تكنولوجيات أنظف تستخدم الموارد بكثافة أقل.

– **تقليص تبعية البلدان النامية**

إن إنخفاض إستهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية، يؤدي بالضرورة إلى إنخفاض نمو صادرات هذه المنتجات في البلدان النامية، وبالتالي تنخفض أسعار السلع الأساسية بدرجة أكبر، مما يؤدي إلى تراجع إيرادات ومداخيل في البلدان النامية، ويساعد على تعويض هذه الخسائر عبر الإنطلاق في نمط تنموي يقوم على الإعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية وتحقيق الإكتفاء الذاتي.

---

[1] سايح بوزيد، 2012–2013، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر**، رسالة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص81.

- **المساواة في توزيع الموارد**

ويتضمن جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة.

- **الحد من التفاوت في المداخيل**

فسياسة تحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية، التعليم، القروض، حيازة الأراضي وغيرها تقوم بدور هام في تحفيز التنمية.

- **تقليص الإنفاق العسكري**

وذلك بتحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية إلى الإنفاق على التنمية.[1]

الفرع الثاني: الأبعاد الإجتماعية

يركز البعد الإجتماعي بشكل مباشر على الإنسان بإعتباره أساس التنمية وهدفها النهائي، ويهتم بالعدالة الإجتماعية ومكافحة الفقر وتوزيع الموارد على قدر من المساواة في الكم والنوع، وتتمثل أهم عناصر البعد الإجتماعي فيمايلي:[2]

- **تثبيت النمو الديمغرافي**

وتعني التنمية المستدامة فيما يتعلق بالأبعاد البشرية أي العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان.

- **أهمية توزيع السكان**

فالإتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية، وخاصة تطور المدن الكبيرة لها عواقب سلبية خطيرة على البيئة.

- **الإستخدام الكفئ للموارد البشرية**

تنطوي التنمية المستدامة على إستخدام الموارد البشرية إستخداما أمثلا عن طريق تحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الفقر.

- **تحسين الحاكمية**

ويقصد به تبني نظام يعتمد على المشاركة في الحكم بصورة أكبر، بالإضافة إلى تطبيق مبادئ الشفافية والمسائلة الذي يشكل القاعدة الأساسية للتنمية البشرية المستدامة في المستقبل.

---

[1] حميدة رابح، 2010-2011، **استراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين التجارب الجزائرية والتجربة الصينية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص ص55-56.

[2] هربان سمير، 2014-2015، **صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة مجموعة البنك الاسلامي للتنمية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص ص106-108.

- تحقيق العدالة الإجتماعية

وذلك من خلال تحقيق العدالة الإجتماعية بين الأفراد والناس، والعدالة بين الأجيال.[1]

الفرع الثالث: الأبعاد البيئية

يتمحور البعد البيئي حول مجموعة من العناصر تتمثل فيمايلي:[2]

- الأراضي

إن طرق ووسائل إستخدام الأراضي هي التي تحدد بشكل رئيسي مدى إلتزام الدول بالتنمية المستدامة وتطبيقها لمبادئها، لذلك فمن الضروري إستخدام منهج متكامل لإدارة الأنظمة البيئية والأراضي يأخذ بعين الإعتبار قدرة الأراضي على تزويد عملية التنمية بالموارد وعدم إستنزافها، بالإضافة إلى حماية الأراضي من التلوث، التدهور، التصحّر وغيرها من الظواهر المؤثرة سلبا عليها.

- المحافظة على الأنواع البيولوجية

تواصل مساحة الأراضي القابلة للزراعة (الأراضي التي لم تدخل بعد في الإستخدام البشري) إنخفاضها، مما يقلص من الملاجئ المتاحة للأنواع الحيوانية والنباتية، كما تتعرض الغابات المدارية والنظم الإيكولوجية للشعب المرجانية والغابات الساحلية وغيرها من الأراضي الرطبة وسواها من الملاجئ الفردية الأخرى لتدمير سريع، كما أن إنقراض الأنواع الحيوانية والنباتية أخذ في التسارع.

- حماية المناخ من الإحتباس الحراري

فالتنمية المستدامة تقتضي عدم المخاطرة بإجراء تغيرات كبيرة في البيئة العالمية بزيادة مستوى سطح البحر، أو تغير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي، أو زيادة لأشعة فوق البنفسجية، والتي من شأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة.

- إدارة البحار والمحيطات والمناطق الساحلية

تشغل البحار والمحيطات نسبة 70% من مساحة الكرة الأرضية، وهو ما يجعل إدارة هذه المناطق من المهام الصعبة، نظرا لتعقد الأنظمة البيئية للمحيطات، كما أن النظام البيئي البحري يواجه العديد من المشاكل البيئية، أهمها التلوث الصادر عن السواحل وتراجع الإنتاجية البحرية (مصائد الأسماك).

- صيانة المياه العذبة

تعتبر المياه العذبة العنصر الأكثر أهمية للتنمية، لذلك تهدف التنمية المستدامة إلى صيانة المياه بوضع حد للإستخدامات المبددة، وتحسين كفاءة شبكات المياه في ظل التزايد السكاني وإرتفاع الطلب

[1] سايح بوزيد، 2012-2013، ص84.

[2] حميدة رابح، 2010-2011، ص ص58-59.

على المياه، خاصة وأنها مورد غير متجدد ومعرض للإستنزاف والتلوث، وهو ما يجعل توفيرها أخطر معيقات التنمية المستدامة في العالم في السنوات المقبلة.

الفرع الرابع: البعد المؤسساتي

تمثل الإدارات والمؤسسات العامة الهيئة التنفيذية للدولة المسؤولة عن وضع وتطبيق سياستها التنموية الإقتصادية، البيئية والإجتماعية، وعليه فإن تحقيق التنمية المستدامة وتحسين المستوى المعيشي للأفراد والتأمين على حقوقهم الإنسانية، يتوقف على مدى نجاح مؤسساتها وإداراتها في أداء وظائفها ومهامها.

ويتضمن البعد المؤسسي إستخدام التكنولوجيا الأنظف والأكفأ والتي تكون قريبة قدر المستطاع من إنبعاثات الصفر أو العمليات المغلقة، وتقلل من إستهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد وترفع كفاءتها، أو تحد من إستخدام الوقود الأوفوري غير المتجدد (البترول، الغاز والفحم)، وتسرع في إستحداث موارد الطاقة المتجددة، بالإضافة إلى ذلك لابد من زيادة نسبة الإنفاق على البحث والتطوير.[1]

الفرع الخامس: البعد التقني والإداري

هو البعد الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيا أنظف تنقل المجتمع إلى عمر يستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد، وأن يكون الهدف من هذه النظم التكنولوجية إنتاج حد أدنى من الغازات والملوثات، وإستخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات، وتعيد تدويرها داخليا، وتساعد في المحافظة على النظم الطبيعية.[2]

ويمكن توضيح أبعاد التنمية المستدامة من خلال الشكل الموالي:

[1] عدنان داود محمد العذاري، 2016، ص38.

[2] سايح بوزيد، 2012-2013، ص88.

الشكل رقم(02) : أبعاد التنمية المستدامة

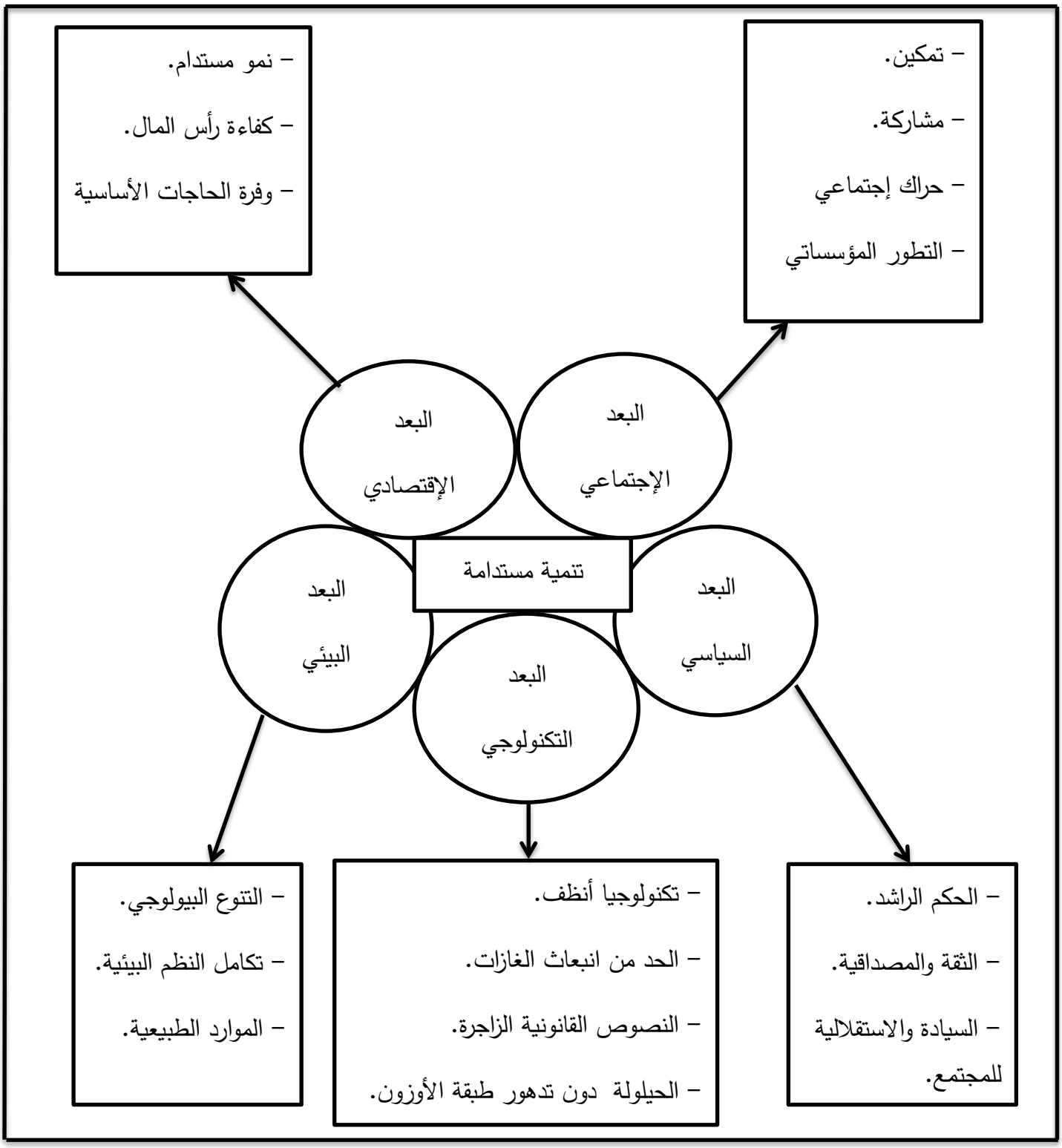

المصدر: من إعداد الطالبين، بالإعتماد على تقرورت محمد وطرشي محمد، 2008، **اشكالية النفط والتنمية المستدامة في الدول العربية**، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، يومي 7-8 أفريل، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص ص 4-5.

من خلال الشكل يتضح لنا أن للتنمية المستدامة خمسة أبعاد أساسية حيث كل بعد يتناول مجموعة من العناصر التي تكون الغاية منها هو الوصول بالحكومة إلى تنمية مستدامة.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنمية المستدامة

تختلف مؤشرات قياس التقدم في تحقيق التنمية المستدامة بإختلاف الهيئة المعدة لها، ويرجع ذلك إلى طبيعة المتغيرات المأخوذة بعين الإعتبار، والغرض من المؤشر، وحتى وجهات النظر حول مفهوم التنمية المستدامة في حد ذاته، وتتمثل هذه المؤشرات فيمايلي:

الفرع الأول: المؤشرات الإقتصادية

وهي عبارة عن معطيات وإحصائيات كمية تصف الحالة الإقتصادية لدولة ما في فترة زمنية معينة، وتتلخص هذه المؤشرات فيمايلي:[1]

1. التعاون الدولي لتعجيل التنمية المستدامة

ويمكن قياسها من خلال المؤشرات التالية:

- **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:** ويحسب بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية في سنة معينة على عدد السكان.
- **حصة الإستثمار الثابت الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي:** يقيس هذا المؤشر نسبة الإستثمار الإجمالي إلى الإنتاج، ويعبر عنه بنسبة مئوية.
- **صادرات السلع والخدمات/ واردات السلع والخدمات:** ويبين هذا المؤشر قدرة البلدان على الإستمرار في الإستيراد.

2. تغيير أنماط الإستهلاك

ويمكن قياسه من خلال نصيب الفرد السنوي من إستهلاك الطاقة، حيث يقيس هذا المؤشر نصيب الفرد من الطاقة في بلد ما.

وتتمثل أهم مؤشرات الأنماط الإستهلاكية للتنمية المستدامة في:[2]

- **إستهلاك المادة:** وتقاس بمدى كثافة إستخدام المادة في الإنتاج، والمقصود بالمادة كل المواد الخام.
- **إستخدام الطاقة:** يتم قياسها بالإستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد بنسبة الطاقة المتجددة من الإستهلاك السنوي وكثافة إستخدام الطاقة.

---

[1] صائب الطويل، 2015، **التنمية المستدامة ومجالاتها**، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، ص ص76-77.

[2] جباري عبد الرزاق، 2014-2015، **آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2002**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص86.

- **إنتاج وإدارة النفايات:** وتقاس بكمية إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية، إنتاج النفايات الخطرة، إنتاج النفايات المشعة وإعادة تدوير النفايات.
- **النقل والمواصلات:** وتقاس بالمسافة التي يتم قطعها سنويا لكل فرد مقارنة بنوع المواصلات، بالإضافة إلى حجم الحظيرة الوطنية من وسائل النقل المتوفرة.

3. الموارد والآليات المالية

ويتم قياسها من خلال المؤشرات التالية:

- رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
- مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
- صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

الفرع الثاني: المؤشرات الإجتماعية

تتمثل المؤشرات الإجتماعية للتنمية المستدامة فيمايلي:

1. مكافحة الفقر

ويمكن رصد التقدم المحرز في هذا المؤشر من خلال:[1]

- **معدل البطالة:** وهو نسبة الأشخاص العاطلين عن العمل إلى مجموع القوى العاملة، ويبين هذا المؤشر جميع أفراد القوة العاملة غير الموظفين أو العاملين المستقلين كنسبة من القوة العاملة.
- **مؤشر الفقر البشري:** يتكون هذا المؤشر من ثلاثة أبعاد وهي حياة طويلة وصحية (وتقاس بنسبة مئوية من الناس الذين لم يبلغوا سن الأربعين)، المعرفة (الأمية)، توفر الوسائل الإقتصادية (يقاس بنسبة مئوية من الناس الذين لا يمكنهم الإنتفاع بالخدمات الصحية والمياه المأمونة، ونسبة الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من وزن ناقص بدرجة معتدلة أو شديدة).
- **السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني:** ويعبر عن النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني.

2. مؤشر الصحة العامة

يوجد إرتباط وثيق بين التنمية المستدامة والصحة، وضمان الرعاية الصحية من خلال تقديم الرعاية للسكان عن طريق توفير الغذاء الصحي، المياه النظيفة ومختلف الخدمات من صرف صحي، تعليم، حماية البيئة من التلوث والحماية الصحية.

وتتمثل أهم مؤشرات قياس مستوى الصحة المرتبطة بالتنمية المستدامة فيمايلي:[2]

---

[1] خامرة الطاهر، 2007، **المسؤولية البيئية الاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة-حالة سوناطراك-**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، ص42.

[2] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، 2009، **التنمية المستدامة: الإطارات والتطبيقات** (دولة الإمارات نموذجا) مركز الإمارات للدراسات والبحوث والإستراتيجية، الإمارات، ص29.

- حالة التغذية للأطفال.
- معدل وفيات الأطفال دون الخامسة.
- العمر المتوقع عند الولادة.
- النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لديهم مياه شرب نظيفة.
- النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لديهم مرافق كافية للصرف الصحي.
- النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لديهم مرافق الرعاية الصحية الأولية.
- تحسين ضد أمراض الطفولة المعدية.
- معدل إنتشار وسائل منع الحمل.

3. مؤشر تعزيز التعليم والوعي العام والتدريب

يعتبر التعليم عنصرا هاما لتحقيق التنمية المستدامة، وتتمثل المؤشرات الخاصة بقياس المستوى التعليمي من خلال:[1]

- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين.
- المعدل الإجمالي للإلتحاق بالمدارس الثانوية.

4. مؤشر الإسكان

يعد السكن اللائق أحد الشروط الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، فهو يساهم إسهاما كبيرا في جعل المستوطنات أكثر أمنا وعدالة وإنتاجية وصحة، وتتأثر الأحوال المعيشية خصوصا في المناطق الحضرية بالتركز السكاني المفرط، ونقص التخطيط للموارد المالية، والبطالة، ويتفاقم هذا الوضع نتيجة للهجرة المكثفة من الأرياف إلى المدن بصورة تساهم في إنتشار الأحياء الفقيرة والمستوطنات غير النظامية، ويرتبط سوء الأحوال المعيشية بكل من الفقر وإنعدام السكن وسوء الوضع الصحي والإستبعاد الإجتماعي (التهميش)، وإنعدام الإستقرار والأمن على صعيد الأسرة، والعنف، والتدهور البيئي، وإزدياد التعرض للكوارث، وبهذا التقييم للأحوال الإسكانية والمعيشية وضعت لجنة التنمية المستدامة مؤشر المساحة الأرضية للشخص الواحد، وهو مقياس رئيسي لتقييم التقدم المحرز فيما يرتبط بنوعية الإسكان، ويشكل هذا المؤشر جزءا من برنامج مؤشرات الإسكان التابع لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وإطار التقييم القطري الموحد.[2]

5. مؤشر النمو السكاني

يمثل النمو السكاني أهم العوامل المؤثرة على تحقيق التنمية المستدامة، ويمثل النمو السكاني إشارة مهمة في سياق سعي الدول في الحد من الفقر، تحقيق التقدم الإقتصادي، حماية البيئة والتحول

[1] صائب طويل، 2015، ص78.

[2] سايح بوزيد، 2012-2013، ص ص 102-103.

إلى الأنماط الأكثر إستدامة للإنتاج والإستهلاك، ثم أصبحت ظاهرة الإنتشار السكاني تشكل إتجاها مهيمنا في سياق النمو والتوزيع السكانيين، حيث يمكن أن ينتج عن النمو السكاني السريع ونزوح السكان والمعيشة غير القابلة للإستدامة وضغط زائد على البيئة، وخاصة في المناطق الحساسة إيكولوجيا.

وتتمثل المؤشرات الخاصة بالنمو السكاني والمرتبطة بالتنمية المستدامة فيمايلي:[1]

- مؤشر النمو السكاني.
- مؤشر سكان المستوطنات النظامية وغير النظامية.

6. مؤشر الأمن

يشكل منع الجريمة والعدالة الجنائية جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية، وكل من المجتمع المدني، سلامة الحكم، الديمقراطية، يعتمد على تعزيز العدالة بوصفها شرطا ضروريا للإستقرار الإجتماعي والأمن والسلام وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة الطويلة الأجل، والبيئة التي يسودها الأمن والإستقرار ضرورية لدعم أهداف القضاء على الفقر، الإستثمار الإقتصادي، والإشراف البيئي، المساواة بين الجنسين والمشاركة وتوفير السبل المستدامة لإكتساب الرزق.[2]

الفرع الثاني: المؤشرات البيئية

يتم من خلال هذه المؤشرات قياس مدى تأثير النمو الإقتصادي على الموارد الطبيعية والبيئة فيما يخص كل جوانبها، وتشمل المؤشرات البيئية العناصر التالية:

1. الغلاف الجوي

تشمل المسائل الجوية ذات العلاقة كلا من التغير المناخي، إستنفاد الأوزون، تلويث المياه بالمغذيات، ونوعية الهواء في المناطق الحضرية ومستويات الأوزون، وترتبط الآثار المترتبة على هذه المسائل بكل من صحة الانسان، التنوع الاحيائي، صحة النظم البيئية والأضرار الإقتصادية، وكثير من هذه الآثار بعيد الأجل وذو سمة عالمية وغير قابل للإزالة، وتؤثر عواقبها على الأجيال القادمة، وتوجد ثلاث مؤشرات رئيسية تتعلق بالغلاف الجوي، وهي:[3]

- إنبعاثات الغازات الدفيئة.
- إستهلاك المواد المستنفدة للأوزون.
- درجة تركيز ملوثات الهواء في البيئة الخارجية للمناطق الحضرية.

2. الأراضي

تركز المؤشرات المشمولة في موضوع الأراضي على كل من الزراعة، الغابات، التصحر والإنتشار

---

[1] أحمد لعمي وسايح بوزيد،2009، **دور التنمية الريفية في مكافحة الفقر**، الملتقى العلمي حول واقع التنمية الريفية في الجزائر، جامعة الأغواط، الجزائر، ص18.

[2] سايح بوزيد،2012-2013، ص103.

[3] سايح بوزيد، 2012-2013، ص105.

الحضري، وتتمثل هذه المؤشرات في الآتي:[1]

- مساحة الأراضي القابلة للزراعة والمخصصة لزراعة المحاصيل الدائمة.
- إستخدام الأسمدة، ومبيدات الآفات الحشرية.
- مساحة الغابات كنسبة مئوية من مساحة الأراضي.
- كثافة حصد الأخشاب.
- الأراضي المتأثرة بالتصحر.
- مساحة المستوطنات الحضرية النظامية وغير النظامية.

3. المياه العذبة

تشكل المياه العذبة أحد العناصر الأساسية لدعم الحياة البشرية والنظم الإيكولوجية والتنمية الإقتصادية، وهي مورد داعم لإمدادات المياه المنزلية، إنتاج الأغذية، مصائد الأسماك، الصناعة، توليد الطاقة الكهرومائية، الملاحة والسباحة الترويجية، وتشمل خدمات النظم الإيكولوجية للمياه العذبة، إنتاج الأغذية، الحد من أخطار الفيضانات، وتصفية الملوثات.[2]

وتتمثل مؤشرات المياه العذبة بجانبيها النوعي والكمي كما حددتها لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة:[3]

- **نوعية المياه:** وتقاس بتركيز الأكسجين المذاب عضويا ونسبة البكتيريا المعوية في المياه.
- **كمية المياه:** وتقاس من خلال كمية المياه السطحية والجوفية التي يتم إستنزافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية.

4. التنوع الحيوي

يعتبر التنوع الحيوي شرطا أساسيا لإستدامة التنمية، ويتم قياسه وفقا لمؤشرين رئيسيين هما:[4]

- **الأنظمة البيئية:** يتم قياسها بحساب نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية، وكذلك مساحة الأنظمة البيئية الحساسة.
- **الأنواع:** يتم حسابها بحساب الكائنات الحية المهددة بالإنقراض.

---

[1] مرزيق عاشور وبن ناقلة قدور، 2006، **من التنمية البشرية إلى التنمية المستدامة**، مداخلة في الملتقى الوطني حول: البيئة والتنمية المستدامة، يومي 6-7 جوان، المركز الجامعي يحي فارس، المدية، الجزائر،ص9.

[2] سايح بوزيد، 2012-2013، ص106.

[3] تي أحمد ورحال ناصر، 2008، **إدارة الطلب على المياه كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة: تجارب بعض الدول العربية**، المؤتمر العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، يومي 7-8 أفريل، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص410.

[4] راشي طارق، 2010-2011، **الإستخدام المتكامل للمواصفات العالمية(الايزو) في المؤسسة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة شركة مناجم الفوسفاط بتبسة-somiphos-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص43.

5. المياه البحرية والمناطق الساحلية

يعيش أكثر من ثلث سكان الكرة الأرضية في المناطق الساحلية، وبالتالي تتأثر معيشتهم وأوضاعهم البيئية، الإقتصادية والإجتماعية بحالة البحار والكائنات التي تعيش فيها، خاصة وأن النظام البيئي البحري يشكل عادة أهم وسائل كسب العيش لسكان المناطق الساحلية، وتتمثل أهم مؤشراتها في:[1]

- **المناطق الساحلية:** وتقاس بتركيز الطحالب في المياه الساحلية، ونسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية.
- **مصائد الأسماك:** وزن الصيد السنوي للأنواع التجارية الرئيسية.

الفرع الرابع: المؤشرات المؤسسية

تتمثل أهم المؤشرات المؤسسية لقياس التنمية المستدامة فيمايلي:[2]

1. الإطار المؤسسي

من الشروط اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة توفر الملائمة على صعيدي القانون والسياسات بوصفها الأدوات القانونية والسياسية إطارا مؤسسيا لتشجيع التنمية المستدامة وتنفيذها، ومن السمات الخاصة لهذه الصكوك إشتمالها على تكامل العوامل الإجتماعية والإقتصادية والبيئية، وتشير المؤشرات الأساسية التي يتضمنها الإطار المؤسسي إلى مدى إستعداد الدولة وإلتزامها بالتحول عن إتباع نهج قطاعي مجزأ إلى عملية متكاملة للتنمية المستدامة، والمؤشران المختاران هما:

- الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.
- تنفيذ الإتفاقيات العالمية المصادق عليها.

2. القدرة المؤسسية

ويقصد بها قدرة الدولة على تحقيق تقدم محرز في مايتعلق بالتنمية المستدامة تحددها إلى حد كبير قدرة شعب هذه الدولة وقدرة مؤسساتها، ويمكن أن تقاس قدرة الدولة بإمكاناتها البشرية والعلمية والتكنولوجية والتنظيمية والمؤسسية من حيث الموارد، وتتمثل المؤشرات الخاصة بالقدرة المؤسسية والتي تقيس إمكانية الوصول إلى المعلومات، والبنية الأساسية للإتصالات، والعلم والتكنولوجيا، والتأهب للكوارث الطبيعية والإستجابة لها فيما يلي:

- عدد أجهزة الراديو أو حسابات الأنترنت لكل 1000 فرد.
- خطوط الهاتف الثابت وأجهزة الهاتف المتحرك لكل 1000 فرد.
- الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- الخسائر البشرية والإقتصادية بفعل الكوارث الطبيعية.

[1] عبد الرزاق جباري، 2014-2015، ص 91.

[2] سايح بوزيد، 2012-2013، ص 107.

الفرع الخامس: المؤشرات التكنولوجية

تعد الإمكانيات التكنولوجية المتاحة داخل الدولة الركيزة الأساسية التي يتم الإعتماد عليها لتحديث وتطوير الإقتصاد، ووضع السياسات والإستراتيجيات التي يحتاج إليها لتحقيق التراكم في الإمكانيات التكنولوجية بما يسمح تحقيق التقدم التكنولوجي في الأجل الطويل لخدمة التنمية المستدامة، وعلى ضوء ذلك توجد عدة مؤشرات مساعدة في تحقيق ذلك نوجزها فيمايلي:[1]

– مؤشر تنافسية القطاع الصناعي.

– مؤشر الإنجاز التكنولوجي.

ويحتوي هذان المؤشران على عدة مؤشرات، بالإضافة إلى مؤشرات البحث والتطوير والتي يمكن الوصول إليها من خلال:

– عدد العلماء والمهندسين العاملين في مجال البحث والتطوير لكل 1000 نسمة.

– الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي، والمؤشرين السابقين يبينان حجم الموارد المخصصة للبحث والتطوير، وتتمثل المؤشرات التكنولوجية وطرق قياسها فيمايلي:[2]

1. مؤشر تنافسية القطاع الصناعي

ويتضمن هذا المؤشر مايلي:

– **مؤشر القيمة الصناعية المضافة للفرد:** يعبر عن حجم التصنيع الخاص بالدولة بالنسبة لحجم السكان بداخلها، مما يوفر تصورا مبدئيا حول الإمكانيات المتاحة داخل البلد.

– **مؤشر حجم الصادرات المصنعة للفرد:** يقيس مدى قدرة الدولة على إنتاج سلعا تنافسية يمكن تصديرها، وذلك بالنسبة لحجم السكان بداخلها، ويعكس هذا المؤشر أيضا قدرة القطاع الصناعي على متابعة التغييرات التكنولوجية وتطويرها في صورة سلع مصنعة يتم تصديرها.

– **مؤشر الكثافة الصناعية:** يعكس مدى مساهمة الأنشطة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك حجم مساهمة الأنشطة التكنولوجية المعقدة في القيمة المضافة، وتحديد درجة تأثير القطاع الصناعي على الأداء الإقتصادي.

– **مؤشر جودة الصادرات:** يعكس درجة مساهمة المنتجات المصنعة في الأنشطة التصديرية، ودرجة التعقيد التكنولوجي داخل تلك الصادرات.

---

[1] أبو السعود محمد سيد، 2010، **الإمكانيات التكنولوجية والنمو الإقتصادي**، مجلة جسر التنمية، العدد 95، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 5.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2004، مؤشرات التنمية المستدامة التكنولوجية التي طورتها الأمم المتحدة : www.sustainableasures.com (consulté le 25/03/2018, à 11:50 h).

2. مؤشر الإنجاز التكنولوجي

ويتضمن هذا المؤشر مايلي:

– **مؤشر القيام بالإبتكارات التكنولوجية:** ينقسم إلى مؤشرين فرعيين بهدف التعرف على المستوى السائد للإبتكارات داخل الإقتصاد، وهما:

- مؤشر عدد براءات الإختراع الممنوحة للفرد، وهو يعكس المستوى الحالي من أنشطة الإبتكارات داخل الدولة.
- مؤشر متحصلات التصاريح وحقوق الملكية للفرد، وهو يعكس حجم الإبتكارات السابقة للدولة التي لاتزال لها قيمة سوقية على المستوى الدولي.

– **مؤشر إنتشار الإبتكارات الحالية:** يقيس مدى إنتشار وتوظيف التكنولوجيا الحديثة بأشكالها المتنوعة داخل دول العالم وينقسم هذا المؤشر بدوره إلى:

- عدد مضيفي الأنترنت للفرد وهو ما يعكس إنتشار الأنترنت مدى إمتلاك الدولة والأدوات الخاصة بعصر المعلومات.
- نصيب الصادرات من السلع والمنتجات ذات التكنولوجيا من إجمالي الصادرات السلعية.

– **مؤشر إنتشار الإبتكارات القديمة:** ويتضمن مؤشرين فرعيين هما:

- حجم إنتشار الهواتف الأرضية والمحمولة.
- حجم إستهلاك الكهرباء للفرد.

– **مؤشر بناء مهارات رأس المال البشري:** وينقسم إلى مؤشرين وهما:

- متوسط عدد سنوات الدراسة للسكان في سن 15 عاما فأكثر داخل الدولة.
- إجمالي معدلات الإلتحاق في التعليم العالي.

المطلب الثالث: معوقات التنمية المستدامة

توجد عدة عوائق تحول دون تحقيق التنمية المستدامة تتضمن مجموعة من العوامل الإجتماعية، الإقتصادية، البيئية، التكنولوجية والسياسية، وتتمثل أهم هذه المعوقات فيمايلي:[1]

– طبيعة النظام السياسي القائم الذي يقوم بدور كبير في إبراز البعد التنموي، من خلال إستحداث العديد من المتغيرات في كافة مجالات الحياة، وذلك بالإستعمال الجيد والعقلاني للموارد الطبيعية المتاحة.

– الحروب الداخلية وإنعدام الإستقرار وغياب الأمن، مما يؤدي إلى إستنزاف موارد مالية كبيرة.

– ضعف الإمكانيات التقنية والخبرات الفنية، مما أثر سلبا على خطط التنمية، وسبب إتساع فجوة المعرفة بين الدول المتقدمة والدول العربية النامية.

[1] حجاب محمد منير، 2009، **الإعلام والتنمية الشاملة**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، ص ص 60-61.

- تدني الأوضاع الإقتصادية وإنتشار البطالة وضعف التنمية الإقتصادية.
- النمو السكاني الكبير الذي يزيد عن 3% أي أكثر من 11 مليون نسمة.
- الفقر وتراكم الديون التي تستنزف أكثر من نصف الدخل العمومي.
- عدم الرغبة في العمل بجد وبإخلاص وتفضيل المصالح الخاصة على المصالح العامة.
- عدم القابلية لإستيعاب أساليب إنتاجية جديدة ومتطورة.
- عدم إشراك المواطن في تجسيد برامج التنمية التي تخدم مختلف القطاعات الموجودة في المجتمع.
- الديون الداخلية والخارجية المستحقة على الدولة، فالديون لها تأثير كبير في عرقلة بعض البرامج والمشاريع التنموية، فالدولة تسعى جاهدة إلى تسديد الديون بالرغم من وجود بعض المشاكل في التنمية.

خلاصة

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل تتضح أهمية التنمية المستدامة كنموذج تنموي تسعى إلى تطبيقه مختلف دول العالم النامية والمتقدمة، فهي عملية تهدف إلى تسخير كافة الإمكانيات والطاقات المتوفرة في جميع المجالات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية في خدمة التنمية، والتي تسمح بتلبية إحتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية إحتياجاتها، بالإضافة إلى خلق توازن بين مختلف أبعادها المتعددة والمتشابكة والمتداخلة مع بعضها البعض في إطار تفاعلي يتسم بالتنظيم والترشيد.

من هذا المنطلق، تسعى الحكومات إلى تحقيق التنمية المستدامة، من خلال العمل على تكييف مخططاتها التنموية وإصلاحاتها الإقتصادية والإجتماعية بما يتماشى ومبادئها، الأمر الذي يتطلب حسن تسيير وتوجيه عملية تمويل هذه المخططات وفق ضوابط التنمية المستدامة، مما يستدعي بالضرورة العمل على تخفيض المخصصات المالية الموجهة للمجالات المستنفذة للموارد الطبيعية.

في هذا السياق، تعتبر سياسة الإنفاق الحكومي من أهم السياسات المالية خاصة الإستثمارية منها التي تهدف الدولة من خلالها إلى تحقيق التنمية المستدامة، عن طريق ترشيد النفقات الإستثمارية وتوجيه هذه الأخيرة إلى القطاعات المهمة المنتجة التي تهدف إلى تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية من جهة، وحماية البيئة وإستدامتها من جهة أخرى.

الفصل الثالث:

دراسة قياسية تحليلية لدور الإنفاق الحكومي الإستثماري في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

المبحث الأول: الإنفاق الحكومي الإستثماري في الجزائر.

المبحث الثاني: التنمية المستدامة في الجزائر.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لدور الإنفاق الحكومي الإستثماري في تحقيق الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة.

تمهيد:

يحظى قطاع المحروقات بمكانة هامة في الجزائر، حيث غالبا ما يرتبط وضع الإقتصاد الجزائري بأسعار البترول، الأمر الذي جعل الإستقرار الإقتصادي مرهونا بتقلبات الأسعار، وأدى إلى تعرض الإقتصاد الجزائري للصدمات الخارجية، نتيجة الإعتماد الكبير على الفوائض النفطية في تمويل السياسات التنموية الرامية إلى إنعاش الإقتصاد الوطني، والتأثير بشكل إيحابي على المتغيرات الإقتصادية الكلية لضمان إستدامة نموه.

من هذا المنطلق، إتبعت الحكومة الجزائرية مع مطلع الألفية الثالثة سياسة إنفاق توسعية لتدارك التأخر الحادث في التنمية الموروث عن الأزمات الإقتصادية، المالية، السياسية وكذا الأمنية التي مرت بها البلاد، بالإضافة إلى بعث حركية الإستثمار والنمو من جديد، التخفيف من الإختلالات المختلفة واالنهوض بالواقع الإقتصادي والإجتماعي في البلاد.

في هذا الإطار، إعتمدت الحكومة سياسة إنفاقية توسعية لتحسين الوضع الإقتصادي المتدهور المترتب عن برامج التصحيح الهيكلي، ومواجهة مختلف التحديات التنموية حتى تتمكن من مواكبة التطورات العالمية على جميع الأصعدة، وقد تجسدت هذه السياسة التنموية في برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي فالبرنامج التكميلي لدعم النمو، برنامج توطيد النمو الإقتصادي وبرنامج توطيد النمو الحالي.

لذلك سنقوم في هذا الفصل بدراسة الإنفاق الحكومي الإستثماري في الجزائر ومدى مساهمته في تحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الأول: الإنفاق الحكومي الإستثماري في الجزائر

يعد الإنفاق الحكومي الإستثماري أحد أهم أقسام الإنفاق الحكومي في الجزائر، والذي يتضمن بشكل أساسي الإنفاق على البنى التحتية، المشاريع الإنتاجية، بالإضافة إلى الإستثمار في رأس المال البشري، الأمر الذي إنعكس إيجابا على التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر.

المطلب الأول: تعريف الإنفاق الحكومي الإستثماري في الجزائر وأقسامه

يتم التطرق في هذا المطلب لتعاريف الإنفاق الحكومي الإستثماري وأقسامه في الجزائر كمايلي:

الفرع الأول: تعريف الإنفاق الحكومي الإستثماري (نفقات التجهيز) في الجزائر

للإنفاق الحكومي الإستثماري أونفقات التجهيز في الجزائر عدة تعاريف نذكر منها مايلي:

- الإنفاق الحكومي الإستثماري: وهو ذلك الإنفاق الذي يتولد عنه زيادة في الناتج الوطني الإجمالي (PNB)، وبالتالي إزدياد ثروة البلاد، ويطلق على نفقات الإستثمار إسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الإستثمار[1]، وتتكون هذه النفقات من الإستثمارات الهيكلية، الإقتصادية، الإجتماعية والإدارية والتي تعتبر مباشرة بإستثمارات منتجة، ويضاف لهذه الإستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية، وتخصص للقطاعات الإقتصادية للدولة (القطاع الصناعي والفلاحي).[2]
- الإنفاق الحكومي الإستثماري: هو كل النفقات المسجلة في الميزانية العامة للدولة، على شكل برامج وتنفيذ بإعتماد الدفع، وهي أيضا تلك النفقات التي لها طابع الإستثمار الذي يتولد عنه إزدياد الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي إزدياد ثروة البلاد.[3]
- الإنفاق الحكومي الإستثماري: هي نفقات الإستثمار ذات الطابع الإستثماري الذي يتولد عنها إرتفاع الناتج الوطني، وهي مخصصة للقطاعات العمومية، حيث يتم توزيعها حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة من أجل تجهيزها بالوسائل الضرورية بما يتماشى مع الأهداف الوطنية.[4]

إن تمويل نفقات الإستثمار يتم من قبل الخزينة العمومية للدولة بنفقات نهائية، كما قد يتم تمويلها بنفقات مؤقتة في شكل قروض وتسبيقات الخزينة أو من البنك أي من خلال رخص التمويل.[5]

---

[1] طاوش قندوسي، 2013-2014، **تأثير النفقات العمومية على النمو الإقتصادي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص48.

[2] بن نوار بومدين،2010-2011، **النفقات العامة على التعليم: دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر1980-2008**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص36.

[3] المادة 06 من القانون رقم90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

[4] إيمان بوعكاز، 2015-2016، **أثر الإنفاق العمومي على النمو الإقتصادي: دراسة قياسية على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2011**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ص251.

[5] طاوش قندوسي، 2013-2014، ص48.

فهذا النوع من الإنفاق يتميز بإنتاجية كبيرة كونه يؤدي إلى زيادة حجم التجهيزات الموجودة بحوزة الدولة، وهذا ما أكده الإقتصادي البريطاني" جون مينارد كينز" الذي برهن أنه في فترة الركود الإقتصادي تتدخل الدولة من خلال نفقات الإستثمار، التي تساهم في إعادة التوازن الإقتصادي العام، من خلال أثر مضاعف الإستثمار، فعند تبني الدولة إستثمار ما (بناء طريق سريع مثلا) خلال فترة ركود إقتصادي فإن هذا الإنفاق الإستثماري سيساهم في خلق دخول جديدة، من خلال توزيع الأجور على العمال والقيام بطلبات المواد الأولية لدى الموردين وبالتالي يزداد النشاط الإقتصادي.[1]

الفرع الثاني: أقسام الإنفاق الحكومي الإستثماري (نفقات التجهيز) في الجزائر

يوزع الإنفاق الحكومي الإستثماري (نفقات التجهيز) على ثلاث أبواب:[2]

أ. العناوين: يقسم الإنفاق الحكومي الإستثماري إلى ثلاثة عناوين (أبواب)، وهي:

- الإستثمارات التي تنفذ من طرف الدولة، وتتمثل في النفقات التي تستند إما إلى أملاك الدولة أو إلى المؤسسات العمومية.
- إعانات الإستثمار الممنوحة من طرف الدولة.
- النفقات الأخرى.

ب. القطاعات: يُجمع الإنفاق الحكومي الإستثماري في عناوين حسب القطاعات كمايلي:

المحروقات، الصناعات التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت الأساسية الإقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الإجتماعية والثقافية، المباني ووسائل التجهيز.

هذا، وقد يضم القطاع عدد معين من الوزارات.

ج. الفصول والمواد: تقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد، حيث تكون بطريقة أكثر وضوح ودقة، وذلك حسب مختلف النشاطات الإقتصادية، والتي تمثل هدف برنامج الإستثمار، حيث أن كل عملية تكون مركبة من قطاع، قطاع فرعي، فصل ومادة، كأن نقول مثلا العملية رقم 2423 فهي تشمل على:

- القطاع 2: الصناعات التحويلية.
- القطاع الفرعي 24: التجهيزات.
- الفصل 242: الصلب.
- المادة 2423: التحويلات الأولية للمواد.

[1] عدة أسماء، 2015-2016، **أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير تخصص إقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران2، الجزائر، ص 40.

[2] طاوش قندوسي، 2013-2014، ص49.

المطلب الثاني: الإنفاق الحكومي الإستثماري في ظل البرامج التنموية

تم إقرار أربع برامج تنموية كان لهم دافعا قويا للنشاط الإقتصادي ومن ثم رفع معدلات النمو الإقتصادي، والتي نوجزها فيمايلي:

الفرع الأول: برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (المخطط الثلاثي) 2001-2004

أقر برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي في أفريل 2001، وهو عبارة عن مخصصات مالية موزعة خلال الفترة الممتدة بين سنتي (2001-2004) بنسب متفاوتة، وتبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دج، أي ما يقارب 7 مليار دولار، وهو يعتبر برنامجا ضخما قياسا بإحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000، والمقدر بـ 11.9 مليار دولار، وقد جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية التي بدأت الجزائر في إنتهاجها في شكل توسع في الإنفاق الحكومي مع بداية تحسن وضعيتها المالية قصد تنشيط الإقتصاد الوطني، ويهدف هذا البرنامج إلى:[1]

- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة.
- خلق مناصب عمل والحد من البطالة.
- دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

1. مضمون برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي

يندرج هذا البرنامج ضمن برامج الإصلاح الذاتية التي إعتمدتها الجزائر من أجل إسترجاع التوازنات الإقتصادية الكبرى، والموجهة أساسا لتحسين العمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية، تعزيز الخدمات العمومية في عدة ميادين، تحسين الإطار المعيشي للسكان وتنمية الموارد البشرية، ولقد تزامنت هذه العمليات مع إتخاذ مجموعة من الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية الإنتاجية الوطنية، وبلغ عدد المشاريع المدرجة ضمن هذا البرنامج حوالي16063 مشروع موزعة كالآتي:[2]

[1] بودخدخ كريم، 2009-2010، ص208.

[2] الوثيقة الصادرة عن رئاسة الحكومة والمتعلقة ببرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي:
www.cg.gov.dz/dossier/plan-relane.htm (consulté le 24/03/2018).

الجدول رقم (01): التوزيع القطاعي لمشاريع برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي.

القطاع	عدد المشاريع
الري، الفلاحة والصيد البحري	**6312**
السكن والعمران والأشغال العمومية	**6316**
تربية، تكوين، تعليم عالي وبحث علمي	**1369**
هياكل قاعدية شبانية وثقافية	**1269**
أشغال عمومية وهياكل إدارية	**982**
إتصالات وصناعة	**623**
صحة، بيئة ونقل	**653**
حماية إجتماعية	**223**
طاقة ودراسات ميدانية	**200**

المصدر: حصيلة برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي:

www.cg.gov.dz/psre/bilan-psre.htm (consulté le 24/03/2018).

من خلال الجدول يظهر أنه تمت برمجة عدد كبير من المشاريع شملت ميادين عديدة، وهو يعبر عن رغبة الدولة في بعث النشاط الإقتصادي من خلال تحفيز المشاريع الإستثمارية الكبرى.

أما المخصصات المالية لمخطط دعم الإنعاش الإقتصادي فلقد وزعت بالأساس على خمس قطاعات ممثلة في الدول التالي:

الجدول رقم (02): المخصصات المالية لمشاريع برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي.

القطاع:	المبلغ (مليار دج)	النسبة (%)
دعم الإصلاحات	45	8.6
دعم الإنتاج	65.3	12.4
التنمية المحلية	114	21.7
تدعيم الخدمات العامة وتحسين مستوى المعيشة	201.5	40.1
تطوير الموارد البشرية	90.2	17.2

المصدر:

Programme de soutien à la relance économique à court et moyen terme 2001-2004.

من خلال الجدول يظهر أنه تم تخصيص أكبر مبلغ من هذا البرنامج لقطاع الخدمات العامة نظرا للظروف الصعبة التي كان يعاني منها الإقتصاد الجزائري في فترة التسعينات من تدهور في البنى التحتية،

كما إهتمت الدولة بمجال التنمية المحلية نظرا لما لأهميته الكبيرة في تحسين الظروف الإجتماعية وتدعيم التنمية الإقتصادية.

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي (2005-2009)

خلال الفترة 2005-2009 تم إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو، وكذا برنامجي "الجنوب" و"الهضاب العليا" بتمويل من الميزانية قيمته 200 مليار دولار خصصت أساسا لإعادة التوازن الإقليمي، من خلال تطوير شبكة الطرق والسكك الحديدية وتحديثها، والتخفيف من المشاكل في مجال الموارد المائية وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين فيما يتعلق بالسكن والحصول على الرعاية الطبية والتكفل بالإحتياجات المتزايدة في مجال التربية والتعليم العالي والتكوين، وكذا تطوير الخدمات العامة وتحديثها.[1]

1. مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو

يعد البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي البرنامج الأكثر أهمية من بين البرامج الأربع، حيث يعتبر برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر الإقتصادي من حيث قيمته، والتي بلغت 55 مليار دولار أي ما يقارب مبلغ 4202.7 مليار دج، ويشمل هذا البرنامج في مضمونه خمسة محاور رئيسية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (03): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي.

القطاع	المبلغ (مليار دج)	النسبة (%)
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الإقتصادية	377.2	8
تطوير الخدمات التكنولوجية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيا الإتصال	50	1.2
المجموع	**4202.7**	**100**

المصدر:

www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/prog.croissance.pdf (consulté le 21/03/2018).

من خلال الجدول يتضح أنه تم التركيز على محورين رئيسيين، يتمثل المحور الأول في تحسين ظروف المعيشة من خلال توفير السكن، تدعيم قطاع التربية الوطنية، التعليم العالي والتكوين المهني، تأهيل المرافق الصحية، الرياضية والثقافية، أما المحور الثاني فيتعلق بتطوير المنشآت الأساسية المتمثلة في قطاع

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تقرير حول تنفيذ العمل الوطني في مجال الحكومة، نوفمبر2008،الجزائر، ص13 .

النقل، الأشغال العمومية وتهيئة الإقليم، كونها تمثل دعما وحافزا قويا للإستثمار والتنمية الإقتصادية، وبذلك يكون هذا البرنامج يهدف إلى إستكمال المشاريع التي إعتمدت فيه لدعم النمو، وبنفس الوتيرة تم توجيه جزء هام من إستثمارات هذا البرنامج للهياكل القاعدية التي بدأ في إنجازها ولم تستكمل بشكلها النهائي نظرا لكبرها وتنوعها.

الفرع الثالث: برنامج توطيد النمو الإقتصادي (2010-2014)

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي إنطلقت قبل 10 سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي التي تمت مباشرته سنة 2001، وخصصت له من النفقات ما يقدر بـ 286 مليار دج خلال الفترة الممتدة ما بين 2010 و 2014[1]، لتعزيز الجهود التي تشرع فيها قبل عشر سنوات لدعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية، هدف هذا البرنامج إلى:[2]

- تعميق تنوع الإقتصاد الوطني وتنافسيته.
- تحضير إندماج كامل للإقتصاد الوطني في الإقتصاد العالمي بشكل أمثل.
- القضاء على البطالة من خلال خلق 3 ملايين منصب عمل.
- دعم التنمية البشرية وتأهيلها.
- تحسين ظروف العيش الريفي.
- ترقية إقتصاد المعرفة.
- تحسين مناخ الإستثمار ومحيطه.
- تطوير المحيط الإداري، القانوني والقضائي للمؤسسة.
- تحسين المحيط المالي للمؤسسة.
- مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي.
- تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية.

1. مضمون برنامج توطيد النمو الإقتصادي

برنامج توطيد النمو الإقتصادي أو مايعرف بالمخطط الخماسي الثاني 2010-2014 هدف إلى تطوير ستة قطاعات خصص لها مبلغ مالي قدره 20412 مليار دج أي ما يقارب 286 مليار دولار، بما في ذلك الغلاف الجوي للبرنامج السابق[3]، والجدول التالي يوضح حجم البرامج الإستثمارية الخاصة بكل قطاع:

---

[1] بيان إجتماع مجلس الوزراء: برنامج التنمية الخماسي (2010-2014):
//193.194.78.233.photos/ gov/ proar.pdf ?php ESSID=05fdf.04a 7e 542a 67 fdao.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، 16 أكتوبر 2010، ص51.

[3] بن مالك عمار ودهان محمد، جوان 2017، **دور الإستثمارات العمومية في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر للفترة 2001-2014**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 1، العدد4، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، ص143.

الجدول رقم (04): مضمون برنامج توطيد النمو الإقتصادي.

القطاعات وفروعها	المبالغ (مليار دج)	النسبة (%)
التنمية البشرية: التربية، التعليم العالي، السكن، الصحة، المياه، التضامن، الشؤون الدينية، الرياضة، الطاقة، التجارة.	10122	49.5
المنشآت الأساسية: الأشغال العمومية: الطرق، الموانئ، المطارات. النقل: السكك الحديدية، المحطات الجديدة. تهيئة الإقليم: المدن الجديدة.	6448	31.5
تحسين الخدمة العمومية: العدالة، المالية، التجارة، العمل.	1666	8.16
التنمية الإقتصادية: الملاحة والصيد البحري، المؤسسات الصغيرة، تحديث المؤسسات العمومية.	1566	7.7
مكافحة البطالة.	360	1.8
البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإتصال.	250	1.2
المـــجـــمـــــوع	**20412**	**100**

المصدر: مصالح الوزير الأول، **ملحق بيان السياسة العامة أكتوبر 2010**، الملحق رقم2: قوائم برنامج التنمية الإقتصادية 2010-2014، ص6.

مما سبق يتجلى لنا أن الجزائر إنتهجت هذه البرامج لتدارك التأخر المترتب عن الأزمة الإقتصادية المالية والسياسية التي مرت بها البلاد لاسيما ما يتعلق منها بالنمو الإقتصادي، التنمية الشاملة، زيادة الدخل الوطني، تحسين المؤشرات الإقتصادية...الخ، وذلك بالبحث عن دفع عجلة الإستثمار في كل القطاعات الحساسة مع ربط علاقة تكامل بينها، إن تدعيم المشاريع الوطنية وتمويل التنمية الإقتصادية في الجزائر إعتمدت على إحتياطات الصرف الأجنبية منذ سنة 2000، كما عرف تطورا من 2001-2014.[1]

<u>الفرع الرابع: برنامج توطيد النمو الحالي (2015- 2019)</u>

لقد باشرت الحكومة الجزائرية خلال الفترة الأخيرة عددا من الإصلاحات والمبادرات الرامية بشكل خاص إلى تنويع الإقتصاد، تحسين مناخ الأعمال، تعزيز الأمن الطاقوي، حماية البيئة وتطوير فروع الإقتصاد الأخضر، حيث خصصت له من النفقات ما يقدر بـ 22.100 مليار دج خلال الفترة الممتدة

[1] بن مالك عمار ودهان محمد، 2017، ص144.

مابين 2015 و2019[1]، لتعزيز الجهود التي شرع فيها لدعم التنمية الإقتصادية، الإجتماعية والبيئية، ويهدف هذا البرنامج إلى:[2]

- تطوير إيرادات الجباية العادية لتتمكن من تغطية الجزء الأكبر من نفقات التسيير.
- تجنيد موارد إضافية ضرورية في السوق المالي الداخلي.
- مراجعة طريقة تحديد سعر النفط.
- رسم سياسة موازنة ترتكز على الفعالية والمردودية والآداء في إطار الحوكمة الإقتصادية الجديدة.
- عصرنة الإدارة من خلال تكوين الموارد البشرية.
- الإنتقال إلى التعاملات الإلكترونية بين الدولة والأفراد والمؤسسات الخاضعة للضريبة والتي تخص المتعاملين الإقتصاديين في قطاعات التوزيع، الخدمات والصناعة بالخصوص.
- ضمان نسبة نمو منتظمة للناتج المحلي الخام في مستوى 6.5% ما بين سنتي 2020 و2030.
- الرفع من مستوى الناتج المحلي الخام حسب الفرد ومضاعفته بـ 2.3 مرة.
- مضاعفة حصة الصناعة حسب القيمة المضافة من 5.3% في سنة 2015 للناتج المحلي الخام إلى 10% في آفاق 2030.
- عصرنة القطاع الفلاحي للسماح بتحقيق الأمن الغذائي.
- تنويع الصادرات التي تسمح بدعم تمويل النمو الإقتصادي المتسارع.
- تحرير الإستثمار الخاص عبر تحولات وتغييرات هيكلية دافعة ومحفزة للنمو.
- إعتماد سياسة داعمة للفاعلية الطاقوية وتطوير الطاقات المتجددة التي تسمح بتوفير فائض إنتاج محروقات قابل للتصدير.
- تسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات في القطاعات الفلاحية، الصناعية والخدمات.
- تحسين ظروف العيش الريفي.
- يهدف إلى تطوير القطاعات الرئيسية للإقتصاد الأخضر بالأخص الزراعة، المياه، إعادة تدوير وإسترجاع النفايات، الصناعة والسياحة خصص لها مبلغ 22.100 مليار دج أي ما يعادل 280 مليار دولار.

والجدول التالي يوضح حجم البرامج الإستثمارية الخاصة بكل قطاع:

[1] https://giem.kantakji.com/article/details/ID/1120 (Consulté le 16/04/2018).

[2] ايكو ألجيريا، نموذج النمو الجديد للحكومة :

www.eco-algeria.com/content (consulté le 16/04/2018).

الجدول رقم (05): مضمون برنامج توطيد النمو الحالي.

القطاعات وفروعها	المبالغ (مليار دج)
تجديد قناة المياه الصالحة للشرب من مفترق الطرق سويسي تلّي إلى قاعة العلاج القديمة بـ تقديدين على مسافة 1800 م/ط.	8.321
إنجاز شبكة التطهير بحي 117 مسكن وحي 153 مسكن غرب وغلانة على مسافة 2450 م/ط.	16.215
إنجاز طريق حضري بحي 40 مسكن على مسافة 350 م/ط.	3.500
إنجاز طريق يربط برج سليمان بـ مازر الزاوية على مسافة 3 كم.	26.911
إتمام التهيئة الحضرية بالشارع الرئيسي بـ تقديدين.	12.058
تجديد شبكة التطهير بحي النسيم والعراق على مسافة 3000 م/ط.	29.944
إنجاز طرق حضرية بحي النسيم على مسافة 2.5 كم.	19.644

المصدر: برنامج توطيد النمو الإقتصادي، 2015-2019 :

www.apc-djamaa.com (consulté le 26/04/2018).

مما سبق يتجلى لنا أن الجزائر إنتهجت هذا البرنامج لإستكمال برامج الإصلاحات الرامية إلى عصرنة وتطوير القطاعات الرئيسية لاسيما ما يتعلق منها بجانب الأشغال العمومية والنقل وتهيئة الإقليم مما يساعد على التقدم نحو التنمية الإقتصادية، الإجتماعية والبيئية، إلا أنه يجب تعزيز هذه المبادرات وربطها فيما بينها بشكل أفضل في إطار إستراتيجية وطنية للنهوض بالإقتصاد الأخضر، تشجيع أنماط مستديمة للإنتاج والإستهلاك مع المساهمة في إيجاد الثروات ومناصب الشغل، ويجب أن ترتكز هذه الإستراتيجية على مقاربة معتمدة على الرهانات المحلية ويكون بمقدورها الإستجابة لتحديات الإستدامة البيئية.

المطلب الثالث: هيكل الإنفاق الحكومي الإستثماري في الجزائر

يتكون هيكل الإنفاق الحكومي الإستثماري في الجزائر(نفقات التجهيز)، وحسب الملحق بقانون المالية 2017، من إستثمارات منفذة من طرف الحكومة، دعم إستثماري ونفقات رأسمالية آخرى، وهذا التصنيف يسمح بإعطاء صورة أكثر وضوحا لتأثير نشاط الدولة الإستثماري، ويتضمن هيكل الإنفاق الحكومي الإستثماري في الجزائر القطاعات التالية:[1]

- الصناعة .
- الفلاحة والري.
- دعم الخدمات المنتجة.

[1] الجريدة الرسمية رقم 77، قانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2017.

- المنشآت القاعدية الإقتصادية والإدارية.
- التربية والتكوين.
- المنشآت القاعدية الإجتماعية والثقافية.
- دعم الحصول على سكن.
- مواضيع مختلفة.
- المخططات البلدية للتنمية.
- دعم النشاط الإقتصادي (تخصيصات لحسابات الخاص وخفض نسب الفوائد).
- إحتياطي النفقات غير المتوقعة.
- تسوية الديون المستحقة على الدولة.
- المساهمة الإستثنائية للميزانية لفائدة الصندوق الوطني للتأمينات.

المطلب الرابع: تحليل تطور هيكل الإنفاق الإستثماري الحكومي في الجزائر

تسعى الجزائر جاهدة لتطوير منشآتها وهياكلها من أجل التوسع في نشاطاتها الإقتصادية المختلفة، في هذا المطلب سوف نتبع تطور هيكل نفقات الإستثمار(نفقات التجهيز) في الجزائر خلال فترة الدراسة و ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (06): تطور هيكل نفقات الإستثمار في الجزائر في الفترة1990-2016. **مليار دج**

السنـــــة	نفقات الإستثمار (مليار دج)	معدل نمو نفقات الإستثمار(%)	نسبة نفقات الإستثمار إلى الإنفاق الإجمالي(%)
1990	47.70	-	34.95
1991	58.30	22.22	27.49
1992	144	47.00	34.28
1993	185.21	28.62	38.86
1994	235.92	27.38	41.66
1995	2860	21.23	37.65
1996	174.03	-39.15	24.02
1997	201.60	15.84	23.86
1998	211.90	5.11	24.19
1999	187	-11.75	19.44
2000	321.90	72.14	27.32
2001	357.40	11.03	27.05
2002	452.90	26.72	29.21
2003	553.60	22.23	31.58
2004	640.70	15.73	33.87
2005	806.90	25.94	39.32
2006	1015.10	25.80	41.38
2007	1434.60	41.33	46.15
2008	1973.30	37.55	47.08
2009	1946.30	-1.37	45.84
2010	1807.9	-7.11	40.47
2011	1974.36	9.21	33.73
2012	2233.96	13.15	31.16
2013	1892.60	-15.28	31.42
2014	2493.90	31.77	35.73
2015	3039.30	81.86	39.70
2016	3176.80	85.56	41.49

المصدر: - الديوان الوطني للإحصائيات.

- بنك الجزائر: التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي2015، ص159.

من خلال الجدول نلاحظ تغير في الإنفاق الإستثماري (نفقات التجهيز) في الجزائر من فترة لآخرى، وذلك تبعا للسياسة الإنفاقية المتبعة من طرف الدولة، حيث عرف الإنفاق الإستثماري إرتفاعا كبيرا من 47.40 مليار دج سنة 1990 إلى 211.90 مليار دج سنة 1998، نتيجة لمختلف الإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية مثل الشروع في تنفيذ إجراءات التخلي عن سياسة الدعم وتحرير الأسعار وتجميد الأجور، وفتح المجال للقطاع الخاص، إبتداءا من برنامج الإنعاش الإقتصادي سنة2001 وبرنامج دعم النمو الإقتصادي، حيث إستعاد الإنفاق الإستثماري نموه ليرتفع من 357.4 مليار دج سنة 2001 إلى 1946.3 مليار دج سنة 2009 بمعدل نمو 50.4%، وذلك بسبب الإهتمام الكبير بمشاريع البنية التحتية وتحفيز المشاريع الإستثمارية العمومية الكبرى، كما عرفت نفقات التجهيز إتجاها تصاعديا إبتداءا من سنة 2009 إلى غاية سنة 2016، وذلك راجع إلى إرتفاع النفقات المخصصة لقطاع السكن، وكذلك نفقات البنية التحتية الإقتصادية والإدارية، كما عرفت أيضا النفقات الخاصة بالبنية التحتية الإجتماعية والثقافية إرتفاعا، وتجدر الإشارة إلى أن الإرتفاع في نفقات الإستثمار بداية من سنة 2001 كان أهم عامل لإرتفاع مستوى النشاط الإقتصادي في قطاعات البناء والأشغال العمومية وكذا قطاع الخدمات التي أدت إلى إرتفاع النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات.

المبحث الثاني: التنمية المستدامة في الجزائر

للجزائر إمكانيات ضخمة من الموارد الطبيعية التي تشكل عنصرا هاما في إثراء الإقتصاد الجزائري ودعم برامج التنمية المستدامة، إلا أن تسيير هذه الموارد وتنميتها كان له أثر واضح على السياسة التنموية وخاصة في ظل التوجهات الحالية نحو النمو المستدام.

المطلب الأول: مؤشرات قياس التنمية المستدامة في الجزائر

على الرغم من تعدد مؤشرات قياس التنمية المستدامة ، إلا أنه نظرا لعدم توفر المعطيات سوف يتم عرض البعض منها فقط، والمتعلقة بالجوانب الإقتصادية، الإجتماعية، البيئية والمؤسساتية.

1. الجانب الإقتصادي

لتقييم واقع التنمية الإقتصادية المستدامة نعتمد على المؤشرات التالية:

أ. مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

يعد هذا المؤشر من أكثر المؤشرات إستخداما في التقارير الدولية والإقليمية لقياس مستوى التنمية وتقييم الإستدامة، والجدول الموالي يبين تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر:

الجدول رقم (07): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2015.

السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2015
النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.	-1.7	1.9	2.4	4.5	1.8	1.8

المصدر: البنك الدولي:

http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&series=NY.GDP.PCAP.PP.C.D&country= (consulté le 15/04/2018).

من خلال الجدول نلاحظ أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد عرف تزايدا إنطلاقا من سنة 1995، وسجل أعلى نسبة سنة 2005 التي تمثل سنة بداية البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي الذي ركز أساسا على تحسين ظروف معيشة السكان، وذلك راجع إلى إرتفاع معدل النمو الإقتصادي، نتيجة سياسة الإنفاق التوسعية المنتهجة في الجزائر، بسبب إرتفاع مداخيل المحروقات التي مثلت 87.5% من النفقات الجارية سنة 2013[1]، والتي كان لها أثر إيجابي على حجم الإستهلاك والنشاط الإقتصادي على المدى المتوسط.

ب. مؤشر نسبة الإستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي

يساعد هذا المؤشر في قياس النمو الرأسمالي في الإقتصاد الوطني، وتطور حجم تراكم رأس المال فيه، والجدول الموالي يبين نسبة الإستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2015:

الجدول رقم (08): نسبة الإستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2015.

السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2015
نسبة الإستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي	28.6	30.9	23.6	31.7	41.4	51.1

المصدر: البنك الدولي:

http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&series=NE.GDI.TOTL.ZS&country= (consulté le 15/04/2018).

[1] التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2014 :

www.bank-of-algeria.dz/html/communicat_mo3.htm (Consulté le 15/04/2018).

من خلال الجدول نلاحظ إرتفاع نسبة الإستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990- 2015، نظرا لإستغلال العوائد النفطية بشكل مستمر بعد إرتفاع أسعار النفط في مطلع الألفية في القيام بالعديد من الإستثمارات في إطار العديد من البرامج التنموية، والتي وجهت أساسا إلى قطاع البناء والأشغال العمومية، وذلك راجع إلى تحرك الإقتصاد الوطني في إتجاه النمو غير المتوازن، بسبب إنجاز مشاريع البنية الأساسية لقطاع رأس المال الإجتماعي وما يرتبط به من بنية إقتصادية وخدمات إجتماعية بدون أن يكون هناك مخطط دقيق للتحكم في التأثيرات التخصصية للإستثمارات على قطاعات الإنتاج.

2. الجانب الإجتماعي

لتقييم واقع التنمية الإجتماعية المستدامة نعتمد على المؤشرات التالية:

أ. مؤشر التنمية البشرية: وهو مؤشر حديث نسبيا لجأ إليه برنامج الأمم المتحدة عام 1990، ويعتبر من أهم مؤشرات قياس التنمية المستدامة في المجال الإجتماعي، والجدول الموالي يوضح تطور قيمة هذا المؤشر في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1990 و2016:

الجدول رقم (09): مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 1990- 2016.

السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2016
مؤشر التنمية البشرية	0.537	0.564	0.602	0.733	0.677	0.736	0.748

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقارير التنمية البشرية:
http://www.un.org/ar/esa/hdr/hdr.shtml (consulté le 15/04/2018).

من خلال الجدول يتضح أن الجزائر حققت تقدما ملحوظا على مستوى التنمية البشرية، ويتجلى هذا التحسن بوضوح بعد سنة 2000، نتيجة إرتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهو ما مكن الجزائر من تحقيق عوائد مالية مرتفعة ساعدت بصورة كبيرة في تمويل برامج التنمية الكبرى، وما نتج من إرتفاع في الإستثمارات العمومية، وبالتالي التحسن في الخدمات التعليمية والصحية وزيادة نسب التشغيل وإرتفاع مداخيل الأسر، وكل هذه العوامل ساعدت في تحسن مستويات التنمية البشرية في الجزائر.

ب. التعليم: حظي قطاع التعليم في الجزائر بإهتمام كبير في إطار مختلف برامج التنمية الوطنية منذ الإستقلال، حيث يضمن الدستور الجزائري أحقية وإلزامية ومجانية التعليم حتى سن 16 سنة، وقد حظي التعليم الأولوية في إنفاق الدولة، حيث خصصت الجزائر 19.6% من ميزانية الإستثمار لقطاع التعليم سنة 2009 كما شكل الإنفاق على التعليم ما نسبته 5.8 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2006- 2009، الأمر الذي إنعكس إيجابا على معدل الإلمام بالقراءة والكتابة الذي بلغ نسبة 72.6% سنة 2012، وهو مايدل على تحسن وضعية هذا القطاع.[1]

[1] برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية، 2015:
http://www.un.org/ar/esa/hdr/hdr.shtml (consulté le 15/04/2018).

إلا أنه على الرغم من الجهود المبذولة لاتزال أنظمة التعليم غير قادرة على مسايرة التطورات العالمية الحاصلة، وخاصة فيما يتعلق بإدماج تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في أساليب التدريس، بالإضافة إلى عدم ملائمة مخرجات التعليم لمتطلبات سوق العمل في المجال التقني، وتركيزها على الكم بدل النوع.

ج. الصحة: حاولت الجزائر منذ إستقلالها توفير حاجيات سكانها في مجال الصحة، وتتميز منظومة الصحة بسيطرة القطاع العمومي، الذي يعد الإطار الأساسي الذي يوفر العلاج، من خلال تسخير جميع الوسائل الكفيلة بحماية الصحة وترقيتها، حيث بلغ حجم الإنفاق على هذا القطاع ما يقدر بـ 3.9% من الناتج الداخلي الخام سنة 2011[1]،الأمر الذي أدى إلى تحسن الحالة الصحية للسكان في الجزائر بسبب إنخفاض معدل الوفيات وتحسن في الظروف المعيشية، حيث إنخفض عدد الوفيات من الرضع لـ 1000 من المواليد من 34 رضيعا سنة 2005 إلى 17 رضيعا سنة 2012، كما إنخفض عدد الوفيات من الأطفال دون سن الخمس سنوات لـ 1000 من الأطفال من 34 طفلا سنة 2005 إلى 17 طفلا سنة 2012، إلا أنه رغم الجهود المبذولة تتميز الرعاية الصحية في الجزائر بعدم إنتظامها وضعف قدرات المنظومة الصحية.

د. الفقر: يعتبر الفقر من أبرز المشاكل الإقتصادية والإجتماعية التي تهدد إستقرار الجزائر، وقد ساهم تنفيذ الإصلاحات الإقتصادية في الثمانينات وبرنامج التعديل الهيكلي في التسعينات في تفاقم ظاهرة الفقر، وتدهور الأوضاع الإجتماعية للفئات الضعيفة، في ظل التحول من نظام إقتصادي إشتراكي إلى نظام إقتصادي تحكمه قواعد السوق ويضبطه قانون المنافسة، مع وجود جهاز إنتاجي ضعيف أثر سلبا على مستوى معيشة المواطنين، والجدول الموالي يبين تطور نسبة الفقر في الجزائر خلال الفترة 1999- 2006:

الجدول رقم (10): نسبة الفقر في الجزائر خلال الفترة 1999- 2006.

السنة	1999	2000	2004	2005	2006
نسبة الفقر	23.35	22.98	18.15	16.60	18.95

المصدر:

Nations Unies Conseil National Economique et Social en coopération avec le Programme pour le développement (2008) Rapport National sur Le Développement Humain- Algérie, p: 40.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الفقر في الجزائر قد تراجعت بشكل ملحوظ خلال الفترة، ويعود هذا التراجع في مستويات الفقر إلى إرتفاع سعر النفط، الذي سمح بتمويل المزيد من المشاريع الحكومية،

[1] برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية، 2015:
http://www.un.org/ar/esa/hdr/hdr.shtml (consulté le 15/04/2018).

وكذلك بفضل الآليات والسياسات والإستراتيجيات التي إعتمدتها الجزائر في مكافحة الفقر منذ مطلع الألفية، إلا أن النتائج المحققة تبقى ضعيفة مقارنة بحجم الإمكانيات المرصودة، فالجزائر لا تزال تحتل المرتبة 83 عالميا حسب دليل التنمية البشرية لسنة 2015[1]، فتركيز الإهتمام على زيادة الإنفاق في زيادة الخدمات والرعاية والرفاهية الإجتماعية يشكل جانبا من جوانب التنمية إلا أنه لا يمثل التنمية الشاملة والمستدامة.

هـ. البطالة: تمثل ظاهرة البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه الجزائر، فلقد أدى تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي على سوق العمل في الجزائر إلى تفاقم ظاهرة البطالة بين الشباب وحاملي الشهادات، حيث تقدر نسبة العاملين إلى مجموع السكان بـ 45.6% سنة 1995، كما أن التشغيل أصبح في غالب الأحيان يظفي عليه الطابع المؤقت، حيث أن الإستقرار في مناصب الشغل بدأ يتقلص تدريجيا، حيث قدرت نسبة التشغيل غير المستقر بـ % 29.5 سنة 2012[2]، وقد شهدت الفترة 2006- 2014 إنخفاضا في معدلات البطالة، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (11): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2006- 2016.

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل البطالة	12.3	13.8	11.3	10.2	10.0	10.0	11.0	9.8	10.6	11.2	10.5

Source: www.ONS.dz (consulté le 26/04/2018).

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة البطالة قد إنخفضت مقارنة مع السنوات الماضية، وذلك راجع للإستقرار الأمني والسياسي الذي ساد بالجزائر، حيث إنخفضت إلى 11.3% سنة 2008 مقارنة بالسنوات السابقة، ويرجع هذا الإنخفاض إلى برامج الدولة وتدخلها في أسواق العمل عن طريق عقود التوظيف وبرامج التشغيل في إطار برنامج الإنعاش الإقتصادي وبرنامج دعم النمو سنة 2009، لتعرف معدلات البطالة إرتفاعا بداية من سنة 2012 وإستمرت في الإرتفاع لتصل سنة 2015 إلى 11.2 %، لتنخفض سنة 2016 لتصل إلى 9.9 %، ويعود هذا التراجع إلى الدور الكبير الذي تقوم به كل من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المُصغّر والوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب العمل.

3. الجانب البيئي

لمعرفة واقع التنمية المستدامة في الجزائر من الناحية البيئية نعتمد عمى المؤشرات التالية:

[1] هيئة الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، 2015:
www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr14.pdf (Consulté le 15/04/2018).

[2] هيئة الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، 2015:
www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr14.pdf (Consulté le 15/04/2018).

أ. متوسط نصيب الفرد من إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون

يعد هذا المؤشر من بين أهم المؤشرات التي توضح مدى الإهتمام بالجانب البيئي، والجدول الموالي يبين متوسط نصيب الفرد من إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون خلال الفترة 1990- 2015:

الجدول رقم (12): متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون خلال الفترة 1990- 2015.

السنة / المؤشر	1990	1995	2000	2005	2010	2015
متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون	3	3.3	2.8	3.2	3.3	3.5

المصدر: بيانات البنك الدولي:

http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&series=AG.LND.AGRI.ZS&country= (consulté le 16/04/2018).

من خلال معطيات الجدول يتضح أن إرتفاع متوسط نصيب الفرد من إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، الناتج عن إستهلاك الطاقة، نظرا لدور قطاع المحروقات كمحرك الإقتصاد الوطني، والإرتباط الوثيق بين طبيعة النظام الإقتصادي الدولي وإستنزاف موارد الدول النامية، وهو ما أدى إلى توجه الإستراتيجية الطاقوية الجزائرية نحو زيادة معدلات إنتاج المحروقات لتلبية متطلبات التنمية الإقتصادية وسداد إلتزاماتها الخارجية، ونظرا للآثار البيئية الخطيرة للصناعة البترولية ذات التأثير السلبي المباشر على البيئة والصحة العمومية فإن تكلفة تدهور البيئة تقدر بـ 3.6 % من الناتج المحلي الإجمالي، وهي متعلقة بالخسائر الإقتصادية الناتجة عن إنخفاض قيمة الموارد الطبيعية، وتراجع السياحة الدولية وفقدان الحياة الصحية.

ب. نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي

يعد هذا المؤشر من بين أهم المؤشرات التي توضح مدى تضرر البيئة من الملوثات الناتجة عن الأنشطة الإقتصادية المختلفة، والجدول الموالي يبين نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي خلال الفترة 1990- 2014:

الجدول رقم (13): نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي خلال الفترة 1990- 2014.

السنة / المؤشر	1990	1995	2000	2005	2010	2014
نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي	16.2	16.6	16.8	17.3	17.4	42.9

المصدر: بيانات البنك الدولي، على الرابط:

http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&series=AG.LND.AGRI.ZS&country=consulté le (16/04/2018).

من خلال الجدول السابق يتضح أن الأراضي الزراعية لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من مساحة الأراضي، والتي عرفت تحسنا مستمرا، حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2014، نتيجة المجهودات المبذولة لإستصلاح الأراضي والنهوض بالقطاع الزراعي.

4. الجانب المؤسسي

يحتل كل من قطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات مكانة هامة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، الأمر الذي جعل السلطات الجزائرية توليه إهتماما كبيرا، من خلال تدعيم الإستثمار العمومي في البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، مما أدى إلى تحسن بعض المؤشرات المتعلقة بهذا المجال ولو بشكل طفيف، حيث إرتفع مؤشر إنتشار الهاتف النقال إذ بلغ نسبة 97.90%، وذلك على حساب الهاتف الثابت الذي لم تبلغ كثافته سوى 13.35% فقط، مع العلم أن عدد المشتركين في شبكة الهاتف النقال يعد أحد أبرز مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات تطورا في الجزائر.

المطلب الثاني: معوقات التنمية المستدامة في الجزائر

قصد الوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة، فإن الجزائر عمدت إلى إستخدام مجموعة من الأدوات والوسائل تعتبر إطارا عاما للإنطلاق والتفكير، مستعينة في ذلك بتنظيمات قانونية، وإجراءات إقتصادية وإجتماعية، يمكن من خلالها تحقيق ثغرات كثيرة في مجالات التنمية المستدامة آخذة في الحسبان كل نقاط القوة والضعف، إلا أن مجموعة من المعوقات تحول دون تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ولعل من أهمها ما يلي:

- تذبذب معدلات النمو الإقتصادي، نظرا لإرتباطها بتقلبات أسعار البترول بالنسبة للمحروقات، والظروف المناخية بالنسبة للقطاع الفلاحي.
- تدهور القطاع الصناعي، وعدم مساهمته في النمو الإقتصادي.

– تدهور الظروف الإجتماعية بعد إقرار خوصصة المؤسسات العمومية.[1]
– العولمة وآثارها التي تحد من إمكانية تحقيق التنمية المستدامة في البلد.
– ظاهرة الفساد التي تقف عائقا أمام الجهود الرامية لتحقيق الإستدامة.
– عدم الإستقرار وغياب الأمن.
– مشكلة الفقر وزيادة حدة البطالة.
– إستمرار الإزدياد السكاني، وزيادة الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية.
– تلوث الجو والهواء وتراكم النفايات بشكل مُزعج.
– إستمرار ظاهرة الجفاف وزيادة التصحّر والترمّل.
– النقص الحاد من الموارد المائية وتلوثها، نذرة الأراضي الصالحة للإستغلال في النشاطات الزراعية المختلفة، ونقص الطاقة المتجددة في بعض المناطق.
– حداثة تجربة المجتمع المدني، وعدم مشاركته الفعالة في وضع وتنفيذ إستراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة.[2]

المطلب الثالث: جهود الجزائر في مجال التنمية المستدامة

خلال السنوات الأخيرة وضعت الجزائر آليات مؤسسية وقانونية ومالية وداخلية لضمان إدماج البيئة والتنمية في عملية إتخاذ القرار، منها على الخصوص كتابة الدولة للبيئة ومديرية عامة تتمتع بالإستقلال المالي والسلطة العامة، والمجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة، وهو جهاز للتشاور المتعدد القطاعات ويرأسه رئيس الحكومة، والمجلس الإقتصادي والإجتماعي الوطني، وهو مؤسسة ذات صيغة إستشارية، وقد تم إنجاز العديد من الأعمال المهمة في إطار مجهودات التنمية خلال السنوات الأخيرة، التي تدخل ضمن تطبيق جدول أعمال القرن 21، أعطت نتائج جديدة بالإعتبار في العديد من الميادين، منها على الخصوص محاربة الفقر، السيطرة على التحولات الديمغرافية والحماية والإرتقاء بالوقاية الصحية، وتحسين المستوطنات البشرية، والإدماج في عملية إتخاذ القرار المتعلق بالبيئة، وقد لوحظ مع ذلك أن معوقات كبيرة منها على الخصوص صعوبات تمويلية ومشاكل ذات صلة بالتمكن من التكنولوجيا وغياب أنظمة الإعلام الناجعة، قد أدت إلى الحد من مجهودات الجزائر من أجل تطبيق جدول أعمال القرن 21.[3]

والجدول التالي يوضح البيانات والمعلومات المتوفرة، والخاصة بالتحولات الديمغرافية والإستدامة، التي تعتبر جيّدة جدا في الجزائر وكذلك تلك المتعلقة بالصحة:

[1] مراد ناصر، 2010، ص ص 142–134.
[2] سايح بوزيد، 2012–2013، ص 441.
[3] مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبورغ 2002، ص65.

الجدول رقم (14): التحولات الديمغرافية والإستدامة في الجزائر.

جـيـــدة	بعض البيانات الجيدة ولكنها ناقصة.	هـزيـــلة
– محاربة الفقر. – تغيير أنماط الإستهلاك. – مستوطنات بشرية. – التخطيط والإدارة المتكاملة للموارد الأرضية. – محاربة إزالة الغابات. – محاربة التصحر. – الإستغلال المستدام للأجيال. – دعم التنمية الزراعية والريفية المستدامة. – البيوتكنولوجيا. – المحيطات، البحار، المناطق الساحلية ومواردها. – نفايات خطيرة. – التربية والتوعية العامة والتدريب.	– إدماج الإشكالية البيئية والتنمية في عملية إتخاذ القرار. – حماية الجو. – الحفاظ على التنوع البيولوجي. – المواد الكيمياوية السامة. – المزارعون. – الموارد والآليات المالية. – التكنولوجيا والتعاون وبناء القدرات. – العلم في خدمة التنمية المستدامة. – التعاون الدولي من أجل بناء القدرات. – الصكوك القانونية الدولية. – الإعلام من أجل إتخاذ القرارات.	– التعاون والتجارة الدوليان. – الحفاظ على التنوع البيولوجي. – المزارعون. – الترتيبات المؤسسية الدولية.

المصدر: بوزيان الرحماني هاجر، ورقة بحثية بعنوان: التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير، المركز الجامعي بخميس مليانة، ص05.

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر حققت نتائج جيدة في مجال محاربة الفقر وتغيير أنماط الإستهلاك، بالإضافة إلى التربية والتوعية العامة والتدريب، في حين حققت نتائج جيدة لكنها ناقصة خاصة في مجال حماية الجو، التكنولوجيا والتعاون وبناء القدرات.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لدور الإنفاق الحكومي الإستثماري في تحقيق الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة.

تتطلب دراسة دور سياسة الإنفاق الحكومي الإستثماري في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر خلال فترة الدراسة حصر عدد من المتغيرات التابعة ومتغير مستقل إستنادا إلى النظرية الإقتصادية، فمن خلال تحليلها بالإعتماد على أحد أساليب الإقتصادي القياسي، وهو النموذج اللوغاريتمي وسنحاول تقديم تفسير عقلاني للظاهرة المدروسة.

المطلب الأول: دور الإنفاق الحكومي الإستثماري في تحقيق البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة

تعد سياسة الإنفاق الحكومي أحد السياسات الإقتصادية الرامية إلى تحقيق النمو الإقتصادي، فبعدما تسببت تداعيات تدهور العائدات النفطية نهاية الثمانينات في تأزم الوضعية المالية للجزائر، الأمر الذي تطلب إجراء إصلاحات هيكلية رافقها تقليص كبير في حجم الإنفاق الحكومي بشقيه الإستهلاكي والإستثماري إلى غاية الثلاثي الأخير لسنة 1999، الذي شهد إرتفاعا في أسعار المحروقات تم إستغلالها في بعث النشاط الإقتصادي، من خلال زيادة الإنفاق الحكومي الإستثماري في تطوير وتحسين البنية التحتية وبعض القطاعات الحيوية كقطاع المحروقات.

ولتوضيح دور الإنفاق الحكومي الإستثماري في تحقيق البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة، يمكن الإعتماد على مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي يعد من أهم المؤشرات الإقتصادية لقياس التنمية المستدامة، أما المؤشرات الأخرى التي تم التطرق إليها في الجانب النظري فلم يتم إدراجها بسبب عدم توفر المعطيات الخاصة بها.

في هذا السياق، يمكن كتابة النموذج الذي يعبر عن العلاقة بين الإنفاق الحكومي الإستثماري ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على الشكل التالي:

$$GDPPC_t = \beta_0 + \beta_1 GIE_t + U_t.$$

أما الصيغة اللوغاريتمية فتكتب على الشكل التالي:

$$L\ GDPPC_t = \beta_0 + \beta_1\ L\ GIE_t + U_t.$$

حيث:

GIE_t: الإنفاق الحكومي الإستثماري.

$GDPPC_t$: نصيب الفرد من االناتج المحلي الإجمالي في الفترة t.

U_t: حد الخطأ.

وبافتراض تحقق الفرضيات الكلاسيكية المتمثلة فيما يلي:

$$U_t \rightarrow N(0, \delta^2)$$

$(U_t U_s) = 0 \qquad / s \neq t$
$E(U_t^2) = \delta^2$
$E(U_t X_t) = 0$

وبإستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية توصلنا إلى النتائج التالية:

$$L\,GDPPC_t = 5.64 + 0.35\,L\,GIE_t.$$
$$(20.16)* \qquad (8.09).$$

$R^2 = 0.73$ $\qquad$ $N = 26$
$DW = 1.45$ $\qquad$ $F = 65.47$

* القيم بين قوسين تعبر عن قيمة t.

من خلال نتائج التقدير المتوصل إليها يظهر أن النموذج السابق ذو صيغة دالية مقبولة إحصائيا؛ لأن معنوية الثابت β_0 والعامل المفسر كبيرة، كما أن قيمة معامل التحديد R^2 تدل على أن 73% من التغيرات التي تحدث في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ناتجة عن العامل المفسر، كما أن قيمة إحصاءة " داربن– واتسون" تقع في منطقة لا يمكن الحكم فيها على وجود إرتباط ذاتي للأخطاء من عدمه.

أما فيما يخص صلاحية النموذج من الناحية الإقتصادية يظهر من خلال النتائج المتحصل عليها أن إشارة المتغير المستقل تتوافق مع النظرية الإقتصادية، فحدوث تغير بـ مقدار 1% في الإنفاق الحكومي يترتب عنه حدوث تغير مقداره 35% في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، غير أن الإرتفاع الكبير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي راجع إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي القطري بمعدلات تفوق بكثير معدل النمو السنوي للسكان، نتيجة الزيادة الكبيرة في العوائد النفطية، فرغم تبني الجزائر لبرنامج إصلاح إقتصادي شامل أدى إلى حدوث تحسن ملحوظ في معظم المؤشرات الكلية إلا أنه يلاحظ محدودية تأثير الإنفاق الحكومي الإستثماري على النمو الإقصادي المستدام، وعدم تصحيح هيكل الإنتاج، نظرا لتحرك الإقتصاد الوطني في إتجاه النمو الغير متوازن، بسبب إنجاز مشاريع البنية الأساسية لقطاع رأس المال الإجتماعي وما يرتبط به من بنية إقتصادية وخدمات إجتماعية دون أن يكون هناك مخطط للتحكم لتأثير هذا الإنفاق الحكومي الإستثماري على القطاعات الإنتاجية.

من جهة أخرى، أدى الإرتفاع الكبير للإنفاق الحكومي الإستثماري الذي فاق الطاقة الإستيعابية الإستثمارية المرتبطة بحجم الإمكانيات الداخلية الواقعية إلى عدم القدرة على تنفيذ العديد من المشاريع التنموية المبرمجة ضمن المخططات التنموية المبرمجة منذ مطلع الألفية، وعليه يمكن أن الإقتصاد الجزائري لا يزال يعاني من إختلالات هيكلية وتركيب قطاعي غير متوازن يعتمد على القطاع الإستخراجي.

المطلب الثاني: دور الإنفاق الحكومي الإستثماري في تحقيق البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة

كان للأزمة التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات خاصة في بعدها الإقتصادي بالغ الأثر السلبي على الجانب الإجتماعي، فسياسات تحرير الأسعار ورفع الدعم عن السلع الأساسية بداية من سنة 1992 فضلا عن السياسة التقشفية التي قلّصت من التخصيصات المالية العمومية للقطاعات الإجتماعية، شكلت السبب الرئيسي لإنتشار ظاهرة الفقر المتعدد الأبعاد المادية منها وغير المادية، شرعت على إثرها الجزائر مع بداية الألفية الثالثة في التوسع في الإنفاق العام تمحورت أهدافه الإجتماعية في تحسين الظروف المعيشية للسكان وتحقيق الخدمة العمومية معتمدة في ذلك على العوائد النفطية.

في هذا الإطار، أدت جهود التنمية التي بدلت في السنوات الأخيرة نتيجة إرتفاع المداخيل البترولية وتمويلها لمختلف البرامج المسطرة في إطار برنامج الإنعاش الإقتصادي وبرنامج دعم النمو وكذلك البرنامج الخماسي الذي خصص 49.5% من الغلاف المالي للتنمية البشرية إلى تحسن مؤشرها وإنخفاض مؤشر الفقر البشري بشكل كبير مقارنة بالسنوات الماضية، وذلك راجع إلى:

- إهتمام الدولة بقطاع التعليم، فلقد كان لمجّانِية التعليم دورا كبيرا في تزايد عدد المتمدرسين في الأطوار الثلاثة.
- الإهتمام بمجالات الصحة والسكن وتحسين مستوى معيشة السكان.
- تدخل الدولة من خلال الشبكة الإجتماعية لمساعدة الفئات المحرومة.
- القيام بعدة مشاريع تنموية كبرى لبناء منشآت قاعدية جديدة وتطوير البنية التحتية الموجودة والإهتمام بالأرياف ودعم القطاع الفلاحي من أجل خلق توازن جهوي على مستوى النشاطات الإقتصادية.

أما فيما يخص دراسة مدى مساهمة الإنفاق الحكومي الإستثماري في تفعيل البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة فيتم بالإعتماد على النموذج الموالي الذي يقيس إرتباط مؤشر التنمية البشرية الذي يعبر عن مدى توجيه الموارد المالية للدولة بإتجاهها والإنفاق الحكومي الإستثماري.

$$HDI_t = \beta_0 + \beta_1 GIE_t + U_t .$$

أما الصيغة اللوغاريتمية فتكتب على الشكل التالي:

$$L\ HDI_t = \beta_0 + \beta_1\ L\ GIE_t + U_t .$$

حيث:

GIE_t: قيمة الإنفاق الحكومي الإستثماري في الفترة t.

HDI_t: مؤشر التنمية البشرية.

U_t: حد الخطأ.

وبإفتراض تحقق الفرضيات الكلاسيكية وبإستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية توصلنا إلى النتائج التالية:

$$L\,HDI_t = -0.84 + 0.06\;L\,GIE_t .$$
$$(-33.36) \qquad (17.35)$$

$R^2 = 0.92$ $\qquad$ $N = 26$

$DW = 1.61$ $\qquad$ $F = 301.08$

من خلال نتائج التقدير المتوصل إليها يظهر أن معنوية الثابت β_0 والعامل المفسر كبيرة، كما أن قيمة معامل التحديد R^2 تدل على أن 92 % من التغيرات التي تحدث في مؤشر التنمية البشرية ناتجة عن العامل المفسر، بالإضافة إلى إحصاءة " داربن– واتسون" تدل على عدم وجود إرتباط ذاتي للأخطاء.

أما فيما يخص صلاحية النموذج من الناحية النظرية يظهر من خلال النتائج المتحصل عليها أن النموذج الرياضي المتوصل عليه مقبول، فالعلاقة الطردية القوية بين الإنفاق الحكومي الإستثماري ومؤشر التنمية البشرية مردُّها سعي الدولة في إطار برامجها التنموية إلى تحسين المرافق الإجتماعية وخدمات التعليم والصحة والإمداد بالمياه لمختلف النشاطات التنموية، بالإضافة إلى تحسين تكنولوجيا المعلومات والإتصال وبلوغ الإستقرار السكاني مما ساهم في تحسين مستوى المعيشة.

إلاّ أنه رغم الجهود المبذولة لا تزال أنظمة التعليم غير قادرة على مواكبة التطورات الحاصلة فيما يتعلق بإدماج تكنولوجيا المعلومات والإتصال، فضلا عن عدم ملائمة مخرجات التعليم لمتطلبات سوق العمل، نظرا للتركيز على الكم بدل النوع، أما فيما يتعلق بالقطاع الصحي فالتوسع الكمي على حساب النوعية حال دون الوصول إلى الأهداف المسطرة، بسبب غياب النمو المستمر في القطاعات الإنتاجية العمومية، الأمر الذي يبقي عدد مناصب الشغل المستحدثة ضعيفة خاصة وأن معظم مناصب الشغل مؤقتة.

أما بالنسبة للفقر الذي يعتبر أكبر عائق لتحقيق التنمية البشرية المستدامة، فرغم الإعتمادات الكبيرة المخصصة للقطاعات الإجتماعية ضمن مختلف البرامج الإستثمارية إلاّ أن النتائج المحققة تبقى ضعيفة، نتيجة لعدة عوامل أهمها ظاهرة الإستقطاب السكاني التي تواجه تحقيق التوازن التنموي، نظرا للتمركز الكبير للسكان في المدن الكبرى الذي أدى إلى الضغط على مختلف المرافق، وكذا الإنتشار السكاني في تجمعات سكانية صغيرة لا تستقطب أنشطة إقتصادية وإجتماعية وإستغلال الفرص الإستثمارية في إستيعاب العمالة المتوفرة والقضاء بذلك على العديد من المشاكل الإجتماعية وفي مقدمتها الفقر.

ومن خلال ما سبق يتضح عدم كفاية الجهود المبذولة لتحسين مؤشرات التنمية البشرية، نظرا لمحدودية الإنتقال نحو النموذج القائم على توسيع خيارات الأفراد وقدراتهم.

المطلب الثالث: دور الإنفاق الحكومي الإستثماري في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة

تم توجيه معظم الإنفاق الحكومي الإستثماري في إطار المخططات التنموية التي تمت برمجتها إلى تحسين البنية التحتية والإستثمار في قطاع الطاقة الذي يعد المصدر الأول لإنبعاثات غازات الإحتباس الحراري، مما كان له الأثر المباشر في التدهور البيئي.

ولتوضيح العلاقة بين إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الذي يعتبر أحد أهم الغازات الدفيئة المسببة للتغير المناخي بالإنفاق الحكومي الإستثماري نعتمد على النموذج الذي يعطى في صيغته الرياضية على الشكل التالي:

$$CO_{2\,t} = \beta_0 + \beta_1\, GIE_t + U_t .$$

أما الصيغة اللوغاريتمية فتكتب على الشكل التالي:

$$L\,CO_{2\,t} = \beta_0 + \beta_1\, L\,GIE_t + U_t .$$

حيث:

GIE_t: الإنفاق الحكومي الإستثماري في الفترة t.

$CO_{2\,t}$: إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.

U_t: حد الخطأ.

وبإفتراض تحقق الفرضيات الكلاسيكية للنموذج القياسي وبإستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية توصلنا إلى النتائج التالية:

$$L\,CO_{2\,t} = 16.23 + 0.14\, L\,GIE_t .$$
$$(281.75) \qquad (15.80)$$

$R^2 = 0.91$ $\qquad$ $N = 25$

$DW = 1.60$ $\qquad$ $F = 249.71$

فيما يخص صلاحية النموذج من الناحية النظرية يظهر من خلال النتائج المتحصل عليها أن نتائج القياس مقبولة، فهناك علاقة بين إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون وإستهلاك الطاقة في مشاريع البنية التحتية وكذا الإستهلاك في قطاع المحروقات كمحرك للإقتصاد الوطني، وخاصة في ظل التوسع في إنتاج الطاقة الأولية، نتيجة توجه الإستراتيجة الطاقوية نحو زيادة الإنتاج لتلبية الإحتياجات الوطنية من الطاقة من جهة، والإرتباط الوثيق بين طبيعة النظام الإقتصادي الدولي وإستنزاف موارد الدول النامية من جهة أخرى، بالإضافة إلى سعي الدولة لتوفير الطاقة بمختلف أشكالها وبالأخص الطاقة الكهربائية لتحسين مستوى معيشة السكان، لذلك تعمل الدولة الجزائرية على إدماج البعد البيئي في التخطيط التنموي، من خلال

تخصيص نفقات إستثمارية للمشاريع البيئية، منها ما يرمي للحد من الإجهاد البيئي وتحقيق معايير حماية البيئة وفقا للمتطلبات المحلية والدولية، في حين يهدف بعدها الآخر إلى التأثير في البيئة الطبيعية.

إلاّ أنه على الرغم من المجهودات المبذولة فإن الجزائر لا تزال تواجه العديد من التحديات يمكن تلخيصها في مايلي:

- ضعف التنسيق القطاعي وعدم إعتبار البيئة مدخلا أساسيا في صياغة الخطط الإنمائية.
- الإفتقار إلى سياسات قطاعية واضحة للحد من التلوث البيئي.
- ضعف الإطار القانوني لحماية البيئة.
- عدم القدرة على تحقيق نظام طاقوي مستدام، من خلال توجيه الإنفاق الحكومي إلى الإستثمار في مشاريع الطاقات المتجددة.

خلاصة

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل إتضحت أهمية الإنفاق الحكومي الإستثماري كأحد الأدوات الإقتصادية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، من خلال توفير الشروط اللازمة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي والحفاظ على البيئة، لذلك تسعى الجزائر جاهدة لتحسين المؤشرات الإقتصادية، الإجتماعية، البيئية، التقنية والمؤسساتية للتنمية المستدامة، عن طريق توجيه نفقاتها الإستثمارية نحو توسيع القاعدة الإنتاجية وتطوير رأس المال البشري، بالإضافة إلى توسيع إستعمال تكنولوجيا الإعلام والإتصال الأمر الذي ينعكس إيجابا على الإقتصاد الوطني والبنيان الإجتماعي، في حين تعاني الأنظمة البيئية من مشاكل عديدة، إلا أنه رغم الجهود المبذولة تبقى النتائج المحققة دون المستوى المطلوب، وهو ما يتطلب المزيد من الإهتمام والتنسيق بين مختلف القطاعات المعنية لتحقيق الأهداف المنشودة.

خاتمة

تعد التنمية المستدامة النموذج التنموي البديل لنموذج الحداثة، والذي يسمح بتحقيق التوازن بين الأبعاد الإقتصادية، الإجتماعية وضمان إستمرار توازن النظام البيئي، وهو ما يمكن من مراعاة مستجدات الإقتصاد العالمي وقيوده الخارجية، وإستشراف الآفاق المستقبلية المرتبطة بإقتصاديات الموارد.

من بين السياسات الهامة التي يُعتمد عليها في تحقيق التنمية المستدامة سياسة الإنفاق الحكومي الإستثماري، التي تُمكّن من تحقيق وبناء إقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية من جهة، وتحقيق تنمية متوازنة إقليميا وجهويا من جهة آخرى.

من هذا المنطلق، قمنا في هذا البحث بدراسة دور سياسة الإنفاق الحكومي الإستثماري في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، بالإعتماد على نموذج قياسي يوضح نوع العلاقة بينهما وقوتها، لتقييم مختلف المجهودات المبذولة في هذا الإطار، والتي تم تأطيرها ضمن مختلف المشاريع التنموية المبرمجة في إطار المخططات التنموية المتعاقبة، بهدف تنمية الإقتصاد الوطني وتحسين المستوى المعيشي للأفراد والحفاظ على البيئة.

نتائج الدراسة

من خلال الإجابة على الفرضيات، وما تم دراسته في الجانب النظري والتطبيقي تمكنا من الوصول إلى النتائج التالية:

نتائج الدراسة النظرية

- تعد التنمية المستدامة النموذج التنموي الذي يسمح بتحقيق التوازن بين كل من التنمية الإقتصادية والإجتماعية والحفاظ على البيئة.
- التنمية المستدامة هي نموذج تنموي طويل الأمد يتطلب القيام بإصلاحات متكاملة ومتجانسة، إحداث جملة من التغييرات الهيكلية والبنيوية في الإقتصاد وإستغلال الموارد المتاحة إستغلالا عقلانيا ورشيدا.
- تعد سياسة الإنفاق الحكومي الإستثماري من أهم أدوات السياسة المالية، التي تهدف الدولة من خلالها إلى تحقيق سياساتها وبرامجها التنموية، معالجة الإختلالات الناتجة عن الدورة الإقتصادية والتأثير على المتغيرات الإقتصادية كالطلب الكلي، حجم التشغيل، حجم الدخل وغيرها.
- تؤثر سياسة الإنفاق الحكومي الإستثماري بشكل كبير على العديد من المتغيرات الإجتماعية كالتشغيل، الفقر، المستوى التعليمي، السكن والصحة.
- يعتبر الإنفاق الحكومي على المشاريع الإنتاجية، بنى تحتية وهياكل قاعدية الأكثر تأثيرا على النمو الإقتصادي بشكل إيجابي، سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر.
- تقوم النفقات الإستثمارية بدور هام ومحوري في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال الآثار الإيجابية المترتبة عنها التي تؤدي إلى زيادة الطلب الفعال الذي يساهم في تحريك العرض الكلي وإحداث تغييرات جوهرية في الجهاز الإنتاجي وتصحيح الإختلالات الهيكلية الإقتصادية وما ينتج عنها من إختلالات إجتماعية وآثار بيئية خطيرة.

نتائج الدراسة التطبيقية

لقد إتضح من خلال الدراسة التطبيقية مايلي:

– إن الخصائص المرحلية والهيكلية للإقتصاد الوطني وما يرتبط بها من منظومات مؤسسية وقانونية، بالإضافة إلى المناخ الإستثماري غير التنافسي، هي العوامل التي قللت من التأثيرات الإيجابية المتوقعة للنفقات الحكومية الإستثمارية على مختلف أبعاد التنمية المستدامة.

– محدودية تأثير سياسة الإنفاق الحكومي الإستثماري على البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة، فقد كانت معدلات النمو ضعيفة، وحققت العديد من القطاعات الإنتاجية معدلات سلبية.

– تعد برامج الإنفاق الحكومي الإستثماري أداة مهمة في تحقيق مقومات التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

– تعدد الإستراتيجيات التنموية الوطنية، وإنتقادها للأساس العلمي النظري والخطط التنفيذية المناسبة، وكذا أدوات الرقابة الفعالة، مما أدى إلى تجاوز القدرات الإستيعابية للإقتصاد الوطني، وإرتفاع التكاليف وتضاعفها من مرحلة لأخرى، وهو ما أفقد سياسة الإنفاق الحكومي الإستثماري فعاليتها.

– يتطلب تحقيق التنمية المستدامة إعتمادا على الإنفاق الحكومي الإستثماري إحداث جملة من التغييرات الهيكلية والبُنيوية في الإقتصاد.

– يساعد الإنفاق الحكومي الإستثماري في تحسين الجانب البيئي للتنمية المستدامة، من خلال تخصيص نفقات إستثمارية للمشاريع البيئية من خلال مخططاتها التنموية، إلا أن الحكومة لم توليها إهتماما بالغا حيث ركزت على الجانبين الإقتصادي والإجتماعي.

– للإنفاق الحكومي الإستثماري ومؤشر التنمية البشرية علاقة طردية قوية، مردُّها سعي الدولة في إطار برامجها التنموية إلى تحسين المرافق الإجتماعية وخدمات التعليم والصحة والإمداد بالمياه لمختلف النشاطات التنموية، بالإضافة إلى تحسين تكنولوجيا المعلومات والإتصال وبلوغ الإستقرار السكاني مما ساهم في تحسين مستوى المعيشة.

بعد التطرق لأهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة التطبيقية يمكن معرفة مدى تحقق الفرضيات الموضوعة:

– **الفرضية الرئيسية:** تساهم سياسة الإنفاق الحكومي الإستثماري في تفعيل البعدين الإجتماعي والإقتصادي للتنمية المستدامة ولا تساهم في تحقيق البعد البيئي، **هي فرضية صحيحة.**

– **الفرضية الأولى:** إن الإعتماد على سياسة الإنفاق الحكومي الإستثماري لتحقيق التنمية المستدامة يحتاج إلى العمل على رفع كفاءة وفعالية هذه السياسة، **هي فرضية صحيحة.**

– **الفرضية الثانية:** يتجلى أثر كل من مخطط دعم لإنعاش الإقتصادي (2001–2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005–2009)، على كل من الإستهلاك الخاص والإستثمار الخاص ومن ثم التنمية المستدامة، **هي فرضية صحيحة.**

– **الفرضية الثالثة:** تسعى الجزائر إلى التحول إلى نموذج تنموي أكثر إستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة في ظل السياق الرامي إلى تثمين عوائدها النفطية والحفاظ على البيئة، **هي فرضية صحيحة.**

– **الفرضية الرابعة:** ساهمت مختلف البرامج التنموية التي وضعتها الحكومة الجزائرية في تحسين المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية للتنمية المستدامة ولم تساهم في تحقيق البعد البيئي، **هي فرضية صحيحة.**

– **الفرضية الخامسة:** من أهم مجالات الإنفاق الحكومي الإستثماري في الجزائر الإنفاق على البنية التحتية ورأس المال البشري، **هي فرضية صحيحة.**

الإقتراحات

بعد عرض مجمل النتائج التي توصلت إليها الدراسة، والتحقق من مدى مطابقتها للفرضيات الموضوعة لمعالجة موضوع البحث، ندرج الإقتراحات التالية:

– ضرورة إمتلاك رؤية مستقبلية للتنمية تتضمنها الخطط التنموية المتعاقبة والمتكاملة، والعمل على تنفيذ ما تم التخطيط له.

– العمل على تكييف المخططات التنموية والإصلاحات الإقتصادية والإجتماعية مع مبادئ التنمية المستدامة.

– وضع الجزائر في مسار التحول نحو نموذج تنموي أكثر إستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة، من خلال معالجة القضايا البيئية، الإقتصاد والتنمية البشرية بشكل متوازن ومتوازي من طرف مختلف المؤسسات والوزارات.

– إعتماد سياسة إقتصادية متجددة للتنمية القطاعية، والتي تسمح بمعالجة الضعف الهيكلي الذي يعاني من الإقتصاد الوطني، من خلال التركيز على توجيه النفقات الإستثمارية نحو تطوير أنشطة إنتاجية بديلة للقطاع النفطي تُمكّن من تحسين أداء الجهاز الإنتاجي وتهيئة للإندماج في الأسواق العالمية.

– توجيه النفقات الإستثمارية نحو تحسين البنية التحتية التي تعد شرطا أساسيا لتحسين المناخ الإستثماري، لجذب المستثمرين الخواص المحليين والأجانب، بالإضافة إلى الإستثمار في رأس المال البشري الذي يعد العنصر الأهم والتحدي الأكبر في تحقيق التنمية المستدامة.

– العمل على إستغلال الميزة النسبية التي تتميز بها القطاعات الإنتاجية ورفع قدراتها التنافسية، مع التركيز على ربط مخصصات البرامج الإستثمارية بالطاقة الإستيعابية للإقتصاد الوطني.

– رفع كفاءة وفعالية ومرونة الجهاز الإنتاجي، من أجل التمكن من تحقيق أهداف سياسة الإنفاق الحكومي الإستثماري.

آفاق الدراسة

من خلال دراسة دور الإنفاق الحكومي الإستثماري في تحقيق التنمية المستدامة يمكن إقتراح الإشكاليات التالية:

– دراسة قياسية تحليلية لدور السياسة المالية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

- دور الإنفاق الحكومي الإستهلاكي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.
- دراسة تحليلية لدور المناخ الإستثماري في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب

- أحمد عبد السميع علام، 2012، **المالية العامة: المفاهيم والتحليل الإقتصادي والتطبيق**، الناشر مكتبة الوفاء القانونية، مصر.
- حجاب محمد منير، 2009، **الإعلام والتنمية الشاملة**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر.
- حجازي المرسي السيد، 2002، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، بيروت.
- حشيش عادل أحمد،1992، **أساسيات المالية العامة: مدخل لدراسة أصول الفن المالي للإقتصاد العام**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان.
- الخصاونة محمد، 2014، **المالية العامة: النظرية والتطبيق**، دار المنهل للنشر والتوزيع، الأردن.
- دوجلاس موسشيت، 2000، **مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين**، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، مصر.
- دويدار محمد حامد وآخرون، 1988، **أصول علم الإقتصاد السياسي**، الدار الجامعية، لبنان.
- سعيد عبد العزيز عثمان، 2008، **المالية العامة مدخل تحليلي معاصر**، الدار الجامعية، مصر.
- سوزي عدلي ناشد، 2009، **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان.
- سوزي عدلي ناشد، 2009، **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، الأردن.
- صائب الطويل، 2015، **التنمية المستدامة ومجالاتها**، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان.
- عبد الحسين زيني، 2012، **الحسابات القومية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن.
- عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، 2007، **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن.
- عدنان داود محمد العذاري،2016، **الإستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان.
- العلي عادل فليح، 2007، **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن.
- العلي عادل، 2001، **المالية العامة والقانون الضريبي**، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية.
- فياض عبد المنعم، 2007، **إقتصاديات المالية العامة**، كلية التجارة، جامعة الأزهر.
- قدي عبد المجيد،2005، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية وتقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية.

– محرزي محمد عباس، 2008، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة.

– محرزي محمد عباس، 2012، **إقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الخامسة.

– محمد حسين الوادي وزكريا أحمد عزام، 2007، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.

– محمد صالح الشيخ، 2002، **الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر.

– محمد طاقة وهدى العزاوي، 2007، **اقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.

– محمود حسين الوادي وزكريا أحمد عزام،2007، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة، الأردن.

– مدحت القرشي، 2007، **التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.

– مروان شموط وكنجو عبود كنجو،2008، **أسس الإستثمار**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد، مصر.

– وليد عبد الحميد العايب، 2010، **الآثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، مكتبة الحسن العصرية، لبنان.

الرسائل والمذكرات الجامعية

– أحمد حسن فاطمة، 2006، **الاتفاقية الدولية لحماية البيئة وأثرها على صادرات أوبيك**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة القاهرة، مصر.

– إيمان بوعكاز، 2015–2016، **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001–2011**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.

– بن عزة محمد، 2009–2010، **ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف: دراسة تقييمية لسياسة الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990–2009**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

– بن نوار بومدين،2010–2011، **النفقات العامة على التعليم: دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر1980–2008**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

- بهاء الدين طويل، 2015-2016، **دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الإقتصادي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.
- بودخدخ كريم، 2009-2010، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي: دراسة حالة الجزائر 2001-2009** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
- جباري عبد الرزاق، 2014-2015، **آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2002**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
- حميدة رابح، 2010-2011، **استراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين التجارب الجزائرية والتجربة الصينية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
- خامرة الطاهر، 2007، **المسؤولية البيئية الاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة: حالة سوناطراك**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر.
- دراوسي مسعود، 2005-2006، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي: دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر.
- راشي طارق، 2010-2011، **الإستخدام المتكامل للمواصفات العالمية(الايزو) في المؤسسة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة شركة مناجم الفوسفاط بتبسة (somiphos)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
- زكاري محمد، 2013-2014، **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1971-2012**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر.
- سايح بوزيد، 2012-2013، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
- سلاطني هاجر، 2013-2014، **سياسة الإنفاق الحكومي الإستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة: دراسة مقارنة الجزائر- الإمارات العربية المتحدة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

– ضيف أحمد، 2014–2015، **أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي المستديم في الجزائر 1989–2012**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر.

– طاوش قندوسي، 2013–2014، **تأثير النفقات العمومية على النمو الإقتصادي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

– عدة أسماء، 2015–2016، **أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران2، الجزائر.

– عمار زيتوني،2007، **المصادر الداخلية لتمويل التنمية دراسة حالة الجزائر1970–2004**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.

– عنصل كمال، 2007، **مبدأ الحيطة في انجاز الاستثمار وموقف المشرع الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، جامعة جيجل، الجزائر.

– ليلية غضابنة، 2014–2015، **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الإقتصادي: دراسة حالة الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990–2010**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية غير منشورة، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر.

– محمد كمال حسين رجب، 2011، **أثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في الإقتصاد، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

– محمد موساوي، 2014–2015، **الإستثمار في رأس المال البشري وأثره على النمو الإقتصادي: حالة الجزائر 1970–2011**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الإقتصاد، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

– مقراني حميد، 2014–2015، **أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر 1988–2012**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر.

– ناويس أسماء، 2013–2014، **أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1990–2011**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

– هربان سمير، 2014–2015، **صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة مجموعة البنك الاسلامي للتنمية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

الملتقيات العلمية

- أحمد لعمي وسايح بوزيد،2009، **دور التنمية الريفية في مكافحة الفقر**، الملتقى العلمي حول واقع التنمية الريفية في الجزائر، جامعة الأغواط، الجزائر.
- بوحرود فتيحة وبن سديرة عمر، 2008، **التنمية البشرية المستدامة كآلية لتفعيل الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، المؤتمر العلمي الدولي: التتمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة يومي 7-8 أفريل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
- تقرورت محمد وطرشي محمد، 2008، **اشكالية النفط والتنمية المستدامة في الدول العربية**، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة يومي 7-8 أفريل، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
- تي أحمد ورحال ناصر، 2008، **إدارة الطلب على المياه كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة: تجارب بعض الدول العربية**-، المؤتمر العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة يومي 7-8 أفريل، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
- حرفوش سهام وآخرون، 2008، **الإطار النظري للتنمية المستدامة ومؤشرات قياسها**، المؤتمر الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة يومي 7-8 أفريل، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
- خبابة عبد الله، 2008، **التنمية الشاملة المستدامة: المبادئ والتنفيذ**، من مؤتمر ريو دي جانيرو 1992 إلى مؤتمر بالي2007، الملتقى العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة يومي7-8 أفريل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
- ريمة خلوطة وسلمى قطاف، 2008، **مساهمة التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة**، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة يومي 7-8 أفريل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
- سعيدي يحي وشنبي صورية، 2011، **نظريات التنمية المستدامة**، مداخلة في الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير يومي 15-16 نوفمبر، جامعة المسيلة، الجزائر.
- عبد االناصر بوثلجة وميلود بورحلة، 2012، **دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الاقتصاد الإسلامي(التجربة المغربية)**، الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في ظل الاقتصاد الإسلامي يومي 3-4 ديسمبر، جامعة قالمة، الجزائر.
- مرزيق عاشور وبن ناقلة قدور، 2006، **من التنمية البشرية إلى التنمية المستدامة**، مداخلة في الملتقى الوطني حول: البيئة والتنمية المستدامة يومي 6-7 جوان، المركز الجامعي يحي فارس، المدية، الجزائر.

– مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبورغ 2002.

التقارير

– تقرير الأمم المتحدة: اللجنة الإقتصادية لإفريقيا– المركز الإنمائي دون الإقليمي لشمال افريقيا، **وضع واستخدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة**، 13–16 مارس 2001.

– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تقرير حول تنفيذ العمل الوطني في مجال الحكومة، نوفمبر 2008،الجزائر.

– بنك الجزائر: التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي2015.

– التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2014:

www.bank-of-algeria.dz/html/communicat_mo3.htm (Consulté le 15/04/2018).

– برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقارير التنمية البشرية:

http://www.un.org/ar/esa/hdr/hdr.shtml (consulté le 15/04/2018).

المجلات

– أبو السعود محمد سيد، 2010، **الإمكانيات التكنولوجية والنمو الإقتصادي**، مجلة جسر التنمية، العدد 95، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

– بن مالك عمار ودهان محمد، جوان 2017، **دور الإستثمارات العمومية في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر للفترة 2001–2014**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 1، العدد4، جامعة قسنطينة 2، الجزائر.

– جون بليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، مركز الخليج للأبحاث، السعودية.

– رسلان خضور، 2008، **الإستثمارات البيئية وأبعادها الإقتصادية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد05، سوريا.

– زينب صالح الأشوح، 2004، **التنمية المطردة والحفاظ على البيئة من المنظور العالمي والمصري**، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد 12، العدد2، القاهرة.

– العايب عبد الرحمان، 2011، **وظيفة التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مجلة دولية محكمة متخصصة في الدراسات والابحاث الاقتصادية، العدد 11، جامعة سطيف1، الجزائر.

– محمد موساوي وسمية زيرار، **أثر الإستثمار في رأس المال البشري على النمو الإقتصادي: دراسة حالة الجزائر**، مجلة الإبتكار والتسويق، العدد2.

– نوزاد عبد الرحمان الهيتي، 2009، **التنمية المستدامة: الإطارات والتطبيقات** (دولة الإمارات نموذجا) مركز الإمارات للدراسات والبحوث والاستراتيجية، الإمارات.

الجرائد الرسمية

– الجريدة الرسمية رقم 77، قانون رقم 16–14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2017.

– المادة 06 من القانون رقم90–21 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

– Arndt.H.W,2014, economic lessons of the 1930s, **Taylor and Francis group**, Great Britain .

– Julien haumont et ber nard marois, 2010, **les Meilleures Pratique de l'entereprise et de la Finance durables,** Editions Eyrolles, Paris, France.

– karen delchet,2003**, qu'est – ce - que le développement durable**, édition afnor, paris, France.

– Lahsen abdelmalki, patrick Mundler, 2010**, économie de l'environnement et du développement durable**, group de boeck, Belgique.

– Le rapport sur le commerce mondial,2010, **Le Commerce Des Ressources Naturelles**, Organisation Mondial Du Commerce, suisse.

– Mukesh. k, Vinod.s, 2015, public expenditure**, economic growther and inflation**, allied publisher pv.t, Ltd, india.

– Nations Unies Conseil National Economique et Social en coopération avec le Programme pour le développement (2008) Rapport National sur Le Développement Humain- Algérie, p: 40.

– Pert P. Rogers, and all, 2012, **An Introduction To sustainable developpement**, Earthcan, united kingdom.

– Vedura, **principes du developpement durable**, publié dans encyclopédie developpement durable, portail du développement durable :http://www.Vedura.fr/ encyclopodie,(consulté le 30/01/2018).

ثالثا: مواقع الأنترنت

– محمد غنايم، **دمج البعد البيئي في التخطيط الانمائي، دراسة على الأنترنت:**
www.ao.academy (consulté le 30/01/2018).

– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2004، مؤشرات التنمية المستدامة التكنولوجية التي طورتها الأمم المتحدة:
www.sustainableasures.com (consulté le 25/03/2018).

– الوثيقة الصادرة عن رئاسة الحكومة والمتعلقة ببرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي:
www.cg.gov.dz/dossier/plan-relane.htm (consulté le 24/03/2018).

– حصيلة برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي:
www.cg.gov.dz/psre/bilan-psre.htm (consulté le 24/03/2018).
– programme de soutien à la relance économique à court et moyen terme 2001-2004.
– www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/prog.croissance.pdf (consulté le 21/03/2018).
– بيان إجتماع مجلس الوزراء: برنامج التنمية الخماسي (2010–2014):
//193.194.78.233.photos/ gov/ proar.pdf ?php ESSID=05fdf.04a 7e 542a 67 fdao.
– برنامج توطيد النمو الحالي (2015– 2019):
https://giem.kantakji.com/article/details/ID/1120 (Consulté le 16/04/2018).
– ايكو ألجيريا، نموذج النمو الجديد للحكومة:
www.eco-algeria.com/content (consulté le 16/04/2018).
– برنامج توطيد النمو الإقتصادي، 2015–2019:
www.apc-djamaa.com (consulté le 26/04/2018).
– البنك الدولي:
http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&series=NY.GDP.PCAP.PP.C.D&country= (consulté le 15/04/2018).

– www.ONS.dz (consulté le 06/04/2018).

قـــائـــمة الـجداول

والأشـكـــال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	التوزيع القطاعي لمشاريع برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي	67
02	المخصصات المالية لمشاريع برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي	67
03	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي	68
04	مضمون برنامج توطيد النمو الإقتصادي	70
05	مضمون برنامج توطيد النمو الحالي	72
06	تطور هيكل نفقات الإستثمار في الجزائر في الفترة 1990-2016	74
07	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2015	76
08	نسبة الإستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2015	76
09	مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 1990- 2016	77
10	نسبة الفقر في الجزائر خلال الفترة 1999- 2006	78
11	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2006- 2016	79
12	متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون خلال الفترة 1990 - 2015	80
13	نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي خلال الفترة 1990- 2014	81
14	التحولات الديمغرافية والإستدامة في الجزائر	83

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	المراحل الأساسية لتطور مفهوم التنمية المستدامة	37
02	أبعاد التنمية المستدامة	51

الملخص

تعد سياسة الإنفاق الحكومي الإستثماري أحد الخيارات الإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة، كونها تهدف إلى إحداث تغيرات هيكلية وبُنوِيّة في الإقتصاد، من خلال التوسع في المشاريع الإنتاجية، والعمل على تطوير العنصر البشري الذي يُعد محور العملية التنموية، بالإضافة إلى تحسين البنية التحتية واستخدام التكنولوجيا المتطورة.

من هذا المنطلق قمنا في بحثنا بدراسة أثر الإنفاق الحكومي الإستثماري على التنمية المستدامة في الجزائر بالإعتماد على نموذج قياسي توصلنا من خلاله إلى تأثير الإنفاق الحكومي الإستثماري بشكل إيجابي على المؤشرين الإقتصادي والإجتماعي لقياس التنمية المستدامة، وتأثيره بشكل سلبي على البعد البيئي، الأمر الذي يتطلب رسم سياسات تنموية واضحة.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي الإستثماري– التنمية المستدامة – نموذج قياسي – الجزائر.

Abstract

Government investment spending policy is one of the strategic options for achieving sustainable development, As they aim at structural changes in the economy, Through the expansion of productive projects, And strive to develop the human element, which is the center of the development process, in addition to improving the infrastructure and the use of advanced technology.

From this point of view, we discussed the impact of government investment spending on sustainable development in Algeria, based on a econometric model in which we found the impact of government investment spending positively on the economic and social indicators to measure sustainable development, and its negative impact on the environmental dimension, which requires the formulation of clear development policies.

Keywords: Government Investment Expenditure – Sustainable Development – econometric – Algeria.

الفهرس

مقدمة.....أ

الفصل الأول: الإطار النظري للإنفاق الحكومي الإستثماري.....1

تمهيد.....2

المبحث الأول: ماهية الإنفاق الحكومي.....**3**

المطلب الأول: تطور مفهوم الإنفاق الحكومي في الفكر الإقتصادي وتعريفه.....3

المطلب الثاني: أهداف وأنواع الإنفاق الحكومي.....6

المطلب الثالث: قواعد ومحددات الإنفاق الحكومي.....10

المطلب الرابع: آثار الإنفاق الحكومي على متغيرات النشاط الإقتصادي.....14

المطلب الخامس: ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي.....17

المبحث الثاني: ماهية الإنفاق الحكومي الإستثماري.....**19**

المطلب الأول: تعريف الإنفاق الحكومي الإستثماري وخصائصه.....19

المطلب الثاني: مجالات الإنفاق الحكومي الإستثماري.....20

المطلب الثالث: الآثار الإقتصادية والإجتماعية والبيئية للإنفاق الحكومي الإستثماري.....23

خلاصة.....**31**

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المستدامة.....**32**

تمهيد.....**33**

المبحث الأول: تطور مفهوم التنمية المستدامة ونظرياتها.....**34**

المطلب الأول: المراحل التاريخية لتطور مفهوم التنمية المستدامة.....34

المطلب الثاني: نظريات التنمية المستدامة.....38

المطلب الثالث: تعريف التنمية المستدامة.....42

المبحث الثاني: خصائص، مبادئ وأهداف التنمية المستدامة.....43

المطلب الأول: خصائص التنمية المستدامة.....44

المطلب الثاني: مبادئ التنمية المستدامة.....44

المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة.....46

المبحث الثالث: أبعاد، مؤشرات ومعوقات التنمية المستدامة.....47

المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة.....47

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنمية المستدامة.....52

المطلب الثالث: معوقات التنمية المستدامة.....59

خلاصة.....61

الفصل الثالث: دراسة قياسية تحليلية لدور الإنفاق الحكومي الإستثماري في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.....62

تمهيد.....63

المبحث الأول: الإنفاق الحكومي الإستثماري في الجزائر.....64

المطلب الأول: تعريف الإنفاق الحكومي الإستثماري في الجزائر وأقسامه.....64

المطلب الثاني: الإنفاق الحكومي الإستثماري في ظل البرامج التنموية.....66

المطلب الثالث: هيكل الإنفاق الحكومي الإستثماري في الجزائر.....72

المطلب الرابع: تحليل تطور هيكل الإنفاق الإستثماري الحكومي في الجزائر.....73

المبحث الثاني: التنمية المستدامة في الجزائر.....75

المطلب الأول: مؤشرات قياس التنمية المستدامة في الجزائر.....75

المطلب الثاني: معوقات التنمية المستدامة في الجزائر.....81

المطلب الثالث: جهود الجزائر في مجال التنمية المستدامة.....82

المبحث الثالث: دراسة قياسية لدور سياسة الإنفاق الحكومي الإستثماري في تحقيق الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة.....84

خلاصة.....90

خاتمة.....92

قائمة المراجع.....97

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

الملخص باللغة العربية

الملخص باللغة الأجنبية.